بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة اليرموك
كلية الآداب
قسم اللغة العربية

# إبراهيم السامرائي وترجيحاته في التراكيب النحوية

إعداد الطالب
عمر عبد المحسن فرح الخزاعلة

بإشراف الدكتور:
عبد الحميد الأقطش

١٩٩٧م

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جامعة اليرموك
كلية الآداب
قسم اللغة العربية

# إبراهيم السامرائي وترجيحاته في التراكيب النحوية

**إعداد الطالب**

عمر عبد المحسن فرح الخزاعلة

**قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في اللغة العربية تخصص/لغة ونحو**

**لجنة المناقشة:**

١- الدكتور عبد الحميد الأقطش ..... مشرفا ورئيسا
٢- الأستاذ الدكتور سمير ستيتية.....عضوا
٣- الدكتور يحيى عبابنة .....عضوا

١٩٩٧م



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

# الإهداء

إلى روح والدي المطمئنة، جعلها الله راضيةً مرضيَّة...

إلى والدتي الصابرة، ألبسها الله ثوب العافية...

إلى طير من طيور الجنة ... أخي خالد...

إلى ولديّ: جعلهما الله على درب خالد بن الوليد،

وصهيب الروميّ...

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

# شكر وتقدير

أتقدم بوافر الشكر، وعظيم الامتنان إلى أستاذي الجليل الدكتور عبد الحميد الأقطش، على تحمله عبء تقويم هذه الرسالة. وعلى جهده الكبير، في الإشراف والمتابعة والتصحيح، جزاه الله كل خير، بما هو أهلٌ له.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى أستاذي الأستاذ الدكتور سمير ستيتية، على تفضلّه بقبول مناقشتي في هذه الرسالة، وإلى أستاذي الدكتور يحيى عبابنة، على تكرّمه بقبول المناقشة العلمية لهذه الرسالة.

ولن أنسى، تقديم الشكر إلى الدكتور علي الحمد، أمده الله بالعافية، وإلى الدكتور سلمان القضاة، أعاده الله بالخير والسلامة، على ما قدماه لي من خير وفير أثناء الدراسة.

كما أتقدم بالشكر إلى كل من ساهم في تقديم العون والمساعدة لي، أثناء دراستي، وأخص بالذكر منصور الناصر، ونواف كنّوش العلوان، وموفّق الزبون، وليلى الخزاعلة، جزاهم الله الخير كلّه.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

# فهرس المحتوى


| الموضوع | الصفحة |
|---|---|
| **المقدمة** | ١ |
| **التمهيد** | ٥ |
| - السيرة الذاتية | ٦ |
| - أثاره العلمية (ببلوغرافيا) | ١٢ |
| - ثقافة السامرائي | ٢١ |
| **الفصل الأول : التحليل اللغوي عند السامرائي :** | ٢٣ |
| **منهج السامرائي في التحليل اللغوي** | ٢٤ |
| - علم اللغة الحديث | ٢٦ |
| أ- المنهج الوصفي | ٢٧ |
| ب- المنهج التطوري التاريخي | ٢٩ |
| جـ- المنهج المقارن | ٣٣ |
| - دراسة اللهجات المعاصرة | ٣٥ |
| **التطبيق في منهج السامرئي** | ٤٠ |
| **أولاً : أصول النحو** | ٤١ |
| **●السماع** | ٤١ |
| القرآن الكريم | ٤٢ |
| القرآءات القرآنية | ٤٣ |
| الحديث الشريف | ٤٤ |
| الشواهد النثرية والشعرية | ٤٥ |
| **● القياس** | ٤٧ |
| **ثانياً : جديد النحو** | ٤٩ |
| - نظرية العامل | ٥٠ |
| - ظاهرة الاعراب | ٥٢ |
| - جمع اللغة | ٥٦ |
| - فصاحة قريش | ٥٦ |
| - مواطن لغة الاحتجاج | ٥٧ |
| **الفصل الثاني : ترجيحات السامرائي في التراكيب الاسنادية** | ٥٩ |
| **- نموذج : مسند + مسند إليه** | ٦٠ |
| **- نموذج : مسند إليه + مسند** | ٦٠ |
| - آراء القدماء | ٦٠ |


© Arabic Digital Library-Yarmouk University

| الموضوع | الصفحة |
|---|---|
| - الجملة العربية عند القدماء | ٦٢ |
| **الإسناد عند السامرائي** | ٦٣ |
| **الجمل الإسنادية** | ٦٤ |
| نمط: مسند + مسند إليه | ٦٤ |
| نمط : مسند إليه + مسند | ٦٧ |
| **- الجمل غير الاسنادية** | ٧٦ |
| نموذج : فعل الأمر + فاعل مستتر وجوباً | ٧٦ |
| نموذج : فعل الأمر + ضمائر الفاعلين | ٧٧ |
| **نموذج ناسخ + (مسند إليه + مسند)** | ٧٩ |
| - كان وأخواتها | ٨٠ |
| - الاسناد في (كان الناقصة وأخواتها) | ٨٣ |
| (كان) ووظيفتها في التراكيب النحوية | ٨٦ |
| - ليس | ٩٧ |
| - وظيفة (ليس) في الكلام | ٩٨ |
| - بناء (ليس) واصلها التاريخي | ٩٩ |
| - ظن وأخواتها | ١٠١ |
| - التعليق | ١٠١ |
| **نموذج : مسند مبني للمجهول + مسند إليه** | ١٠٤ |
| - المصطلح النحوي : نائب الفاعل + الفعل المبني للمجهول | ١٠٥ |
| - الإسناد في الأفعال المبنية للمجهول | ١٠٩ |
| **الفصل الثالث : ترجيحات السامرائي في الأساليب النحوية** | ١١٨ |
| **أسلوب التعجب** | ١١٩ |
| - صيغة (ما أفْعله) | ١١٩ |
| - صيغة (أفعِل به) | ١٢٣ |
| - توجيه السامرائي لصيغتي التعجب القياسيتين | ١٢٥ |
| **أسلوب المدح والذم** | ١٢٧ |
| **'نعم' و 'بئس'** | ١٢٧ |
| - توجيه السامرائي لأسلوب (نعم) و (بئس) | ١٣٣ |
| - الجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز في أسلوب المدح والذم | ١٣٤ |
| - حبذا و لا حبذا | ١٣٧ |
| - توجيه السامرائي لأسلوب (حبذا) و (لا حبذا) | ١٣٩ |
| **أسلوب النداء** | ١٤١ |
| - العامل في المنادى | ١٤٢ |


© Arabic Digital Library-Yarmouk University

| الموضوع | الصفحة |
|---|---|
| - نداء لفظ الجلالة | ١٤٣ |
| - نداء المضاف إلى ياء المتكلم (يا أبتِ، أمتِ) | ١٤٥ |
| **أسلوب الشرط** | ١٤٨ |
| - الحذف في جملة جواب الشرط | ١٤٨ |
| - مجئ فعل الشرط مضارعاً مجزوماً، وجوابه ماضياً | ١٥٣ |
| **الفصل الرابع : ترجيحات السامرائي في مسائل من متعلقات التراكيب** | ١٥٥ |
| • التعدي واللزوم | ١٥٦ |
| - اللزوم: اصل الأفعال | ١٥٧ |
| - الإيجاز صفة الكلام البليغ | ١٥٨ |
| - نزع الخافض وانتصاب الاسم بعده | ١٥٨ |
| - الأفعال المتعدية إلى مفعولين | ١٦٠ |
| - الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل | ١٦١ |
| - الأفعال المتعدية بنفسها أو بحرف جر | ١٦٢ |
| **أسماء الأفعال** | ١٦٦ |
| - مصطلح : أسماء الأفعال | ١٦٦ |
| **الإسناد في أسماء الأفعال** | ١٦٨ |
| **أسماء الأفعال تاصيل وتحليل** | ١٦٩ |
| - أسماء الأفعال المرتجلة | ١٦٩ |
| - أسماء الأفعال المنقولة | ١٧١ |
| • **الأدوات في التراكيب النحوية والتضمين النحوي** | ١٧٥ |
| - (إذ) الظرفية | ١٧٥ |
| - (مِن) الجارة الزائدة | ١٧٧ |
| - (الواو) | ١٧٩ |
| • **التضمين النحوي** | ١٨٢ |
| • **رتبة الضمير من مرجعه** | ١٨٧ |
| عود الضمير على المتأخر لفظاً ورتبة | ١٨٨ |
| الاشتغال | ١٩١ |
| لغة أكلوني البراغيث | ١٩٥ |
| **•الاستثناء** | ١٩٩ |
| - العامل في المستثنى | ١٩٩ |
| - مجيء المستثنى مرفوعاً في الاستثناء التام الموجب | ٢٠١ |
| **الخاتمة** | ٢٠٤ |
| **الفهارس** | ٢٠٨ |


© Arabic Digital Library-Yarmouk University

| الموضوع | الصفحة |
| --- | --- |
| فهرس الآيات القرآنية الكريمة | ٢٠٩ |
| فهرس الأحاديث الشريفة | ٢١٣ |
| فهرس الأشعار | ٢١٤ |
| المصادر والمراجع | ٢١٨ |
| الملخص بالإنكليزية | ٢٢٩ |


© Arabic Digital Library-Yarmouk University

# ملخص الرسالة

يقوم محور هذه الرسالة، على دراسة الجانب النحوي، في مؤلفات إبراهيم السامرائي، وتبيان آرائه النحوية، واجتهاداته وتوصياته في التراكيب الإسنادية، والأساليب النحوي، ومسائل من متعلقات التراكيب النحوية.

وإبراهيم السامرائي عالم لغويّ، مكثر في التأليف والتحقيق والترجمة، في صفوف اللغة، ويتناول المسائل النحوية من وفق المناهج العلمية الحديثة في التحليل اللغويّ، كالمنهج الوصفي والمنهج التطوّري التاريخي، والمنهج المقارن.

والسامرائي يرى أن الجملة العربية، نوعان: إسنادية وغير إسنادية؛ فالإسنادية ما اتصف بها المسند إليه بالمسند، في جملة خبرية، وغير الإسنادية، ما لم يتصف بها المسند إليه بالمسند، كالأساليب النحوية، والأساليب الإنشائية، نحو: التعجب، والنداء، والمدح والذم، والاستثناء والجملة الطلبية بعامّة، حيث تُدرس هذه الجمل بعيداً عن الإعراب وقيوده.

وتخلص الرسالة إلى أن السامرائي يعتد بكل ما ورد عن العرب الفصحاء، ولا يحيز القول بالندرة، والقلة والشذوذ والخطأ، لأن العربية ذات سماحة وسعة، يرد فيها ما يوافق معايير النحاة، وما يخالفها، وهو في هذا تبَعٌ للكوفيين.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

## المقدمة

إبراهيم السامرائي علمٌ من أعلام العربية المعاصرين، اشتهر بمؤلفاته الكثيرة، القائمة على المناهج العلمية الحديثة، في تناول قضايا اللغة بصنوفها عامّة. كما عُرِف أستاذاً مبرزاً في المجامع العلمية واللغوية العربية وغير العربية، وفي المحافل الأدبية والندوات الفكرية.

ويُعدّ السامرائي ذا حظ في ضروب المعرفة اللغوية، فقد اشتهر لغوياً ومعجمياً، يؤمن بتطور اللغة، وانتقالها من حالٍ إلى حال، وبأنها لا تزال مجال درس وبحث كبير، فعني باللغة على حسب مناهج العلم الحديثة في المباحث اللغوية، وكانت له وقفات طويلة وعلمية مع المعجمات، فدرس قديمها، وتعرف على حديثها، فكان مدققاً ومصوباً ومضيفاً إضافات فيها تمام الفائدة، ومسهماً إسهامات جمة تصب في خدمة اللغة العربية وأبنائها.

أما "النحو" موضوع بحثنا، فهو عند السامرائي، متطور بتطور اللغة نفسها، شأنه في ذلك، شأن اللغة الحية، التي تتغير وتتطوّر بتطوّر العصر، ولا يعجز عن مجاراة ما يستجدّ.

فقد وقف السامرائي طويلاً، أمام أقوال نحاتنا الأوائل، وأنعم النظر في ما قرّروه من معايير اللغة وضوابطها، فكان موقفه، موقف الباحث الجادّ، والدارس المنصف، في كثير من القضايا النحوية، التي رأى فيها أوجهاً غير ما رآه نحاتنا الأجلاّء. مستعيناً بما أمدّته ثقافته المتنوعة، من علم جمٍّ، واطّلاع واسع على اللغة العربية، وصنوفها، إضافة إلى اللغات السامية، التي كانت له معيناً، ينهل منه ما يَشْكُلُ على اللغة من قضايا نحوية، فكانت له مؤلفات كثيرة، مختصة بالنحو وأبوابه.

لقد كان نتاج السامرائي من النحو كبيراً وقيّماً، فيه فوائد جليلة، تنبع من كيفية تناول السامرائي لقضايا النحو وما عسر منها على نحاتنا الأوائل، الذين وجّهوا النصوص، وحمّلوها غير ما تحتمل، ملتجئين إلى التقدير والتعليل والتأويل، وكل ذلك تأتّى لهم من شدّة تعلّقهم بمسألة العامل والمعمول وتمسكهم بها، وهي المسألة التي فرضت على نحاتنا الكرام، تفسير نصوص العربية جميعها، لأنهم وجدوا أنفسهم، أمام نصوص وتراكيب فصيحة، فكان لا بدّ من التفسير، وإن شابه، ما يبعده



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

عن طبيعة اللغة وحقيقتها، وهي المسألة التي يطالب السامرائي بإبطالها، وإلغائها، والاعتماد على وصف اللغة وقضاياها، دون الحاجة إلى تزيّد وتكلّف في التحليل.

وبعد أن لمحت في مؤلفات السامرائي وآرائه، منهجاً علمياً حديثاً، ييسّر كثيراً قضايا النحو، وبعد أن رأيت فيه عالماً فذاً، ذا جلالة في القدر، وعظمة في المنزلة العلمية، واعتزاز من المجامع العلمية واللغوية العربية وغيرها، تيقنت أنه شخصية عالمة ذات جهد عظيم في اللغة وصنوفها، تستحق الدراسة والبحث والثناء.

لذلك كله، فقد عزمتُ على دراسة سيرة السامرائي وآثاره ومنهجه، وجمع المادة النحوية التي انتشرت في ثنايا مؤلفاته ومقالاته، ثم العناية بها ودراستها، مقارناً إياها بآراء نحاتنا الأوائل، وموضحاً آراءه الاجتهادية التي ذهب إليها.

فكانت طبيعة الموضوع، تقضي أن أجعل البحث في تمهيد وأربعة فصول.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

**التمهيد:**

درست فيه شخصية الدكتور إبراهيم السامرائي، حيث تناولت السيرة الذاتية، التي تفضّل السامرائي بها شخصياً، وقدّمها لي مخطوطة بعنوان: "من حديث الأيام"؛ وتناولت آثاره العلمية من تأليف وتحقيق وترجمة، وما هو تحت الطبع؛ وتناولت ثقافة السامرائي ومصادرها.

**الفصل الأول:** درست فيه التحليل اللغوي عند السامرائي، وقسمته على قسمين، درست في القسم الأول (منهج السامرائي)، في حين درست في القسم الثاني: (التطبيق عند السامرائي).

**والفصل الثاني:** درست فيه ترجيحات السامرائي في التراكيب الإسنادية، وقسمته على ثلاثة أقسام، درست في القسم الأول، نموذج: مسند + مسند إليه ونموذج: مسند إليه + مسند.

ودرست في القسم الثاني: نموذج: ناسخ + مسند إليه + مسند

ودرست في القسم الثالث: نموذج: مسند مبني للمجهول + مسند إليه

**والفصل الثالث:** درست فيه ترجيحات السامرائي في الأساليب النحوية، وقسمته على أربعة أقسام.

درست في القسم الأول: أسلوب التعجب

ودرست في القسم الثاني: أسلوب المدح والذم

ودرست في القسم الثالث: أسلوب النداء

ودرست في القسم الرابع: أسلوب الشرط

**والفصل الرابع:** درست فيه ترجيحات السامرائي، في مسائل من متعلقات التركيب. وقسمته على خمسة أقسام:

درست في القسم الأول: التعدي واللزوم

ودرست في القسم الثاني : أسماء الافعال

ودرست في القسم الثالث: الأدوات في التراكيب النحوية والتضمين النحوي

ودرست في القسم الرابع: رتبة الضمير من مرجعه

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ودرست في القسم الخامس: الاستثناء

وقد عنيت في دراسة آراء السامرائي وترجيحاته، بجمعها وعرضها بتسلسل موضوعي، بدءاً من آراء النحاة القدماء، مروراً بالمتأخرين منهم، واستعراض المحدثين، وانتهاءاً بآراء السامرائي، ومعقباً ومناقشاً وفق متطلبات البحث.

ثم كانت (**الخاتمة**) إجمالاً للبحث، موضحاً فيها القضايا النحوية التي يرجحها السامرائي.

وكما كان لإستاذي الجليل الدكتور عبد الحميد الأقطش، فضل التشجيع في اختيار هذا الموضوع، كان له فضل الإشراف والرعاية العلمية، والمتابعة المستمرة، التي أخرجت البحث بهذا الشكل، الذي لا أدّعي له الكمال، لأن الكمال لله تعالى وحده؛ فإن لم أكن قد وفّقت في هذه الدراسة، فعساني قد وفّقت في إضاءة جانب من جوانب اهتمامات السامرائي في اللغة، وحسبي أجر المجتهدين المخطئين.

وفي ختام هذه المقدمة، أقدم شكري الجزيل لأستاذي الدكتور عبد الحميد الأقطش لتحمّله مشكلات هذا البحث. وأتقدم بالشكر أجزله لأستاذيّ المناقشين، الأستاذ الدكتور سمير ستيتيّة والأستاذ الدكتور يحيى عبابنة جزاهم الله خيراً. وجعلهم ذخراً للعربية وأبنائها.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

# التمهيد :

- السيرة الذاتية للسامرائي
- آثاره العلمية (ببليوغرافيا)
- ثقافة السامرائي

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أ- السيرة الذاتية (*)

*اسمه:

إبراهيم أحمد الراشد السامرئي، عراقي الجنسية، ينسب إلى (سامراء) من جنوب العراق.

* ولادته:

ولد السامرائي سنة (١٩٢٣) في العمارة، وهي حاضرة من حواضر جنوب العراق على الجهة اليسرى من نهر دجلة، وكان أهله قد نزحوا إليها من سامراء نتيجة ظروف اقتصادية وسياسية، وسكانها مزيج من صائبة وسريان وكلدان ويهود.

كانت طفولة السامرائي بائسة، فقد توفيت أمه وعمره لا يتجاوز ست سنوات في عام (١٩٢٨)، بمرض السلّ، وبعد ذلك توفي أبوه غريباً في البصرة.

* الكُتّاب:

بدأ السامرائي حياته التعليمية في "الكُتّاب" وكان يُسمَّى ورفاقه "الصُنّاعة"، أي التلاميذ.

وكان تعلُّم قراءة القرآن، أساس كل (الكتاتيب)، والتعلّم كان بالأسلوب الفارسي لتهجئة القرآن، ومن ثم بدأ تعلم مبادئ الحساب والأمور الدينية.

وكانت العادة تجرى بأن يحتفل الأهالي بتخرّج أبنائهم من (الكتّاب) حيث يكون له (ختمة)، وهي قراءة القرآن كله، بيد أن السامرائي لم يفرح ب (الختمة)، لأن والدته توفيت في وقتها.

---

(*) استعان الباحث في رسم السيرة الذاتية للدكتور السامرائي، من مذكرات مخطوطة تحت عنوان (من حديث الأيام)، قد تفضل مشكوراً، فأعارني إياها، بالإضافة إلى أحاديث المشافهة "التي كنت أجريها معه ذاته في مجمع اللغة العربية الأردني" وقد كانت أحاديث متعددة جداً، فيسرت لي معرفة شخصية بكثير من صفات الرجل العالم. وصاحب الخلق والفضل، وحق لمثله أن يكون كذلك.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

*** الدراسة الابتدائية:**

بعد أن أنهى السامرائي "الكتّاب" انتقل إلى المدرسة الابتدائيـــة، ودرس فـــي مدرسة "الكحلاء" في "العمارة"، وتعلّم بأسلوب القراءة الخلدونية، نسبة إلى (ســـاطع الحصري) "أبو خلدون"، حيث كان أثر الكتب المصريـــة واضحـــاً فـــي التدريـــس الابتدائي في العراق بعامة.

وبعد انتهاء المرحلة الابتدائية، تقدّم كغيره لامتحانات "البكالوريا" في البصرة، الذي تعقده وزارة (المعارف)، وكان السامرائي الأول في الناجحين في "البكالوريا".

*** المدرسة المتوسطة:**

استمر السامرائي بدراسته في هذه المرحلة، وأكملها بنجاح، إلى أن وصـــل إلى امتحان نيل الشهادة الثانوية، وحصل على مرتبة متقدمة؛ وفي هذه المرحلة، فقد السامرائي والده الذي توفي في البصرة غريباً عام ١٩٣٤.

*** دار المعلمين الابتدائية:**

بعد الحصول على الشهادة الثانوية، درس الســـامرائي فـــي دار المعلميـــن الابتدائية، في مدينة "الأعظمية" شمالي بغداد وحاز على الدرجة الأولى على دفعته، وأصبح مؤهلاً للتعليم.

*** في التعليم:**

عُيّن السامرائي معلماً في مدرسة (تطبيقات دار المعلمين الابتدائية النموذجية) حيث يدرسُ المعلم الطلاب مختلف التخصصات، عدا الرياضة والنشيد، فهـــذه لهـــا متخصصوها.

*** دار المعلمين العالية:**

لم تسرْ أمور السامرائي في التعليم الابتدائي سيراً حسناً، بخاصـــــة الأمـــور المادية، فآثر العودة إلى دار المعلمين العالية، طالباً في قسم اللغة العربيـــة، نظـــرا

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

لميوله إليها ورغبته في دراستها حيث يدرِّس المتخرج منها في المدارس الثانويـــة، ويكون مؤهلاً لمتابعة دراساته العليا.

وكان من شروط التخرج، كتابة رسالتين علميتين، تختص واحدة بتخصـــص الطالب الدراسي، وتختص الأخرى بنواحٍ تربوية.

فكان عنوان رسالة التخصص "الشاعر ذو الرمّة".

وعنوان رسالة التربية "الإدراك التربوي لدى اللغويين والنحويين الأوائل"

وتخرج السامرائي في دار المعلمين العالية بتفوق، حيث حصل على المرتبة الأولى في البكالوريوس، ثم عيّن مدرساً في كلية الملك فيصل النموذجية.

ولم يطل بقاؤه فيها، فقد أغلقت لأسباب سياسية، وانتقل إلى مدرسة أخرى.

*** البعثة العلمية:**

عانى السامرائي كثيراً، قبل استرداد حقّه في البعثة العلمية إلى فرنسا، فتوجه بدايةً إلى لبنان براً لمرافقة شقيقته المصابة بالسلّ (عام ١٩٤٨).

ومن هناك غادر إلى فرنسا بحراً، لتكون رحلة العلم القاسية. في "السوربون".

*** في فرنسا:**

كان السامرائي من الطلبة المجتهدين في البعثة إلى فرنسا، فلم يـــترك نـــدوة أدبية، أو تاريخية أو فنية، إلا وحضرها، مستفيداً من معين الثقافة الفرنسية، لتقويـــة لغته أولاً، والإطلاع على ثقافات الآخرين ثانياً.

وقد أمضى السامرائي سنيّ دراسته، منتقلاً بين المعهد الإسلامي في باريس، ومكتبة مدرسة اللغات الشرقية، والمعهد الكـــاثوليكي، ومعهـــد اللوفـــر، والمكتبـــة الوطنية. فهو قد عزم الأمر على دراسة اللغات السامية، لأن العلم في العراق فـــي ذلك الوقت كان مفتقراً إلى هذا النوع من الدراسات.

وفي عام ١٩٥١ بدأ الســـامرائي الإعـــداد لشـــهادة دكتـــوراة الدولـــة فـــي (السوربون)، حيث يُطلب إلى الدارس عمل رسالتين: الرســـالة الكـــبرى الرئيســـية والرسالة الثانوية



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وكان عنوان الرسالة الكبرى هو: الجموع في القرآن. وكيف عوملت في بناء الجمل القرآنية، بالاستعانة بما ورد من صيغ الجموع في اللغات السامية.

والرسالة الثانوية بعنوان: تحقيق كتاب (المثل السائر) لضياء الدين ابن الأثير.

وكانت الرسالة الكبرى بإشراف فعلي من الأستاذ المعروف جان كانتينو وإشراف شكلي للأستاذ بلا شير.

وللحصول على المزيد من المعرفة والعلم، فقد غادر السامرائي فوراً إلى لندن عام ١٩٥٣، وتوجه إلى مراكز العلم فيها، مستفيداً الشيء الكثير.

وبعد أن أنهى السامرائي إعداد دراساته، تألفت اللجنة المناقشة برئاسة ليفي بروفنسال، وبلا شير، وكانتينو وشارل بلا، ولاووست. وبعد سبع ساعات من المناقشة العلمية حصل السامرائي على (دكتوراة الدولة) بمرتبة الشرف الأولى، فكان ذلك في ١٩٥٦/٣/١.

*** العودة إلى العراق:**

وبعد إنهاء الدراسة، عاد السامرائي إلى العراق، وما هي إلا أيام حتى عُيِّن مدرساً في كلية الآداب والعلوم (نواة جامعة بغداد)، وأسندت إليه مهمة تدريس اللغات السامية، وفقه اللغة، وغيرها.

*** زواجه:**

تزوج السامرائي في ١٩٥٦/٤/٩.

*** إلى تونس:**

وانتدب السامرائي للتدريس، في كلية الآداب في تونس، فأمضى هناك سنة واحدة، عاد بعدها إلى كلية الآداب والعلوم في بغداد.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

*** في وزارة المعارف:**

عُيّن السامرائي عام ١٩٥٩ في إدارة النشر والتأليف والترجمة في وزارة المعارف، ولم يمكث فيها طويلاً، لبعدها عن ميوله وتخصصه، فآثر العودة إلى كلية الآداب والعلوم.

*** أسفاره:**

كانت الفترة بين ١٩٦٥و ١٩٧٥ ذات ترحال وتجوال للسامرائي فقد تنقل فيها بين بيروت وعمان وبنغازي والجزائر والرباط والكويت والقاهرة والسودان، ودرّس في جامعاتها.

*** مشاركاته وأعماله:**

شارك السامرائي في المجامع العلمية والجمعيات اللغوية فهو:

١- عضو مراسل في مجمع اللغة العربية/القاهرة منذ عام ١٩٨٠ إلى عام ١٩٩٠.

٢- عضو عامل في مجمع اللغة العربية/القاهرة منذ عام ١٩٩٠

٣- عضو في مجمع اللغة العربية الأردني

٤- عضو في مجمع اللغة العربية /دمشق

٥- منتسب إلى الجمعية اللغوية الفرنسية

٦- عضو في المجمع العلمي الهندي

٧- عضو في لجنة المعجمية الفرنسية.

*** إنهاء الخدمة في التدريس:**

أحيل السامرائي على التقاعد من كلية الآداب في بغداد عام ١٩٨٠، طبقاً لقوانين الخدمة المدنية وأنظمتها.

*** وبعد التقاعد عمل مدرساً في جامعة صنعاء ثم في الجامعة الأردنية/عمان، أستاذاً محاضراً غير متفرغ، ولا يزال حتى إعداد هذه الدراسة، إضافة إلى مشاركاته الحالية في مجمع اللغة العربية الأردني.**

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

**ب- آثاره العلمية (ببليوغرافيا) :**

للسامرائي مساهمات جليلة في حقل اللغة العربية وعلومها، وبخاصة العلوم اللسانية، في مجالات الصرف، والنحو، واللغة والمعاجم، وقد نيفت على السبعين مؤلفاً، ما بين تأليف، وتحقيق، وترجمة، ناهيك عن عشرات المقالات والأبحاث الأكاديمية المتخصصة، والمنشورة في أرجاء مختلفة من معاهد العلم العربية والأجنبية.

**١- في التأليف:***

**أ- في الدراسات النحوية:**

- تنمية اللغة العربية في العصر الحديث، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، القاهرة ١٩٧٣.
- العربية تواجه العصر، دار الجاحظ، بغداد ١٩٨٣.
- الفعل زمانه وأبنيته، مؤسسة الرسالة، ط٢، بيروت ١٩٨٠.
- في شرف العربية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الدوحة ١٩٩٤.
- في شعاب العربية، دار الفكر المعاصر، بيروت ١٩٩٠.
- المدارس النحوية، أسطورة وواقع، دار الفكر، عمان ١٩٨٧.
- من أساليب القرآن، دار الفرقان، عمان ١٩٨٣.
- من بديع لغة التنزيل، دار الفرقان، عمان ١٩٨٤.
- من سعة العربية، دار الجيل، بيروت ١٩٩٤.
- من وحي القرآن، مؤسسة المطبوعات العربية، بيروت ١٩٨١.
- النحو العربي في مواجهة العصر، دار الجيل، بيروت ١٩٩٥.
- النحو العربي، نقد وبناء، دار صادق، بيروت ١٩٦٨.

---

* من الصعوبة بمكان، تحديد مادة كل مصنّف، من مصنفات السامرائي، كونه يحوي في طيّاته أبحاثاً متنوعة، بين لغة ونحو وصرف وأدب....، وقد اعتمدت على تغليب موضوعات على أخرى في تصنيف مؤلفاته.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

**ب- في الدراسات اللغوية:**

- الأب أنستانس ماري الكرملي وآراؤه اللغوية: معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٦٩.
- التطور اللغوي التاريخي: دار الأندلس، بيروت ١٩٨١.
- التوزيع اللغوي الجغرافي في العراق: معهد البحوث والدراسات العربية القاهرة ١٩٦٨.
- دراسات في اللغة: مطبعة العاني، بغداد ١٩٦١.
- رسائل في اللغة: مطبعة الإرشاد، بغداد ١٩٦٤.
- السيد محمود شكري الألوسي وبلوغ الأرب: المؤسسة الجامعية، بيروت ١٩٩٢.
- العربية بين أمسها وحاضرها: وزارة الثقافة والفنون، بغداد١٩٧٨.
- الفارابي وعلم اللغة: مديرية الثقافة العامة، وزارة الإعلام، بغداد ١٩٧٥.
- في لغة الشعر: دار الفكر، عمان ١٩٨٣.
- مباحث لغوية: مطبعة الآداب، النجف ١٩٧١.
- مع المصادر في اللغة والأدب: وزارة الثقافة والشباب، بغداد ١٩٨١.
- مع المعري اللغوي: مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٨٤.

**جـ - في الدراسات المقارنة:**

- دراسات في اللغتين السريانية والعربية: دار الجيل، بيروت ١٩٨٥.
- العربية تاريخ وتطور: مكتبة المعارف، بيروت ١٩٩٣.
- فقه اللغة المقارن: دار العلم للملايين، ط٢، بيروت ١٩٦٨.
- في تاريخ العربية: المركز الثقافي والاجتماعي، الموصل ١٩٧٧.
- اللغة والحضارة: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٧٧.
- مقدمة في تاريخ العربية: منشورات وزارة الثقافة والإعلام، بغداد ١٩٧٩.
- من دراسات المستشرقين: دار الفكر، عمان ١٩٨٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

**د – في الدراسات المعجمية:**

- التكملة للمعاجم العربية من الألفاظ العباسية: دار الفرقان، عمان ١٩٨٦.
- المجموع اللفيف/معجم في الموارد اللغوية التاريخية: دار عمـــار، عمـــان ١٩٨٧.
- معجم الفرائد: مكتبة لبنان، بيروت ١٩٨٤.
- معجميات: المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت ١٩٩١.
- مع نهج البلاغة، دراسة ومعجم: دار الفكر، عمان ١٩٨٧.
- من الضائع من معجم الشعراء للمرزباني: مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٨٤.
- من معجم الجاحظ: دار الرشيد للنشر، العراق ١٩٨٢.
- من معجم المتنبي، دراسة لغوية تاريخية: وزارة الاعلام، بغداد ١٩٧٧.
- من معجم عبدالله بن المقفع: مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٨٤.

**هـ – في الدراسات الأدبية:**

- في مجلس أبي الطيب المتنبي: دار الجيل، بيروت ١٩٩٣.
- في الأمثال العربية: وزارة الإعلام، الكويت ١٩٧٠.
- لغة الشعر بين جيلين: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٨٠.

**و– في الثقافة العامة:**

- الأعلام العربية: المكتبة الأهلية، بغداد ١٩٦٤.
- أعلام الورى فيما نسب إلى سامراء: دار الحكمة، بغداد١٩٩٤.
- سؤالات نافع بن الأزرق إلى عبدالله بن عباس: مطبعة المعارف، بغداد ١٩٦٨.
- من حديث أبي الندى (أحاديث وحوار في الأدب واللغة والفـــن والتـــاريخ): دار واسط، بغداد ١٩٨٦.
- نصوص ودراسات عربية وأفريقية في اللغـــة والتـــاريخ والأدب: تونـــس، ١٩، مديرية الثقافة العامة، وزارة الإعلام، بغداد.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

**٢- في التحقيق:**

**أ - في الدراسات النحوية:**

- ابن درستويه: "الكتّاب": دار الكتب الثقافية، الكويت ١٩٧٧.

**ب- في الدراسات اللغوية:**

- ابن الجواليقي، في التعريب والمعرّب (وهو المعروف بحاشية ابن بري على كتاب المعرّب): مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٨٥.
- ابن دريد، السرج واللجام: مطبعة المعارف، بغداد ١٩٧٠.
- ابن فارس، تمام فصيح الكلام: المجمع العلمي العراقي، بغداد ١٩٧١.
- أبو حاتم السجستاني، في التذكير والتأنيث: بغداد ١٩.
- البطليوسي، المسائل والأجوبة (مسألة رُبّ): المجمع العلمي العربي، دمشق ١٩٦٣.
- الثعالبي، المتشابه: مطبعة الحكومة، بغداد ١٩٦٧.
- الرماني، رسالتان في اللغة (منازل الحروف، الحدود): دار الفكر، عمان ١٩٨٤.
- السيوطي، التعريف بآداب التآليف: مطبعة العاني، بغداد ١٩٧٠.
- الصغاني، يفعول: دار الطباعة الحديثة، البصرة ١٩٦٠.
- فخر الدين الرازي، نهاية الإيجاز في دراسة الإعجاز: تحقيق بالاشتراك مع (محمد بركات حمدي أبو علي)، دار الفكر، عمان ١٩٨٥.

**جـ - في الدراسات المعجمية:**

- الخليل، العين: (تحقيق بالاشتراك مع مهدي المخزومي): وزارة الثقافة والإعلام، بغداد ١٩٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

**د- في الدراسات الأدبية :**

ابن الأثير، المرصّع في الآباء والأمهات، والبنين والبنات والأذواء والذوات: رئاسة ديوان الأوقاف، بغداد ١٩٧٢.

- ابن الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء: ط٢، مكتبة الأندلس ١٩٧٠، ط٣، مكتبة المنار، الزرقاء ١٩٨٥.
- ابن الفارض، ديوان ابن الفارض: دار الفكر، عمان ١٩٨٥.
- أبو فراس الحمداني، ديوان أبي فراس الحمداني: دار الفكري، عمان ١٩٨٣.
- الأحوص، ديوان الأحوص: مكتبة الأندلس، بغداد ١٩٦٩.
- الأصفهاني، الزهرة: ط٢، مكتبة المنار، الزرقاء ١٩٨٥.
- الجواهري، ديوان الجواهري: تحقيق السامرائي وآخرين، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد ١٩٧٤.
- الزجاج، خلق الإنسان : مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٦٤.
- الظاهري، الزهرة : ط٢، الزرقاء، مكتبة المنار، ١٩٨٥.
- عروة بن حزام، شعر عروة بن حزام: (تحقيق بالاشتراك مع أحمد مطلوب): جامعة بغداد، بغداد ١٩٦٠.
- القطامي، ديوان القطامي: (تحقيق بالاشتراك مع أحمد مطلوب): دار الثقافة، بيروت ١٩٦٠.
- قيس بن الخطيم، ديوان قيس بن الخطيم: (تحقيق بالاشتراك مع أحمد مطلوب): مطبعة العاني، بغداد ١٩٦٢.

**هـ - في الثقافة العامة:**

- ابن الجوزي، كشف النقاب عن الأسماء والألقاب: دار الجيل، بيروت ١٩٩٤.
- ابن طاووس، (بناء المقالة الفاطمية، في نقض العثمانية): دار الفكر، عمان ١٩٨٥.
- السيوطي، الشماريخ في علم التاريخ: مطبعة أسعد، بغداد ١٩٧٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

**٣- في الترجمة:**

- لويس جارديه، التوفيق بين الدين والفلسفة عند الفارابي: وزارة الاعلام، بغـــداد ١٩٧٥.

- لويس مانسينيون، خطط البصرة وبغداد: المؤسسة العربية للدراســات والنشــر، بيروت ١٩٨١.

**٤- تحت الطبع:**

- التكملة لكتاب (من حديث أبي الندى)
- ديوان شعر: دار المعلّمي، السعودية.
- مع أبي العلاء: الدار الشامية.
- معجم الدخيل: مكتبة لبنان - بيروت.
- معجم الوجيز في مصطلحات الأعلام: مكتبة لبنان، بيروت.
- من حديث الأيام: دار عمار، عمان.
- وقفات في التفسير: الدار الشامية.

**٥- أبحاث منشورة للسامرائي**

- إبراهيم السامرائي

إستدراك على مقالة تساؤلات: للإستاذ حسن الكرمـــي.- م١١، ع٣٢(ك٢- حزيران: ١٩٨٧)- ص٣٢٣-٣٢٤.

- إبراهيم السامرائي

أشتات مما نشر وحقق مع وقفة على كتاب "التذكرة" لأبي حيان الأندلســي، تحقيق عفيف عبد الرحمن.- م١٣،ع١٦(ك٢- حزيران:١٩٨٩)- ص٢٠-٤٥.

- إبراهيم السامرائي

ألَنا مدارس نحوية؟.- م٦، ع٢١-٢٢(تموز- ك١: ١٩٨٣).- ص ٧-٢٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- إبراهيم السامرائي

تعليقات على كتاب "المقنع في الفلاحة".- م٦، ع١٩-٢٠(ك٢- حزيران: ١٩٨٣).- ص١٢١-١٤٨.

- إبراهيم السامرائي

الذاهب من مواد النحو القديم في اللغة العربية الحديثة.- م١٤، ع٣٩ (تموز- ك١: ١٩٩٠).- ص١١-٦٦.

- إبراهيم السامرائي

رد على مقابلة الدكتور نهاد الموسى.- م٨،ع٢٥-٢٦(تموز- ك١: ١٩٨٤).- ص٢١٩-٢٢٠.

- إبراهيم السامرائي

صفحات من تاريخ العربية.- م٩، ع٢٧(ك٢- حزيران: ١٩٨٥).- ص٩-٣٠.

- إبراهيم السامرائي

عود إلى التذكير والتأنيث ولوازمه.- م١٢، ع٣٤(ك٢- حزيران: ١٩٨٨).- ص٢٧-٥٢.

- إبراهيم السامرائي

في التذكير والتأنيث: نظرة تاريخية في هذه المسألة.- م٩، ع٢٨-٢٩(تموز- ك١: ١٩٨٥).- ص١٣١-١٥٤.

-إبراهيم السامرائي

في العربية التاريخية.- م١، ع٢(تموز: ١٩٧٨).- ص٧-٢٨.

- إبراهيم السامرائي

كتاب "الأمل والمأمول" المنسوب للجاحظ.- م٧، ع٢٣- ٢٤(ك٢- حزيران: ١٩٨٤).- ص١٣٧-١٥٤.

- إبراهيم السامرائي

كلمات في الصحاح.- م٢، ع٣-٤(ك٢- نيسان: ١٩٧٩).- ص٢٨-٤١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- إبراهيم السامرائي

لو أخذ القوس غير باريها.- م٣، ع٧-٨(ك٢- تموز: ١٩٨٠) ص٤٨-٦٣.

- إبراهيم السامرائي

المختصرات والرموز في التراث العربي.- م١١، ع٣٢(ك٢- حزيران: ١٩٨٧).- ص١٠٥-١١٤.

- إبراهيم السامرائي

مع أسماء الأعلام العربية الإسلامية.- م٨، ع٢٥-٢٦(تموز- ك١: ١٩٨٤).- ص٣٥-٤٤.

- إبراهيم السامرائي

مع التاريخ المنصوري: تلخيص الكشف والبيان في حوادث الزمان لأبي الفضائل محمد بن علي بن نظيف الحموي: تحقيق أبو العيد دودو.- م١٢، ع٣٥ (تموز- ك١: ١٩٨٨).- ص٢٨٥.

- إبراهيم السامرائي

مع تحقيق كتب التراث.- م٤، ع١١-١٢(ك٢- حزيران: ١٩٨١).- ص٩٢-١١٥.

- إبراهيم السامرائي

مع ديوان الأدب/لأبي إبراهيم الفارابي.- م٢، ع٥-٦(أيار- ك١: ١٩٧٩).- ص٩٠-١٠٥.

- إبراهيم السامرائي

مع الصحف.- م١٠، ع٣١(تموز- ك١: ١٩٨٦).- ص٩-٢٨.

- إبراهيم السامرائي

مع كتاب "الفرج بعد الشدة" للتنوخي.- م٣، ع٩-١٠(آب- ك١: ١٩٨٠).- ص١٩٤-٢١٩.

- إبراهيم السامرائي

مع المعجم "الخطأ والصواب في اللغة".- م١٥، ع٤٠(ك٢- حزيران: ١٩٩١).- ص١٨٧-٢٠١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- إبراهيم السامرائي

مع المعجم "الصحاح" و "حواشيه".- م٥، ع١٧-١٨(تموز- ك١: ١٩٨٢).- ص٥٥-١٠٢.

- إبراهيم السامرائي

مع الياء من اسم العلم "العاصي".- م١٣، ع٣٦(ك٢- حزيران: ١٩٨٩).- ص٣٢٥-٣٢٧.

- إبراهيم السامرائي

من أساليب العربية في الدعاء.- م٥، ع١٥-١٦(ك٢- حزيران: ١٩٨٢).- ص٦٢-٩٥.

- إبراهيم السامرائي

وقفات: في مجلة مجمع اللغة العربية الأردني.- م١٥، ع٤١(تمـــوز- ك١: ١٩٩١).- ص١٦٣-١٩١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

**ثقافة السامرائي:**

إن الناظر في مؤلفات السامرائي، لمدركٌ تنوع ثقافته وتمكنّه منها، وكأنه علم من أعلام العلم والمعرفة، في القرون الهجرية الأولى، التي لم يكن فيها فصل بين اللغة والنحو والصرف والمعجمة والعلوم الإنسانية الأخرى، فتجد أحدهم عالماً لغوياً، ونحوياً، أدبياً، وناقداً في الوقت نفسه.

وهذا هو حال مادتنا "السامرائي"، الذي برع في صنوف شتّى من ميادين العلم والمعرفة، وهذا، دون شك، عائد إلى ثقافته الواسعة والمتخصصة، التي استقاها من مصادر مختلفة، وعلى أيدي علماء وأدباء ومشايخ أفذاذ، إضافة إلى قراءاته الذاتية الكثيرة.

إن كتابات السامرائي تكشف لنا سعة ثقافته وتنوّعها، التي تتمحور في ما يلي:

١- الصرف ٢- النحو ٣- اللغة ٤- المعجميات

٥- التحقيق ٦- الترجمة ٧- التاريخ والسير ٨- الأدب (الشعر)

٩- الدين ١٠- الساميات

**مصادر ثقافته:**

تنوعت مصادر ثقافة السامرائي، بدءاً من دراسته في "الكتاتيب" وانتهاء بأعلى الدرجات العلمية، إضافة إلى مطالعاته الذاتية المنوّعة.

**١- الكتاتيب:**

كان "للكتاتيب" أثر واضح في حياة السامرائي ومؤلفاته، فقد بدأ الدرس متكئاً على القرآن الكريم ودراسته، وكانت آثار الدرس واضحة في سلوكه وأخلاقه من جهة، وفي مؤلفاته ورسالته الجامعية (الدكتوراة) من جهة ثانية.

**٢- المدرسة:**

كانت التربية الدينية، والأجرومية، من المصادر التي لها تأثير في حياة السامرائي، من حيث تكوين الثقافة اللغوية والدينية.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

**٣- دار المعلمين الابتدائية والعالية:**

بدأ السامرائي في تحديد ميوله تحديداً واضحاً، حيث درس اللغة العربية وتخصص فيها، فكانت البداية الفعلية في ارتباط السامرائي باللغة العربية.

**٤- في فرنسا:**

لقد أسهمت دراسة السامرائي في فرنسا بثقافته بشكل كبير، فالسامرائي لم يكن على علم واف أو على معرفة كبيرة بالساميات، بيد أن اختياره لها كمجال للدراسة والبحث، عمق معرفته بها، وأظهر المصادر الرئيسة والفعلية في ثقافته.

فقد تأثر السامرائي بمن تتلمذ على أيديهم في فرنسا، أمثال: بلاشير، جان كانتينو، شارل بلا، ليفي بروفنسال، لاووست، وكتابات المستشرقين الألمان بخاصة، هذا إلى جانب معرفته بكتب التراث.

كما كانت المعاهد العلمية والمكتبات الوطنية ذات تأثير كبير في تشكيل ثقافة السامرائي، نحو:

**أ- في فرنسا:**

معهد الدراسات الإسلامية، والمعهد الكاثوليكي، ومعهد اللوفر، والمكتبة الوطنية.

*** في لندن:**

كلية المتحف البريطاني، ومدرسة اللغات الشرقية.

إن ما سبق من علماء وأدباء وغيرهم، زيادة على مواطن الكتب القيمة، كانت المصدر الرئيس لثقافة السامرائي وسعتها.

وبالمحصلة، فثقافة السامرائي جدّ متنوعة، وهذا التنّوع في الكم والكيف، أغنى المكتبة العربية بدراسات وأبحاث، ومناقشات، ذات نفع كبير، في التحليل اللغوي، تبعاً للمنهج العلمي الحديث لمسائل العربية، وذات فوائد جمّة للمنهج العلمي في التأليف والتحقيق والترجمة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

# الفصل الاول :

- التحليل اللغوي عند السامرائي
- منهج السامرائي في التحليل اللغوي
- التطبيق في منهج السامرائي

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

# منهج السامرائي
# في التحليل اللُّغويّ

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

## منهج السامرائي في التحليل اللُغويّ

يعدّ إبراهيم السامرائي نحوياً مكثراً في التأليف، حيث أصدر مؤلفات كثيرة، في علم اللغة والنحو والأدب والمعجمة، ويعدّ من أغنى اللغويين نتاجاً وتحقيقاً، وقد انتشرت مناقشاته وبحوثه النحوية واللغوية وغيرها، في المجلات المتخصصة. وشارك – ولا يزال– في دورات مجمعية، وندوات أكاديمية، وجامعات عربية عديدة.

إن الباحث في تبيّن منهج السامرائي، ومذهبه النحوي، يواجه صعوبة في الكشف عن منهجه، لتنوّع القضايا النحوية التي يتناولها بالدراسة والتحليل، ولموقفه من آراء النحاة، قديمها وحديثها، مناقشاً، ومصوّباً ومحلّلاً، ومسهماً في إثراء اللغة، بما هو ذو فائدة، للنحو بخاصة، وللعربية بعامة.

ويمكن تبيّن منهج السامرائي، من خلال ثلاث قضايا:

**١– موقفه من المدرستين النحويتين البصرة والكوفة:**

فالسامرائي يقول: "وإذا كان لنا، نحن المعاصرين، أن نقف على علم الفريقين، ناقدين، فلنا أن نعين حقاً، نجده عند أولئك، وننكر باطلا نجده عند الفريقين؛ وليس لنا، في هذا العصر، أن نتعصب في هذا البحث العلمي التاريخي، لأي من الفريقين".(١)

**٢– تتبعه للآراء النحوية، قديمها وحديثها:**

فالسامرائي يقف مناقشاً، ومحللاً لما أقرّه النحاة القدماء من قواعد، ولما يذهب إليه النحاة المحدثون من آراء، إن كان الامر معوزاً.

---

(١) ألنا مدارس نحوية؟ مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد المزدوج ٢١–٢٢، السنة السادسة، تموز - كانون أول ١٩٨٣، ص١٤.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٣- اتساع ثقافته اللغوية :

وهو ما يتعلق بالنحو والصـــرف والدلالـــة والمعجمـــة والأدب: فمؤلفـــات السامرائي تتسم بالتنوع، في شتّى صنوف اللغة، فدراساته تتناول اللغـــة والمعجمـــة والنحو والصرف؛ إضافة إلى اهتماماته الأدبية، وبخاصة في نطاق الشعر.

وعموما، فإن الكشف عن منهج السامرائي، وتحليله اللغوي، يقتضي بطبيعـــة الحال، الكشف عن أسلوبه في التحليل اللغوي، الذي يرتكز على قضيتين أساسيتين، هما :

- علم اللغة الحديث، ويشمل :
  - أ- المنهج الوصفي
  - ب- المنهج التطوري التاريخي
  - جـ- المنهج المقارن
- دراسة اللهجات المعاصرة.

**علم اللغة الحديث:**

اللغة ظاهرة اجتماعية معروفة، ومعلّم إنساني، وأساس الروابط بين أعضاء المجتمع، ورمز حياتهم المشتركة، وضمانٌ لها.

والاهتمام باللغة من حيث دراستها، والوقوف على مكوّناتها، خيرٌ حافظاً لها، ومخلّصها، مما يعتورها من مشكلات لغوية.

وعلم اللغة العام، ينقسم إلى موضوعات مترابطة، يمكن ان ينظر إلى كـــل منها، من حيث النظرية، أو من حيث اجراءاته أو عملياته الفعلية.

والسامرائي التزم بموضوعات علم اللغة العام الحديث، فـــي منهجـــه فـــي التحليل اللغوي، وهذه الموضوعات هي :

- المنهج الوصفي
- المنهج التطوري التاريخي
- المنهج المقارن (مقابلة الساميات)

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أ- المنهج الوصفي

يهتم المنهج الوصفي، بوصف الطرق التي تعمل بها اللغة، وتحليلها، حيث يعدّ هذا المنهج، الجزء الأهم في علم اللغة العام، لأنه المظهر الجوهري لدراسة اللغة، كما انه يشكّل أساس المنهجين الآخرين : التطوري التاريخي، والمقارن، زيادة على أنه يعدّ وسيلة للكشف عن الدرس اللغوي المعياري والأسس التي يعتمد عليها.

والسامرائي، كعالم لغوي معاصر، يتبع المنهج العلمي الحديث، في دراسة اللغة، وتحليلها، ويتمسك بالمنهج الوصفي، في تناول المادة النحوية، وتحليلها، بناء على وصف الظاهرة المدروسة، دون حاجة إلى التأويل والتقدير، وتكلّف التخريج، فهو يقول: "واتصف علم اللغة، في العصر الحاضر، بالصفة العلمية الخالصة، وذلك، أنه لم يعد مادة يستعان على إدراكها بالتأمل، بل هو مادة موضوعية، يُتّبع في معالجتها المنهج الوصفي".(١)

ويرى السامرائي أن المنهج الوصفي يقيم تحليله التركيبي للغة على أساس ارتباط الظاهرة بالظواهر الأخرى، والتركيز على درس (الأشكال اللغوية) باعتبارها "أنماطاً" يسهل رصدها ووصفها من خلال قوانين العلاقات. (٢)

ويذهب السامرائي إلى أن الدرس النحوي القديم، قد قام أساساً على المنهج الوصفي، لأن النحاة قد ضبطوا قواعد اللغة ومعاييرها، اعتماداً على الاستعمال اللغوي الذي يشكل جانباً وصفياً، وذلك من خلال ما ترويه كتب التراجم وغيرها من رحلات النحاة الأئمة إلى البادية لجمع اللغة، ومعرفة الصورة الواقعية للكلام. (٣) واعتمادهم على الكثير الشائع، وعدم ترك القليل الشاذ. (٤)

والجوانب الوصفية في النحو العربي عند أئمة النحاة، كما يراها السامرائي تكمن في جوانب هي :

---

(١) اللغة والحضارة ٣٧.

(٢) انظر : النحو العربي في مواجهة العصر ٢٣.

(٣) انظر : النحو العربي في مواجهة العصر ٢٩.

(٤) انظر : النحو العربي في مواجهة العصر ٣٩.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- الاتصال المباشر بالواقع اللغوي الذي أدى إلى أن يكون في النحو اتجاه وصفي في تناول كثير من ظواهر اللغة، واعتماد الكثير الشائع.
- إن الخلاف بين البصريين والكوفيين لا يتجاوز المسائل الثانوية، وأما الأصول فقد تم فيها الاتفاق. (١)
- إن النحو القديم مع تمسكه بعربية عرفت في أمكنة توسموا فيها الفصاحة، ومع حصرها في عصور معينة، عرض لما يخرج عن هذا، فدرست اللغات القليلة، وضبطت ما دخلت في المتوسط والشاذ، كحفظ القيمة اللغوية التاريخية للقراءات القرآنية. (٢)
- تناول النحاة الأوائل للظواهر اللغوية على أساس (شكلي)، وهذا الأساس يعدّ مبدأ من مبادىء النحو الوصفي، كجملة نحو : "ضاربَ زيدٌ عمراً" فالفاعل والمفعول كلاهما فاعل بالمعنى، لكونهما متشاركين في إحداث الفعل، غير انهم عدّوا زيدا فاعلاً، و (عمراً) مفعولاً به، على أساس شكلي محض.

والسامرائي بتتبعه المنهج الوصفي، في معالجة الموادّ النحوية، يعتمد على النصوص الفصيحة والصريحة من شواهد اللغة، وإن كانت على قلّة، لإيمانه، أن ما وصل إلينا من كلام العرب غيض من فيض.

فقد تناول السامرائي المسائل النحوية، دراسة وتحليلاً، اتكاء على المنهج الوصفي، ومن الأمثلة على ذلك، لا الحصر، تحليل السامرائي لمسألة تقديم الفاعل على فعله، مما رفضه البصريون، وأجازه الكوفيون.

فقد أجاز السامرائي، تقدم الفاعل على فعله، تبعاً للكوفيين، لأن ذلك، يخلّص الجملة من ثلاث قضايا هي: الاستتار للفاعل، والتقدير، والإعراب المحلّي، نحو: زيدٌ قامَ؛ حيث يرى السامرائي، أن الفاعل الظاهر، هو الفاعل الحقيقي، تقدّم أو تأخر؛ وعلى هذا نصّ، بقوله:

---

(١) انظر : النحو العربي في مواجهة العصر ٤١.

(٢) انظر : النحو العربي في مواجهة العصر ٣٧.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

"ورأي الكوفيين في هذه المسألة مقبول، وذلك لقربه من المنهج الوصفي الواقعي".[1]

وبالإجمال، فالسامرائي يتناول المواد النحوية، وفق المنهج الوصفي لأن النحو مادة منطوقة ومكتوبة، ويجب تناولها بعيداً عن مسائل التأويل والتقدير، التي كانت تبعاً لتعلّق النحاه بالعلّة والمعلول، فيما يندرج تحت مسمّى (نظرية العامل).

والسامرائي يحلل المادة النحوية وصفياً، لا تفسيراً، كما يذهب بعض النحاة، فالمنهج الوصفي ليس تفسيراً، ومثال ذلك ما ذهب إليه النحاة من إعراب (ما) التعجبية، حيث فسّروا (ما) بأنها استفهامية، وأنها نكرة تامة بمعنى (شيء)، وأنها موصولة، وما يتبع التفسير من تقدير متكلف لعناصر الجملة.

أما السامرائي، فقد حلّل جملة التعجب، كما هي في واقعها اللغوي، وضمن الحيّز الإنشائي الذي وردت فيه، دون حاجة إلى تقدير وتأويل، أو تفسير لمكوّنات الجملة، فقد عدّ السامرائي (ما) التعجبية، أداة للتعجب ليس إلاّ، لأنها جاءت في موضع يفيد التعجب، وليس شيئاً غيره.[2]

وعموماً، فأن تحليل السامرائي اللغوي للتراكيب النحوية بعامة قام على أساس المنهج الوصفي، لأنه منهجٌ يساعد في تيسير العربية، وتخليصها من كثير من مشكلات النحو، التي نجمت عن تأثير نظرية العامل في النحو، وتمسّك النحاة القدماء بها.

**ب- المنهج التطوّري التاريخي**

إنّ اعتبار اللغة ظاهرة اجتماعية، يعني تعرّضها لعوامل مختلفة، تؤثر فيها، وتحدث تطوراً، قد يكون سلباً أو إيجاباً.

والتطور اللغوي، بعامة، يتأتى من نواحٍ عدّة، فقد يكون بسبب من الاختلاف الذي يحصل في أعضاء النطق، وقد يكون مما يطرأ على المجتمعات، من اختلاف الظروف الجغرافية والمناخية؛ وقد يكون من التغيّر والانتخاب والاقتراض.

---

(١) الفعل زمانه وأبنيته ٢٠٩.

(٢) الفعل زمانه وأبنيته ٧٣، من أساليب القران، ٧٠.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والسامرائي قد بحث التطور اللغوي، بحثاً مستفيضاً، وبيّن عناصره، وحدوثه في اللغة، فقال: "وليست العربية بدعاً بين اللغات، ذلك أن اللغات كافة، تخضع لسنّة التطور، وأن الكلمة، في كثير من اللغات، مادة حية، يعمل فيها الزمان، ويؤثر فيها، وتجدّ فيها الحياة، فتتطور وتتبدل، وربما اكتسبت خصوصيات معنوية، أبعدها الاستعمال عن أصلها، بعداً قليلاً أو كثيراً، وليست العربية بنجوة من الذي يطرأ على غيرها من اللغات".(١)

ويتبع السامرائي منهج الدراسات اللغوية التطوّرية بالنحو الذي علقه من ثقافته بالفرنسية، في دراسة تطوّر الألفاظ والتراكيب، وهو المنهج الذي يقوم على دراسة اللفظ مؤرخاً له، ومبيّناً علاقته بالبيئة، وشارحاً طريقة استعماله، وما جدّ على هذا الاستعمال، وما عكس من الظلال، إلى غير ذلك من الفوائد، وربط ذلك كلّه بعصر اللفظ وزمانه.(٢)

فالسامرائي، بناء على هذا المنهج، يبحث التطور الحاصل في الألفاظ والتراكيب، وفق منظورين: دراسة واقع النص؛ ودراسة تطور ألفاظه وتراكيبه، اعتماداً على ربط النصّ مكانياً وزمانياً، مما يجعل منهج السامرائي يقوم على تمازج بين المنهج الوصفي، والمنهج التأريخي التطوّري.(٣)

ويحدّد السامرائي أقسام التطوّر اللغوي، بما يؤثر في اللغة وبنيتها، نتيجة الاستعمال وتقادم الزمن.

والتطور عنده قسمان: تطوّر خارجي، وتطوّر داخلي.

فالتطور الخارجي هو ذلك النوع من التطور، الذي يكون بطيئاً، بيد أنه لا يعرف التوقف، حيث يتناول اللغة، أسلوباً، ودلالات معنوية، في حين، يتناول التطور الداخلي الألفاظ التي تتكون منها اللغة.(٤)

---

(١) انظر: العربية تاريخ وتطور ٣٧٥، اللغة والحضارة ٥٥.

(٢) من معجم المتنبي، السامرائي ٥.

(٣) من معجم المتنبي ٥.

(٤) مباحث لغوية، ٨١.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

**التطور الخارجي:**

وكمثال على التطور الخارجي للّغة، يرى السامرائي أن هـذا النـوع مـن التطور، يحيل اللغة إلى لهجات محلية، أو لغات محلية، تتمايز بميزات واضحة، قد تؤدي إلى موت اللغة الأساس، وصيرورتها إلى لغات جديدة، كاللغة اللاتينية، التـي آل بها الزمن، من الناحية التاريخية، إلى لغات أخـرى، كالبرتغاليـة، والفرنسـية، والإيطالية، والإسبانية، وغيرها؛ حيث أدى هذا التطور، إلى وجود اختلافـات بيـن هذه اللغات، قد تكون مختلفة تمامـاً، أو بعيـدة بعضهـا عـن بعـض بالصفـات والعناصر.(١)

أما اللغة العربية، فيرى السامرائي، أن التطور اللغوي لها، هو ذلك التطور الذي أحدث لهجات جديدة، أو ما كان يسمى (لغات)، كلغة تميم، وهذيـل، وطـيء، وغيرها؛ والأمر نفسه، ينساق على اللهجات الحديثة، حيث يـرى السـامرائي، أن العاميات الحديثة، ليست إلا نتيجة للتطور الحاصل في العربية الفصيحة.(٢)

**التطور الداخلي:**

وهو التطور الذي يحدث في الكلمة، كعنصر من عناصر النظم والتعبـير، حيث يرى السامرائي أن للكلمة في الأساليب العلمية الحديثة قيمة كبيرة، فهي تحيـا حياة متطورة متجددة، وهي أبداً في تغيّر في دلالاتها، وفي طرائق استعمالها.(٣)

وكمثال على التطور الداخلي، يقول السامرائي: "كما هو الحال في العاميـة البغدادية والعامية الجنوبية، كالجيم الفارسية والتركية، وربما تعـدّت هـذه الجيـم الدخيلة إلى أصوات عربية، فغلبت عليها".(٤)

ويرى السامرائي أن التطور اللغوي، الخارجي منه والداخلي، يـؤدي إلـى أمرين، أحدهما نقيض الآخر، وهما:

---

(١) مباحث لغوية، ٨٢.

(٢) مباحث لغوية، ٨٤.

(٣) مباحث لغوية، ٩٢.

(٤) مباحث لغوية، ٩٢.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

**الانقسام اللغوي والتوحّد اللغوي.**[1]

يرى السامرائي أن الانقسام اللغوي يُعدّ نتيجة لعملية التطور الطبيعية للغة، فلو لم يكن هناك تطور في اللغة، لما حدث هناك انقسام وتوزّع في اللغة، لأن طبيعة اللغات، تجنح أبداً إلى الانقسام والتوزّع.

أما التوحد اللغوي، نقيض الانقسام، فيقوم على عاملين، هما:

الاختلاط والاتصال والمشاركة في الحياة العامة، ولغة قريش دليل مادّي على هذا، حيث توحّدت اللغة الفصحى، وأصبحت اللغة المشتركة بين اللغات المختلفة؛ والعامل الآخر، متمثّل بالنصوص الأدبية الشعبية، التي تنتشر بين الناطقين باللغة، لأنها موجهة إليهم جميعاً.

ويجمل السامرائي عوامل تطور اللغة العربية بما يلي:

-عامل انتشار العربية في بقاع واسعة ذات لغات سامية أخرى كاليمن، وبقاع الهلال الخصيب، حيث الحضارة الآرامية، وفي الشمال الإفريقي حيث اللهجات البربرية.

- العامل السياسي: ويستدل السامرائي بالانفصال الاجتماعي والثقافي، الذي ساد البلاد العربية، تبعاً لاستقلالها السياسي، وانفصالها عن وحدتها السياسية.

- العامل النفسي الاجتماعي: يرى السامرائي أن لكل بقعة وصلتها العربية، نظمها الاجتماعية الخاصة، من عادات وتقاليد، ومستويات ثقافية مختلفة، وطرائق خاصة في التفكير، كما هو الحال، في اختلاف وسائل التعبير بين البدو والأرياف وسكان المدن.[2]

- العامل الجغرافي: حيث يرى السامرائي أن لطبيعة البلاد، والبيئة الجغرافية، ومناخها، أثراً، في المسألة اللغوية.

---

(١) انظر: مباحث لغوية ٨٦، ٨٧.

(٢) المباحث اللغوية ٨٤، ٨٥.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

**من أثر التطور اللغوي في العربية:**

تناول السامرائي أثر التطور اللغوي في العربية، من حيث الألفاظ، والتراكيب في الاستعمال اللغوي في مسائل لغوية كثيرة، فمن الألفاظ، تناول السامرائي مادة (ركب)، وماطرأ على استعمالها، نتيجة عوامل التطور التي سبقت الإشارة إليها.

فقد كان (الركْب) يدل على جماعة الإبل، ثم تطور الاستعمال إلى (المركِب) ليدلّ على الدواب عموماً، ومن ثمّ، عرض التطور لهذا المعنى توسعاً، فكان (المركِب) أحد (المراكب)، ومن هنا، أُطلق (المركْب) على السفينة؛ وفي عصرنا الحاضر، جاء استخدام (مركَبة)، لكل ما يستعمل من (سيارات) في أغراض شتى، وشاع الاستعمال وتطور، فجاء (المركَبة الفضائية) و (المُركَّب الكيماوي) و (الوفد متركّب من..) حتى وصل الأمر إلى القول: (البلدان المتخلّفة عن "ركْب" الحضارة.[1]

أما التراكيب، فقد لحقها التطور، شأنها في ذلك، شأن الألفاظ؛ فقد تناول السامرائي مسألة التعدي واللزوم في الأفعال العربية، وذهب إلى أن الأصل في الأفعال اللزوم، ثم يصار إلى المتعدي.

ورأي السامرائي قائم على التطور الذي لحق بالفعل اللازم، من خلال الاستعمال، فحُذف حرف الجر الذي يتعدى به الفعل اللازم، فكان المتعدي إلى مفعولين وثلاثة مفاعيل.[2]

والأمر نفسه، في استعمال الفعل (كان)، حيث كان تاماً في الأصل، ونتيجة التطور في الاستعمال، أصبح مفتقراً إلى المنصوب بعده، فسميّ ناقصاً.[3]

والشواهد على أثر التطور كثيرة.

---

(١) انظر: العربية تاريخ وتطور ١٩٠، العربية أمسها وحاضرها ١٢٨، ١٢٩.

(٢) انظر: الفعل زمانه وأبنيته ٨٤، ٨٥، ٨٦.

(٣) انظر: الفعل زمانه وأبنيته ٦٧، ٦٨.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

**جـ- المنهج المقارن :**

تنتمي اللغة العربية إلى مجموعة اللغات السامية، وتُعدّ عضوا في عائلة هذه اللغات، التي تضم، إضافة للعربية، اللغات: العبرية، والحبشية، والسريانية، والآرامية، والكنعانية، وغيرها.

وهذه اللغات جميعها، منتمية إلى أصل واحد، وتعود كلها إلى لغة واحدة، تُعدّ اللغة الأم لهذه اللغات.

ولأن اللغة- أية لغة- تخضع لسنّة التطور، لأنها ظاهرة اجتماعية، فقد تفرّعت هذه اللغات السامية، عن اللغة الأم، وابتعدت عنها، وفق مبدأ الانقسام اللغوي الذي أشار إليه السامرائي، لتستقل هذه اللغات، وتأخذ منحى يختلف عن اللغة الأم، من جهة، وعن بعضها من جهة أُخرى.

واللغات السامية، في الوقت الحاضر، أصبحت مجال بحث رحب، فقلّما يوجد عالم من علماء اللغة المعاصرين، ينظر للّغة العربية بمعزل عن اللغات السامية.

والسامرائي كعالم لغوي معاصر، اهتم باللغات السامية، أيّما اهتمام، فقد حصل على إجازة (الدكتوراة) من السوربون بأطروحته: الجموع في القرآن، في ضوء اللغات السامية.

ولأهمية منهج المقارنة بالساميات، وأثره في الدرس اللغوي، يقول السامرائي: "إذا كانت المقارنة، أو الموازنة سبيلاً في الدرس، ومنهجاً علمياً، اتبع فيما أسموه بـ (النحو المقارن)، فإن هذا يحسن، إذا وجّهنا النظر نحو اللغات السامية، التي تضم لغات عدّة منها العربية، وبذلك يتم لنا الفصل، في كثير من المسائل المشكلة في النحو العربي".(١)

وقد تناول السامرائي ظواهر لغوية، ومسائل نحوية، من منظور المقارنة بالساميات، حيث استدلّ السامرائي بوجود الإعراب في العربية، على مافي الأكادية، من إعراب، إضافة إلى بقايا إعراب، في العبرانية.(٢)

---

(١) الفعل زمانه وأبنيته ٦٩.

(٢) الفعل زمانه وأبنيته ٢٢١.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

كما فسّر السامرائي مادة (ليس) وفق نظيراتها في اللغات السامية؛ فـ (ليس) في العربية، مركبة من (لا) و (أيس)، وهذا ما ورد عن الخليل وسيبويه[1]، حيث يرى السامرائي أن معنى (ليس)، وهو عدم الوجود، يقابل ماورد في العبرانية والأرامية؛ ففي العبرانية، تفيد المادة (يش) الوجود، وفي الآرامية تفيد المادة (ايث) الوجود، حيث ركّبت كل منهما مع (لا)، فجاء معنى النفي، وهو عدم الوجود، نحو: (لا يش) و (لا ايث)، وتطوُّر الاستعمال في (لا أيس)، أدّى بها، إلى صيغة (ليس).[2]

وفي المسائل النحوية، المتعلّقة بالتأصيل، يردّ السامرائي كثيراً من الألفاظ، إلى أصولها السامية، نحو: اسم الفعل (آمين)[3] ولفظ الجلالة (اللهم)[4] كذلك التنوين في العربية، ومايقابله في العبرانية من مصطلح (التمييم).

وعموماً، فإن منهج السامرائي، يقوم على مرتكزات أساسية، ترتبط بوصف الظاهرة اللغوية، وفق المنهج الوصفي؛ وربط الظاهرة بالعصر الذي قيلت فيه، وبيئتها، وفق المنهج التأريخي؛ وتحليل الظاهرة وتفسيرها من منظور تقارني مع اللغات السامية، إن كان الأمر معوزاً.

**دراسة اللهجات المعاصرة:**

تعدّ اللهجات المعاصرة، امتداداً طبيعياً لأصول اللغة العربية، فاللغة الأم، كأي لغة أخرى، تتعرض لعوامل التطور، ويجدّ فيها مالم يكن من أصولها، كالألفاظ ودلالاتها المتجددة، وكالتراكيب التي يجنح بها تطور الاستعمال، إلى صيغ جديدة، أو غير مشهورة في الأصول.

---

(١) انظر: لسان العرب، ابن منظور ٢١١/٦، تاج العروس، الزبيدي ٢٤٤/٤، ٢٤٥.

(٢) انظر: الفعل زمانه وأبنيته ٦٦.

(٣) انظر: أسماء الأفعال، في هذا البحث، ص ١٦٦.

(٤) انظر: أسلوب النداء، في هذا البحث، ص ١٤١.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فاللغة صناعة -على رأي-، وغريزة كامنة، على رأي آخر، والاستعمال هو ما يحدد مستوياتها، وفق بيئاتها، وظروف الناطقين بها، فتكون هناك لغة عالية، وهي اللغة الأدبية، ولغة التداول بين أفراد المجتمع، وهي اللغة العامية.

والسامرائي يولي اللهجات المعاصرة اهتماماً كبيراً، لعلاقتها باللغة الفصحى من جهة، ولأهميتها في إثراء المعجم اللغوي المعاصر، بالألفاظ والتراكيب الجديدة، من جهة أخرى.

**علاقة اللهجات المعاصرة باللغة العربية الفصحى:**

ينظر السامرائي إلى اللهجات المعاصرة من كونها، مادة لغوية جديدة، تفرّعت من اللغة الفصحى، وهذه المادة اللغوية الجديدة، تحوي استعمالات وصيغاً جديدة، جدّت في العربية، نتيجة التطور اللغوي من جهة، وحاجة المجتمعات الجديدة لها، من جهة أخرى.

ويرى السامرائي أن للعربية الفصحى ثوابت، لا يمكن للاستعمال تجاوزها، والوصول بهذه الاستعمالات إلى الخلط اللغوي، غير القائم على أصول العربية، فهو يقول: "مهما جرينا في اللغة في سبيل التطور، وقبلنا الجديد، ووجدنا له باباً من القبول، فإننا محكومون بالقول بالخطأ والتجاوز، ذلك أن في اللغة ثوابت، لا يمكن تجاوزها على ما نعرف من سعة العربية وسماحتها.(١)

ويبرز السامرائي أهمية اللهجات المعاصرة، كعامل يساعد في تفهّم كنه اللغة، فيقول: "وذلك في درس اللغات دراسة تاريخية، تعين على فهم شيء من تاريخ فصيح العربية.(٢)

ومما يلاحظ في مؤلفات السامرائي، أنه أفرد فصولاً لدراسة اللهجات المعاصرة، كالعامية البغدادية، والثقافة العامية في التاريخ، والعامية التونسية(٣) ولغة

---

(١) أشتات من فوضى الكلم، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني ص٣٠، العدد ٣٨، ك٢- حزيران ١٩٩٠.

(٢) التطور اللغوي ٢٠٥.

(٣) انظر: التطور اللغوي ١٥١، ١٤٣.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الشعر العربي المعاصر[١] وغيرها، اعتماداً على اللغة الأدبية المعاصرة، وليس اعتماداً على لهجات العوام.

فقد تناول السامرائي ماجدّ من الألفاظ والتراكيب، في اللهجات المعاصرة، قياساً إلى اللغة الفصيحة، وفق نظام العربية وثوابتها.

وعلى سبيل المثال، لا الحصر، تناول السامرائي لفظ (مشاكِل)[٢] واستعمال المعاصرين له، جمع (مشكلة)، ولفظ (مهامّ)، جمع (مَهمَّة)، وفي الفصيحة يقال (مُشكلات) و (مهمّات)، جمع مؤنث سالم؛ حيث يرى السامرائي فصاحة القول بـ (مشاكل) و (مهامّ) ونظيراتها، قياساً إلى قوله تعالى: "وحرّمْنا عليه المراضع من قبلُ"[٣]، (فالمراضع) جمع (مرضعة)، وكقول أبي ذؤيب الهذلي:

**وإنّ حَدِيْثاً مِنْكِ لَوْ تَبْذُلِينَهُ جَنَى النَحْلِ فِي ألبَانِ عُودٍ مَطافِلِ**[٤]

والمطافل جمع (مُطفِل)، أي ذات طفل.

ومن التراكيب النحوية، تناول السامرائي، أسلوب التفضيل في اللهجات المعاصرة، حيث يقال: والأدهى من ذلك، والأنكى منه، والأمرُ منه... وهذا مخالف للقاعدة النحوية، التي تنصّ على عدم مجيء المفضل عليه مجروراً بـ (مِن)، إذا كان اسم التفضيل محلّى بـ (ال)، نحو قوله تعالى: "ولا تهِنوا ولا تحزنوا وأنتم الأعلَوْن".[٥]

حيث يرى السامرائي أن التطور قد أصاب هذا الأسلوب، في اللهجات المعاصرة، وأخرجه مما كان عليه.[٦]

واستعمال آخر، تناوله السامرائي، هو مجيء واو الحال، للجملة الفعلية، في الاستعمال المعاصر، نحو: ما دخلْتُ الدارَ إلا ورأيتُ الطفلَ يلهو؛ والاستعمال الفصيح، هو مجيء الحال جملةً فعلية، دون أن تكون مسبوقة بواو الحال، التي تدخل

---

(١) العربية تاريخ وتطور ٣٦٤ وما بعدها.

(٢) التطور اللغوي ١٢٥.

(٣) القصص ١٢.

(٤) أبو ذؤيب الهذلي، حياته وشعره ٨٣.

(٥) آل عمران ١٣٩.

(٦) العربية تاريخ وتطور ٢٥١، من أساليب القرآن ٧٧.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

على الحال، إن كانت جملة اسمية. حيث يرى السامرائي، أن الاستعمال المعاصر، قد انحرف عن النص القديم الفصيح، كقوله تعالى: "وما يأتيهم من رسول إلا كانوا به يستهزئون"(١) وقوله تعالى: "وما تأتيهم من آية من آيات ربهم إلا كانوا عنها معرضين".(٢)

وأودّ التعقيب على رأي السامرائي، حيث ورد شاهد لغوي، في "أوضح المسالك لابن هشام"، ورد فيه مجيء الواو سابقاً الجملة الفعلية الحالية، والبيت لزهير بن أبي سلمى:

نَعْمَ امرَأُ هَرِمٌ لَمْ تَعْرُ نائِبَةٌ  إلَّا وَكَانَ لِمُرْتَاعٍ لَهَا وَزَرا

بيد أن النحاة عدّوه شاذاً(٣)

**استيعاب اللهجات المعاصرة في معجم حديث:**

اللغة العربية، كأي لغة أخرى، عرضة لسنّة التطور، مما ولّد فيها ألفاظاً وتراكيب، جدّت في الاستعمال، وفشت وشاعت.

والسامرائي يولي هذا المولّد الجديد، اهتماماً كبيراً، إن كان هذا المولّد ذا علاقة مباشرة بفصيح العربية؛ ويدعو إلى استيعابه في "معجم حديث" يحافظ على مواد العربية قديمها وحديثها.(٤)

ويبيّن السامرائي المواد اللغوية، التي يجب إدراجها في المعجم الحديث من اللهجات، وهذه المواد:

- مواد نحوية قديمة غير مستعملة في اللغة المعاصرة: نحو: اخلولق، حرى، حيَّهل، حذاريك، صيغة التعجب (أفْعِلْ بِهِ)، وغيرها.

---

(١) الحجر ١١.

(٢) الأنعام ٤.

(٣) انظر: العربية تاريخ وتطور ٢٥١ وما بعدها، وللمزيد في الموضوع انظر: العربية تاريخ وتطور ٣٥٣، ٣٠٠، التطور اللغوي التاريخي ١٥١، ٢٠٥، ٢٧٤، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني العدد ٣٨ سنة ١٩٩٠، ص٢٣، والعدد ٤٠، سنة ١٩٩١، ص١٨٧، وانظر : أوضح المسالك، ابن هشام ٢/٢٨٥،٢٨٦.

(٤) انظر: النحو العربي في مواجهة العصر ١٠٩-١٧٥، حيث ذكر كثيراً من هذه المواد اللغوية.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- مواد عامية فصيحة: وهي الألفاظ التي كانت فصيحة، ودرجت على ألسنة العوام في اللغة المعاصرة؛ ومنها: ألفاظ فصيحة قلّت الحاجة إليها نحو: البُوز، وغيرها؛ ومنها: ألفاظ فصيحة قديمة، خرجت من حيّز الفصيح، وقبعت في العامية، نحو: التَّلْعة، وسدّ مسدّها (مجرى الماء من الأعلى إلى الأسفل)؛ ومنها: ما كان في الفصيح لغة خاصة، في بيئة معينة، لم يكن له من الشمول، فتحوّل لخصوصيته إلى لغة عامية، نحو: البَرْخ وهو (الرُخص).
- مواد جديدة في اللغة: وهي الألفاظ التي جدّت في لغة العصر، لتؤدي حاجات فنية واصطلاحية، وأصبحت ذات دلالات ومعانٍ معينة، نحو: الإمبريالية، الانتهازية، الفوضوية، المواطَنة، الرتابة، وغير ذلك.

**وبعد:**

فإن تتبّع مؤلفات السامرائي، واهتماماته اللغوية، قد كشف عن جوانب منهجه العلمي، في التحليل اللغوي، وهذا الكشف، قام على أساس أسلوب السامرائي في تناول الظواهر اللغوية، والمسائل النحوية على اختلافها، وتنوع وسائلها.

لقد كان لاتساع ثقافة السامرائي، واطلاعه الشامل المتخصص على مواد النحو العربي، موروثه ومولّده، أثر في تكوين منهج السامرائي في تناول مواد النحو، وتحليلها؛ وهذا المنهج قام على تمازج منهجين، أحدهما مكمّل الآخر؛ فالمنهج الوصفي هو المنهج الرئيسي، الذي يتبعه السامرائي، في التحليل اللغوي، وهو المنهج الذي يقوم على وصف الظاهرة على واقعها، دون اللجوء إلى تقدير وتأويل، ليستقيم تخريج الظاهرة على وجه من الوجوه.

والمنهج الآخر، هو المنهج التطوري التأريخي المقارن، وهو الذي يقوم على ربط الظاهرة اللغوية، آنياً وزمانياً، تبعاً لبيئتها وموطنها، وعلاقة هذه الظاهرة بغيرها من الظواهر اللغوية، التي تشاركها في أصولها وانتشارها، كاللغات السامية للغة العربية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

**وعموماً، فمنهج السامرائي، يتكوّن من خطّين:**

أحدهما: أفقي، وهو المنهج الوصفي.

والآخر: رأسي، وهو المنهج التأريخي التطوّري المقارن.

فلا يكاد يوجد تحليل لأي ظاهرة من الظواهر اللغوية بعامة، والنحوية بخاصـــــة، لا يندرج ضمن هذا المنهج المتمازج.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

# التطبيق
# في منهج السامرائي

© Arabic Digital Library Yarmouk University

## التطبيق في منهج السامرائي

يقوم التحليل اللغوي في منهج السامرائي، على مناهج علمية حديثة، وهي المنهج الوصفي والتطوري والمقارن، الذي يتناول المسألة النحوية، حسب ورودها، بواقعها الظاهريّ، دون حاجة إلى خوض مجال التأويل والتقدير، الذي يعتمد أساساً على قضية الجدل والمنطق، وأحياناً التوهّم، ليتسنى تخريج النصوص، بخاصة تلك التي لم تأتلف وقواعدهم، بوجه أو بآخر، وتطويعها لتستقيم والقواعد التي أقرها النحاة، وجعلوها ضوابط للغة، ومعايير، وعدّوا كل ما لم يطوّعوه، شاذاً أو ضرورة، ورموه بالقلة والندرة.

والمنهج الوصفي الذي يتمسك به السامرائي، يقتضي الاعتماد على النصوص، لتوجيهها الوجهة العلمية، والحكم عليها من حيث واقعها وظاهرها؛ وهذه النصوص، لا بدّ أن تكون فصيحة صريحة، مما ورد من كلام العرب، ومما عُدّ أصولاً للنحو إضافة إلى رؤى جديدة، بقضايا تتعلق بإرث النحو، وتجديد هذا الإرث.

### أولاً : أصول النحو:

أقام السامرائي منهجه على أسس المنهج النحوي في دراسة أصول النحو، وهذه الأسس هي ما ترتبط ارتباطاً وثيقاً بأصول النحو، وهي السماع والقياس.

### أ- السّماع:

يعرّف الأنباري السماع، بأنه الكلام العربي الفصيح، المنقول النقل الصحيح، الخارج عن حدّ القلّة إلى حدّ الكثرة[1] وهذا تعبير عن مذهب المدرسة البصرية، الذي اقتصر على ما سمع من العرب الفصحاء، ممن سلمت فصاحتهم من شوائب التحضّر وآفاته[2] في حين اتّسع الكوفيون في رواية الأشعار، وعبارات اللغة عن جميع العرب، بدويهم وحضرهم.

---

(١) الإغراب في جدل الإعراب، ولمع الأدلة في أصول النحو، الأنباري ٨١.

(٢) المدارس النحوية، شوقي ضيف ١٥٩.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقد أخذ السامرائي بالسماع، لأنه الطريق الطبيعي، لمعرفة كنه اللغة، وتبيّن خصائصها، وأساس معرفتها، بل توسّع فيه، وهذا يلحظ جلياً عند تناوله المسائل النحوية، بحثاً ومناقشة وتحليلاً، فهو يرى أهمية الاستشهاد المتعلّقة بالسماع؛ والذي نعنيه بالاستشهاد، هو الاستشهاد بلغة التنزيل العزيز، والحديث الشريف، والشعر والنثر العربيّن.

**القرآن الكريم:**

يُعدّ السامرائي من المتخصصين بدراسة لغة القرآن الكريم؛ فإجازته العلمية من "السوربون" كانت في موضوع (الجموع في القرآن الكريم)، إضافة إلى مؤلفاته الموسومة بألفاظ متخصصة بلغة القرآن، ومنها :(من وحي القرآن)، (ومن بديع لغة التنزيل)، و(من أساليب القرآن)؛ بالإضافة إلى الشواهد القرآنية الكثيرة، التي يستشهد بها، في مسائل النحو المختلفة، فهو يقول:"وبعد، فإن أحسن الكلام ما تناول كلام الخالق العظيم جلّ شأنه، وقد بدا لي، أن أقف وقفة جديدة على هذه اللغة الشريفة، فأطلع منها على شيء من أساليب العربية، التي لم تنل من الدراسين الأوائل، ومن خلفهم من أهل عصرنا، غير القليل"(١).

ولا تكاد مسألة نحوية، تخلو من الاستشهاد بلغة القرآن الكريم، التي يعدّها السامرائي أفصح النصوص عامة.

فقد استشهد السامرائي بما ورد في لغة القرآن الكريم، على مجيء الفعل (دخل) متعدياً كثيراً، ولازماً قليلاً، ووجه الاستشهاد هو الدلالة على لزوم الفعل (دخل) في الأصل، كبقية أفعال العربية، وإنما كثر المتعدي منه، بسبب من البلاغة والإيجاز، واقتصاد الجهد، (٢) والأمر نفسه، في تناوله للفعل (جاء) والفعل (أتى) للمسألة نفسها. (٣)

---

(١) من أساليب القرآن ٥.

(٢) انظر: الفعل زمانه وأبنيته ٨٤، ٨٥، ٨٦.

(٣) الفعل زمانه وأبنيته ٨٦.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

واستدلّ السامرائي على عدم مجيء المخصوص بالمدح والذم، في أسلوب المدح والذم، بما ورد في لغة القرآن الكريم، حيث لم يرد المخصوص في الآيات القرآنية، أما قوله تعالى:" بئس الأسم الفسوق"[1] فقد عدّ السامرائي(الفسوق) بدلا لأنه شرح لـ (الاسم) وبيان له. [2]

ولم يقتصر اهتمام السامرائي على لغة القرآن الكريم، بل تعدّاه إلى لغة القراءات القرآنية، صحيحها وشاذّها على رأي النحاة والمفسّرين.

**القراءات القرآنية:**

يؤكد السامرائي أهمية القراءات القرآنية للدرس النحوي، وتتضح تلك الأهمية من خلال اخذ السامرائي على النحاة، عدم احتجاجهم بالقراءات القرآنية، ومن خلال رأيه بوجوب الاحتجاج بها، فهو يقول:" فكان حقاً على النحويين، أن يفيدوا من هذه اللغة، ويأخذوا منها، ويقيموا عليها قواعد نحوهم".[3]

والسامرائي في تناوله المسائل النحوية، استشهد ببعض القراءات القرآنية، على سبيل الاستئناس، وليس على سبيل الحكم والإثبات، حيث استدلّ السامرائي بقراءة ابن عباس: (هئْتُ لك)، [4] لتبيان دلالة (هيْت) على الهيئة، وخلوصها لمعنى خاص، تأكيداً لاستعمال أسماء الأفعال في التعبير عن معانٍ خاصة، وعدم تقييدها بإعراب.

واستأنس السامرائي بقراءة:"لولا نُزّل عليه القرآن"[5] بالنصب، لتأكيد رأيه بعدم جواز إنابة الجار والمجرور عن الفاعل، للفعل المبني للمجهول، كون الإسناد غير متحصّل في هذه الحالة، من جهة، وعدم نيابة الجار والمجرور عن الفاعل، والقيام مقامه كفاعل اصطلاحاً من جهة ثانية.

---

(١) الحجرات ١١.

(٢) من أساليب القرآن ١٠٠.

(٣) النحو العربي، نقد وبناء ١٢٨.

(٤) يوسف ٢٣.

(٥) الفرقان ٣٢.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

**الحديث الشريف:**

عُني السامرائي كثيراً بلغة الحديث الشريف، آخذاً على النحاة قصورهم في تناولها والاعتداد بها، كمصدر احتجاج في اللغة، منطلقين من قولهم برواية الحديث على المعنى؛ على الرغم من أن "الحديث" من العلوم الإسلامية التي أولاها رجال الحديث عناية فائقة، لم يحظ بها علم آخر من علومهم. (١)

ويعدّ السامرائي لغة الحديث الشريف، مصدر احتجاج، خيراً من تلك الأقوال النادرة التي يطلقها الأعراب في لغة من لغات القبائل، وشغلت النحاة واللغويين، الذين يحتفلون بهذه النوادر أيّما احتفال، ويرى السامرائي أن وجود هذه الأقوال النادرة، في كلام العرب، يماثل وجودها في لغة الحديث الشريف، مما لا يأتلف والقواعد المسطورة في المصنّفات النحوية المشهورة. (٢)

وقد أفرد السامرائي جانباً كبيراً للغة الحديث الشريف، في المسائل النحوية التي يتناولها، عندما يكون الأمر معوزاً، وفي لغة الحديث الشريف ما يسند رأيه، لأنه بابٌ من أبواب النثر، والنثر كمصدر احتجاج أقوى من الشعر، لأن الشاعر ممتحن في شعره، وقد يضطر للانحراف اللغوي، نتيجة قيود الوزن والقافية؛ أما النثر فلا ضابط له.

ومن المسائل النحوية، التي استشهد فيها السامرائي بلغة الحديث الشريف، مسألة الجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز، في أسلوب المدح والذم، كقول جرير:

**تَزَوَّدْ مِثْلَ زَادِ أبِيْكَ فِيْنَا ... فَنِعْمَ الزادُ زَادُ أبِيكَ زَادَا**(٣)

وهذا مما منعه جمهور النحاة(٤)

---

(١) من سمة العربية ٧.

(٢) من سمة العربية ٧.

(٣) شرح المفصل، ابن يعيش ١٣٢/٧، شرح ابن عقيل١٦٤/٢.

(٤) شرح المفصل، ابن يعيش ١٣٢/٧، ١٣٣.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وأجاز السامرائي مجيء الفاعل الظاهر والتمييز معاً، ومن ضمن استدلاله على الجواز، كان استدلاله بقوله عليه الصلاة والسلام: "**نِعْمَ المنيحةُ اللقحةُ الصفيُ منحةً**"(١)

**الشواهد النثرية والشعرية:**

لا تكاد مسألة من المسائل النحوية، التي يتناولها السامرائي، تخلو من شواهد شعرية أو نثرية، مما يثبت من كلام العرب الفصحاء، لبيان رأيه واجتهاده في أي منها، زيادة على الشواهد القرآنية؛ حيث يرى السامرائي أن الشاهد النثري أصح حجة ودليلاً، من الشاهد الشعري، لأن الشاعر ممتحن في شعره، ومقيد به، وبضوابطه، من وزن وقافية، فهو يقول: "وعلى ذلك، فإن الشعر لا يمكن أن يكون شواهد لغوية قوية".(٢)

ويذهب السامرائي إلى أن الأمر غير معوز للتأويل والتعليل، لتخريج الشواهد الشعرية، التي خرجت على القاعدة النحوية، بسبب خضوع هذه الشواهد لمعايير الوزن والقافية؛ زيادة على تلك الشواهد التي لم تنسب إلى قائليها، أو تلك التي تنسب لأكثر من قائل، حيث يرى السامرائي أن كثيراً من الشواهد الشعرية، ليست إلا من صنعة الرواة أو النحاة، جيء بها لتعزيز قاعدة نحوية، أو لسبب آخر. (٣)

غير أن السامرائي يعتدّ بالشاهد الشعري، إذا كان له سند من القرآن الكريم، أو الحديث الشريف، أو النثر، فعندئذ لا يُحمل الشاهد الشعري على الضعف والضرورة والشذوذ.

لقد استدلّ السامرائي في مسألة التعدّي واللزوم، بقول جرير:

**تَمُرُّونَ الدِّيارَ وَلَمْ تَعُوجُوا كَلَامُكُمْ عَلَيَّ إذا حَرَامُ**(٤)

---

(١) صحيح البخاري بشرح الكرماني ١٤٩/١١.

(٢) مباحث لغوية ٦٣.

(٣) انظر: الفعل زمانه وأبنيته ٦٩،٧٠.

(٤) مغني اللبيب. ابن هشام ١٠٢/١، ٤٧٣/٢.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فالفعل (مَرَّ) فعل لازم، وقد جاء في الشاهد متعدياً، ويرى السامرائي مجيء (مرّ) متعدياً، ليس من باب الضرورة والوزن الشعري، لأن الشاعر، كان على قدرة من القول: مررتم بالديار....، فيستقيم الوزن أيضاً، ويناسب الفعل الماضي (مررتم)، الفعل (تعوجوا) المجزوم بـ (لم) والدالّ على الماضي أيضاً؛ وسبب تعدية (مرّ) كما يرى السامرائي، هو لجوء العرب إلى الإيجاز والبلاغة، ومن هنا كان اللازم أصل الأفعال. (١)

كما أستشهد السامرائي بشواهد شعرية، جاء فيها جمع الفاعل الظاهر والتمييز في أسلوب المدح والذم، وهذا ما منعه جمهور النحاة، (٢) وأجازه بعضهم.(٣)

واستدلال السامرائي قام على وجود شواهد فصيحة، مسنودة بأحاديث نبوية شريفة، فلغة الحديث الشريف نثرية، والنثر أسلم من الشعر لغةً.

فقد ورد قول جرير:

تَزَوَّدْ مِثْلَ زَادِ أبيْكَ فِينَا ... فَنِعْمَ الزَّادُ زادُ أبيْكَ زَادَا(٤)

وقوله عليه الصلاة والسلام:

"نِعْمَ المَنِيْحَةُ اللُقْحَةَ الصَّفِيَ مِنْحَةً"(٥)

وقول امرأة عبدالله بن عمرو تعنيه:"نِعْمَ الرجلُ من رجلٍ لم يطأ لنا فراشاً،(٦) وقول الحرث بن عباد:"نِعْم القتيلُ قتيلاً أصلح بين بكر وتغلب".(٧)

ومن الشواهد النثرية، التي استدلّ بها السامرائي على اتصاف نائب الفاعل بفعله المبني للمجهول، وأن نائب الفاعل، هو فاعل في الاصطلاح النحوي، ما ورد في "الأغاني" قوله:

---

(١) الفعل زمانه وأبنيته ٨٤.

(٢) انظر: شرح المفصل، ابن يعيش ١٣٢/٧، ١٣٣، شرح ابن عقيل ١٦٣/٢،١٦٥.

(٣) انظر: المقتضب، المبرد ١٥٠/٢، شرح المفصل، ابن يعيش ١٣٢٥/٧،١٣٣.

(٤) شرح المفصل، ١٣٢/٧.

(٥) صحيح البخاري بشرح الكرماني ١٤٩/١١.

(٦) صحيح البخاري بشرح الكرماني ٤٥/١٨.

(٧) شرح المفصل ١٣٣/٧.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

"قُتلَ النعمانُ، قتَلَه رجلٌ من اليمن".[١]

فالبناء للمجهول دالّ على الحدث والزمن معاً، وهذا أساس الجملة الإسنادية، في حين أن، الفاعل الحقيقي، ذُكر لاحقاً، ولم يكن له دلالة النائب عن الفاعل، الذي شكّل جملة إسنادية، من مسند (قُتِلَ) ومسند إليه (النعمانُ). [٢]

ب- القياس اللغوي

يُعدّ القياس في اللغة، أصلاً من أصول النحو، حيث كان موضع اهتمام عند النحاة واللغويين، منذ نشأة الدرس النحوي، لأنه الأساس الذي يبنى عليه استنباط قواعد اللغة.

وقد حدّ السيوطي القياس بأنه حمل غير المنقول على المنقول، إذا كان في معناه.[٣]

وذكر إبراهيم أنيس، أن القياس ليس إلاّ استنباط مجهول من معلوم، ومقارنة كلمات بكلمات، أو صيغ بصيغ، أو استعمال باستعمال، رغبة في التوسع اللغوي، وحرصاً على اطراد الظواهر اللغوية.[٤]

وعرّف طلال علامة القياس، بأنه محاكاة العرب في طرائقهم التعبيرية، وحمل كلامنا على كلامهم، في صوغ أصول المادة وفروعها، وضبط الحروف، وترتيب الكلمات، وما يتبع ذلك.[٥]

وقد لجأ النحاة إلى القياس، منذ وضعوا أسس علم النحو، فابن سلام الجمحي ذكر في مقدمة كتابه (طبقات الشعراء) ما نصّه: "وكان أوّل من أسّس العربية، وفتح بابها، وأنهج سبيلها، ووضع قياسها أبو الأسود الدؤلي".[٦]

---

(١) انظر: الفعل زمان وأبنيته ٩٦.

(٢) الفعل زمانه وأبنيته ٩٤.

(٣) الاقتراح، في علم اصول النحو ٧٠.

(٤) من أسرار اللغة ٨.

(٥) تطور النحو العربي في مدرستي البصرة والكوفة ٣٥.

(٦) طبقات الشعراء ١٢.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقد اتسع الكوفيون في القياس، وأصبح شأن "الكثرة في الاستعمال" وهو قياس البصريين، أمراً لا يحرص عليه الكوفيون، حيث كان هدف البصريين رغبتهم في الوصول بالنحو إلى مرتبة الصناعة، أو العلم المضبوط، أما الكوفيون، فكان قصدهم بالاتساع، والاعتداد بالقليل، كي لا يهدروا نصّاً اعتبروه فصيحاً[١]، فأخذ البصريون عن بعض العرب، ضمن بيئات جغرافية محددة، وأزمنة معينة[٢]، في حين اعتدّ الكوفيون بكل ما سُمع عن العرب، شائعه وشاذّه.

وقد أجمل ابن جني موقف النحاة من القياس في أن الكلام في الإطراد والشذوذ، على أربعة أضرب: مُطّرد في القياس والاستعمال جميعاً، ومُطّرد في القياس، شاذ في الاستعمال، ومطّرد في الاستعمال، شاذ في القياس، وشاذ في القياس والاستعمال جميعاً.[٣]

**السامرائي:**

إن رأي السامرائي في القياس تبع للكوفيين، من حيث الاعتداد بكل ما روي عن العرب، دون اعتداد بالكثرة في الاستعمال، فيأخذ بالشواهد النادرة وإن خالفت قواعد النحاة، ومعايير اللغة المقنّنة، وهذا يتضح من خلال ما أورده من شواهد شعرية ونثرية وأحاديث شريفة في كتابه الموسوم بـ (من سعة العربية)، حيث يقول: "إن هذه الأصول التي وقفت عليها، تظهر أن ما ذهبوا إليه من التضييق على استيعابهم، لا يعطينا صورة شاملة للعربية التاريخية، إذ ليس ما صنعوه من قواعد مشتملاً على هذه المادة الواسعة من الرؤية التاريخية".[٤]

ومن الشواهد على سماحة السامرائي في الأخذ بما ورد من كلام العرب، والتوسع فيه. ما جاء من حذف الفاء في جواب (أما)، نحو:

**فَأمَّا القِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمُ ... وَلَكِنَّ سَيْراً فِي عِرَاضِ المَوَاكِبِ**[٥]

---

(١) الأصول، تمام حسان ٤٢.

(٢) انظر: المزهر في علوم اللغة، السيوطي ٢٠٩-٢١٢.

(٣) انظر: الخصائص، ابن جني ٩٧،٩٨.

(٤) من سعة العربية ٥، وللمزيد انظر: ٨-٤٦.

(٥) شرح ابن عقيل ٣٩١/٢ والبيت منسوب للحارث بن خالد المخزومي.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

حيث عدّ النحاة الحذف شذوذاً، وحملوه على الضرورة لإقامة الـــوزن ولا يكـــون غالباً إلا في الشعر، في حين يرى السامرائي أن حذف الفاء من جواب (أما) ليـــس من باب الضرورة، لأنه ورد في قوله عليه السلام: "أمـــا بعـــد، مـــا بـــال رجـــال يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله"(١) وفي قول البراء بن عازب رضـــي اللـــه عنه: "أما رسول الله صلى الله عليه وسلم، لم يولِّ يومئذ"(٢).

ومذهب السامرائي في القياس، أظهر وجود مستويين للغة عنده، هما: اللغـــة الأدبية، حيث يكون القياس مع الشواهد العامة المطردة، ولغة لأغـــراض خاصـــة، وهي دون جودة اللغة الأدبية ومستواها، مع قبولية لهذه اللغة، دون رميها بالشـــذوذ والخروج على القاعدة العامة.

وهذا المذهب الذي يذهبه السامرائي يظهر أن العربية واســـعة، لا يمكـــن أن تنظمها قواعد مقرّرة، وأن الجهد الكبير الذي بذله النحويون، على شموله وســـعته، غير وافٍ باستيعاب فوائد العربية الكثيرة(٣).

**ثانياً : جديد النحو:**

إن المنهج الوصفي، الذي يتبعه السامرائي، يقوم على وصف الظاهرة اللغوية، والمسألة النحوية، بواقعها الطبيعي، ضمن السياق والتركيب، بعيداً عن كثـــير مـــن مسائل التأويل والتعليل والتقدير، فهذه من الجدلية بمكان، لأنها تدع المجـــال كبـــيراً لاختلاف التوجيهات والتخريجات، في حين يقوم المنهج الوصفي على ظاهر المسألة النحوية، دون حاجة إلى تبيان العامل فيها، أو تقدير المحذوف، أو إعراب التراكيب على المحلّ.

والسامرائي ذو اجتهادات في المسائل النحوية القديمة، التـــي تواضـــع عليهـــا النحاة، واجتهاداته قائمة على تجديد النظرة النحوية، لهذه المسائل، من أجل تيســـير العربية للناطقين بها، وغيرهم.

---

(١) فتح الباري ٣٧٦/٤ كتاب البيوع، باب إذا اشترط شروطاً في البيع لا تحلّ.

(٢) فتح الباري ١٦٤/٦. كتاب الجهاد والسير. باب من قال: خذها وأنا ابن فلان.

(٣) من سمة العربية ٢٠٤.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومن هذه المسائل: نظرية العامل، وظاهرة الإعراب، وجمع اللغة.

**نظرية العامل:**

تعدّ نظرية العامل في النحو، مسألة كبرى من مسائله، ومجالا رحبا من مجالاته، حيث يتعرض لها المختصون به، كونها متعلّقة بجلّه بل قام عليها، فلا يكاد باب من أبوابه، يخلو من اقتران ما، بالعمل والعامل، من قريب أو بعيد.

والعامل في النحو، متحصّل من العلة الواقعة في ضرب من ضروب النحو، فالسؤال عن العلّة، طريق لإيجاد العامل، والتعليل مرافق للحكم منذ وُجد، وهذا يعني وجود العلّة، منذ بدايات النحو العربي. وما مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، إلا دليلٌ ساطعٌ، على تغلغل العامل والعلّة النحوية، في أذهان النحاة السلف، ومصنّفاتهم.

والسامرائي، كعالم لغويّ ونحويّ، تعرّض لدراسة العلّة النحوية، شأنه في ذلك، شأن غيره من اللغويين والنحاة، ويذهب إلى ما ذهب إليه بعض النحاة، من إنكار نظرية العامل، التي يسطع بريقها، في الدرس النحوي القديم، وبعض الحديث، حيث يقول:"وفي هذا الباب، تأتي مسألة العلّة، وهذه من المسائل الكبرى، التي غلبت على النحاة الأقدمين، فدخلت مباحثهم النحوية كلها، وترتبط العلّة، وهي مصطلح نحوي، بمسألة العمل والعامل، فالنحو كله عمل، والعمل يقتضي عاملاً، والعامل عندهم لفظي ومعنويّ، والفعل أقوى العوامل".(١)

ويشير السامرائي إلى أن النحاة الأقدمين، قد أدركوا الحقيقة في العلة النحوية، والعامل، ومن أوائلهم ابن جني، (٢) الذي تناول مسألة العمل والعامل، في كتابه "الخصائص"، فأفاد منها "ابن مضاء القرطبي"،(٣) فيما بعد، وطالب بإلغاء العامل، والاعتبار بظواهر النصوص، وعدم الالتجاء إلى التأويل والتعليل والتقدير.

---

(١) مباحث لغوية ٣٦.

(٢) انظر: الخصائص ١/١٠٩، ١١٠.

(٣) انظر: الرد على النحاة ٧٦، ٧٧، ٧٨.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويقف السامرائي موقف الداعي، إلى إلغاء العلة النحوية، والعامل في النحو لأنها أشياء ليست من العلم اللغوي في شيء، وإنما هي دخيلة عليه، وليست ذات نفع للّغة، حيث يقول:"وهذه الطريقة في التفكير النحوي، لا تمتّ إلى العلم اللغوي بسبب من قريب أو من بعيد، وذلك لأنها مستعارة من علوم أخرى، فجربت في النحو، فكان ما كان، من نتائج مفتعلة، لا تتصل بالعربية مطلقاً".(١)

والموقف الذي اتخذه السامرائي، من نظرية العامل، ينطلق من منهجه في التحليل اللغوي، وهو المنهج الوصفي، القائم على الظاهر والواقع من اللغة، فالمنهج الوصفي نقيض تماماً للعلّة النحوية، والعامل.

ومن المسائل النحوية، التي تناولها السامرائي، في ضوء المنهج الوصفي، بعيداً عن نظرية العامل، مسألة تقديم الفاعل على فعله، فالبصريون منعوها، والكوفيون أجازوها، والسامرائي تبع الكوفيين، لأنهم أقرب للمنهج الوصفي، حسب رأيه.(٢)

ويرى السامرائي أن منع البصريين، قائم على منع تقدم المعمول على عامله، لأن الفعل أقوى العوامل، وأنهم عدّوا الفاعل المقدم مبتدأ، والفعل بعده والضمير المستتر فيه، جملة فعلية، خبر للمبتدأ؛ حيث يشير السامرائي إلى أن قول البصريين بالمنع، قد أحال الجملة البسيطة الظاهرة، إلى جملة موسعة، مركبة من جملتين، جملة كبرى تتكون من المبتدأ، وخبره الفعل والفاعل المستتر، وجملة صغرى تتكون من الفعل والفاعل المستتر في محل خبر، كما أن قول البصريين بالمنع، قد أدّى إلى تقدير محذوف، مستتر في الفعل، هو موجود حقيقة وهو الفاعل المقدم.

ومثال آخر، يراه السامرائي بسبب من نظرية العامل، التي تمسك بها النحاة القدماء، وهو مسألة التنازع في عمل الفعل، نحو: قام وقعد زيد، فالعمل عند البصريين للفعل (قعد) لقربه من الفاعل، وعند الكوفيين للفعل (قام) لأسبقيّته في الذكر.

---

(١) النحو العربي، نقد وبناء ١٩٥.

(٢) الفعل زمانه وأبنيته ٢٠٩.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والسامرائي يرى أن ما أسماه النحاة بهذا الأسم (التنازع)، ليس إلا ضرباً من العلّة النحوية، وأن معناه: أن فعلين تنازعا، وأن كلاً منهما يتطلب معمولة، أي الفاعل، وأن هذا التنازع ليس إلا فضولاً، وفلسفة نحاة، اهتموا بالشواهد المصنوعة، وأكثروا من (زيد) و (عمرو)، فكانت هذه الفذلكات. (١)

ومن المسائل النحوية، التي أشار السامرائي، إلى تأثير نظرية العامل فيها، الاشتغال، و"لغة أكلوني البراغيث" وغير ذلك من جلّ أبواب النحو المتعارفة.

وبالإجمال، فإن السامرائي، يرفض تحليل اللغة، ومسائلها النحوية بناء على نظرية العامل، لأنها تقوم على التأويل، والتحايل في التوجيه، إضافة إلى أنها تُشكل كثيراً من مسائل النحو، حيث يقول:"وعلى هذا، فلا بدّ لنا، ونحن نتشبّث بفكرة تيسير النحو لطلاب العربية،أن نأخذ بفكرة إلغاء العامل، من حيث كونها أساساً، قام عليه منهج النحويين الأقدمين".(٢)

**ظاهرة الإعراب:**

تعدّ ظاهرة الإعراب، من مسائل العربية، التي قام عليها النحو العربي، فقد قيل النحو الإعراب، (٣) وهذا دال على ارتباط الدرس النحوي بالإعراب في الألفاظ والجمل العربية.

وثمة خلاف قائم بين نحاة العربية، بخاصة المحدثون منهم، في دلالة الإعراب على المعاني، في السياق التركيبي.

فقد ذهب فريق من النحاة إلى أن الحركات الإعرابية دوالّ على المعاني، ومنهم: إبراهيم مصطفى، (٤) ومهدي المخزومي(٥) وغيرهما؛ في حين، ذهب فريق

---

(١) من سعة العربية ٢١٢.

(٢) النحو العربي، نقد وبناء ٢٠٠.

(٣) المفصّل في صنعة الإعراب، الزمخشري ١٨.

(٤) إحياء النحو ١٤٧.

(٥) النحو العربي، قواعد وتطبيق ٦٦.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

آخر، إلى أن الحركات الإعرابية، ليست دوالّ على معاني، وأن الأصل في الكلام السكون، وجيء بالحركات في وصل الكلام، ومنهم: إبراهيم أنيس[١] وغيره.

**والسامرائي تناول ظاهرة الإعراب، من جانبين، أحدهما:**

– دلالة الإعراب وأثره في المعاني، والآخر: مسائل واجبة الإلغاء من الإعراب: كالإعراب المحلّي، والإعراب التقديري، والاستتار.

**دلالة الإعراب وأثره في المعاني:**

يرى السامرائي أن الحركات الإعرابية، دوالّ على المعاني، [٢] اتكاءً على ما هو وارد في لغة التنزيل العزيز، والكتب التراثية، ومن ذلك قوله تعالى:"أنّ الله بريءٌ من المشركين ورسوله".[٣]

ونحو ذلك: أسلوب التعجب والاستفهام، (ما أحسنَ السماءَ)و (ما أحسنّ السماءِ)، وغير ذلك من شواهد وأمثلة.

ويذهب السامرائي إلى أن اللغة المُعربة، كانت لغة العرب في الجاهلية، ولغة القرآن التي عمّت العرب جميعاً، وأخضعت لها لهجات الأقاليم، وأن لغة القرآن لم تكن مُهيّئة للقراءة والكتابة، فحسب، إنما كانت لُغة يستعملها الناس على اختلاف طبقاتهم. [٤]

ويرى السامرائي أثر الإعراب في المعاني، وأصالته في العربية، من وجهة نظر "ساميّة"، فاللغات السامية كانت معربة، وفقدت الإعراب–ما عدا الأكادية– بتقادم الزمن، حيث تظهر بقايا الإعراب في اللغة العبرانية، ويقول:"وقد رأينا أن اللغات السامية جميعها، كانت معربة، ثم زال هذا الإعراب، في العهود التي تعاقبت عليها. [٥]

---

(١) من أسرار اللغة ٢٣٧–٢٤٩.

(٢) انظر: الفعل زمانه وأبنيته ٢٢٣–٢٣١، فقه اللغة القارن ١٦–٢٠، ١١٧–١٢٤.

(٣) التوبة ٣.

(٤) فقه اللغة المقارن ١٢٤.

(٥) فقه اللغة المقارن ١٢٤.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وهذا الرأي الذي يذهب إليه السامرائي، كان ردّاً على إبراهيم أنيس، الذي ذهب إلى أن خلوّ اللهجات الإقليمية الحديثة من الإعراب، دليل على أن الإعراب، ظاهرة لم تكن موجودة في العربية الأولى. (١)

وعموماً، فإن السامرائي يرى أن الإعراب ظاهرة في العربية منذ أصولها، وأنه دالّ على المعاني، ذو أثر فيها.

**مسائل واجبة الإلغاء من الإعراب:**

تلجأ لغة التخاطب، في العصر الحديث، إلى التخفيف من الإعراب، وإلى التسكين، إلا ما يرتبط بوصل الكلام بعضه ببعض.

والسامرائي يذهب إلى إلغاء بعض القضايا النحوية، المرتبطة بظاهرة الإعراب، من أجل تخفيف اللغة على أبنائها، وتيسيرها كلغة أدبية وتعليمية، حفاظاً على العربية الفصيحة.

وهذه القضايا التي يذهب السامرائي إلى إلغائها هي:

- الإعراب المحلّي.
- الإعراب التقديري.
- الاستتار.

وتالياً، نعرض لآراء السامرائي في كلّ منها.

**الإعراب المحلّي:**

هو مجيء اللفظ، مبنياً على حركة ما، في موقع إعرابي لحركة أخرى، نحو: أسماء الإشارة، والأسماء الموصولة فيقال: هذا: اسم إشارة مبني على السكون، في محل رفع أو نصب أو جر.

ويرى السامرائي، أن الإعراب المحلّي من آثار النحو القديم، التي ما زالت واضحة في النحو المدرسي الوظيفي، وأن البديل، هو القول: هذا: اسم إشارة

---

(١) انظر: من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس ٢٣٧-٢٤٩.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

مرفوع، أو منصوب أو مجرور، حسب موقعه من الجملة؛ وإن كان طرف إسناد، فيقال: مسند مرفوع، أو مسند إليه مرفوع. (١)

**الإعراب التقديري:**

هو مجيء اللفظ دون حركة إعرابية، بسبب التعذر أو الثّقل، نحو: موسى، في قوله تعالى:"وإذ قال موسى لقومه".(٢)

فيقال: موسى: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضم المقدّر، منع ظهوره التعذر، أو الثقل.

ويرى السامرائي أن البديل، هو القول، كما في الآية الكريمة السابقة:

موسى: مسند إليه مرفوع.

فالرفع دلالة المسند إليه، ولا حاجة للتقدير والتعليل(٣)

**الاستتار:**

هو عدم إبراز الضمير المستتر وجوباً، الدالّ على ظاهر مذكور، في بعض المواقع الإعرابية، ومثاله:

فعل الأمر: العبْ

وجملة: زيد جاء

فالفاعل في الجملتين السابقتين، مستتر وتقديره: (أنت) في (العبْ) و (هو) في (جاء).

ويرى السامرائي وجوب إلغاء مصطلح (الاستتار)، لأن المستتر، مذكور في الجملة، ومعروف، فاستُغني عن إعادة ذكره، لعلم المخاطَب والمخاطِب به. (٤)

---

(١) من سعة العربية ٢٠٧.

(٢) البقرة ٦٧.

(٣) من سعة العربية ٢٠٧.

(٤) من سعة العربية ٢٠٩.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

**جمع اللغة:**

عُني اللغويون قديماً، بجمع اللغة واستقرائها، لضبط قواعدها، والحفاظ على فصاحتها وسلامتها، نتيجة تفشي اللحن في الألسنة، من جهة، ورغبة في استقلال الأمة ووحدتها، عن طريق توحيد اللغة، من جهة ثانية.

وقد حدّد اللغويون مواطن الاستقراء، وقصروها على قبائل معينة وفق معيار التغلغل في البداوة، والابتعاد عن الحواضر، كقبائل: تميم، وهذيل، وأسد، وقيس، وبعض كنانة، وبعض طيء، إضافة إلى لغة قريش التي عدّها علماء العربية القدماء، أفصح اللغات.

وقد تناول السامرائي "جمع اللغة" كقضية أساسية، من قضايا أصول النحو، لأنها قضية، قد ترتّب عليها، نحو العربية فيما بعد.

وينظر السامرائي إلى "جمع اللغة" على غير نظرة القدماء إليها، ولا سيما فيما يتعلق بمسألتين مهمّتين، منها ، هما:

فصاحة قريش، ومواطن لغة الاحتجاج.

**فصاحة قريش:**

من المجمع عليه عند علماء العربية القدماء، أن لغة قريش أفصح لغات العرب، وأسماها، لخلوّها من مستبشع الألفاظ، وتخيّرها من كلام العرب أفصحه وأحسنه، زيادة على السليقة التي طُبعت عليها. (١)

ويذهب السامرائي مذهباً، غير مذهب علماء العربية، القائلين بفصاحة قريش؛ حيث يرى السامرائي، أن لغة قريش شيء مصطنع، لأنهم أصحاب اختيار وانتقاء، وأن طبْعَ قوم على لغة، لا يقوم على الاختيار والاستحسان والانتقاء. (٢)

ويعلّل السامرائي رأيه، باختلاط قريش بقبائل مختلفة، فصيحة وغير فصيحة، من بدو وحاضرة، بحكم موقعهم في مكة، لأنها مركز ديني وتجاري كبير، يفد إليه

---

(١) المزهر في اللغة، السيوطي ٢٠٩/١-٢٢١، الاقتراح، السيوطي ٤٤، مقدمة ابن خلدون ٥٥٥.

(٢) العربية تاريخ وتطور ٢٨٩.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الحجاج والتجار، على اختلاف قبائلهم وطوائفهم، مما يعني تداول ألفاظ خليطة، من محاسن اللغات الأخرى ومساوئها. (١)

ويرى السامرائي أن أي لغة من اللغات، يعرض لها الكثير من لغات غيرها، لا بدّ أن تحوي ضيم ما يوجد في اللغات الأخرى.

ويستدّل السامرائي على ذلك، بما يلحظه أهل اللغة في (لندن) و (نيويورك)، من أن اللغة لا تملك صفاءها، ولا خواصّها الصوتية الأصيلة، ولا نقاء معجمها الأصيل. (٢)

ويفسّر السامرائي حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم "أنا أفصح من نطق بالضاد، بيد أني من قريش "بقوله:"والذي وقفنا عليه في نصوص العربية، أن (بَيْدَ) معناه (غير)، وإذا كان لها هذه الدلالة، كما في النصوص، يتوجّه شرح الحديث، إلى ما ذهبنا إليه من أن لغة قريش، ليست أفصح اللغات". (٣)

وبشأن قول علماء العربية، بفصاحة قريش، يرى السامرائي أن ذلك متأتّ من إجلالهم لقريش، لأنه عليه الصلاة والسلام من قريش، وهذا ما جاء بمقولة، أن القرآن نزل بلغة قريش. (٤)

**مواطن لغة الاحتجاج:**

قصر اللغويون العرب الأقدمون، مواطن اللغة التي يُحتجّ بها، على قبائل معينة، دون غيرها، من منظور سلامة اللغة وابتعادها عن مواطن الاختلاط والحضارة.

ويرى السامرائي أن اختلاف مواقع القبائل ذو تأثير في اللغة نفسها، لأن تلك القبائل، تمتلك خصائص لغوية مختلفة، ولأن النحو قد قام على لغات تلك القبائل؛

---

(١) العربية تاريخ وتطور ٢٩٠.

(٢) العربية تاريخ وتطور ٢٩٠.

(٣) العربية تاريخ وتطور ٢٩٠.

(٤) العربية تاريخ وتطور ٢٨٩.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومثال الاختلاف،قول الحجازيين (ذأى يذأى)، وأهل نجد(ذوي يذوي)، وأهل الكوفة (ذويّ) [١]

ومن الاختلاف، مسألة إعمال (ما) عند الحجازيين، وإهمال عملها عند التميميين، ومسألة إجراء المثنى بالألف دائماً، في حالات الرفع والنصب والجرّ[٢].

ومقابل هذا التخالف اللغوي بين بعض القبائل، يظهر السامرائي التوافق اللغوي في مسائل نحوية مختلفة، ومثال ذلك، لغة"أكلوني البراغيث"التي تنسب لأكثر من قبيلة، نحو: طيء و (بلحارث بن كعب) و (أزد شنوءة)؛ وغير ذلك من الأمثلة والظواهر. [٣]

وعموماً، فالسامرائي يجد صعوبة في تحديد لغات القبائل التي احُتجّ بكلامها، ابتداء من تنوّع مواقعها، تبعاً لمتطلبات الحياة، ومروراً باختلاف الظواهر اللغوية بينها، وانتهاءً بالتداخلات اللغوية بين القبائل أيضاً، ويستغرب السامرائي جهود المحدثين في دراسة لغة كل قبيلة على حده. [٤]

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

---

(١) العربية تاريخ وتطور ٢٨٨.

(٢) العربية تاريخ وتطور ٢٩٢.

(٣) العربية تاريخ وتطور ٢٩٢..

(٤) العربية تاريخ وتطور ٢٨٧، ٢٨٨.

# الفصل الثاني

## ترجيحات السامرائي في التراكيب الإسنادية

نموذج: مسند + مسند إليه

نموذج: مسند إليه +مسند

نموذج : ناسخ + (مسند إليه + مسند)

نموذج : مسند مبني للمجهول + مسند إليه

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

**نموذج: مسند + مسند إليه**

**نموذج: مسند إليه + مسند**

تناول السامرائي الإسناد في الجملة العربية بنوعيها: الفعلية والاسمية، وبحث في قضاياه التركيبية.

وقبل التبسط في فكرة الإسناد عند السامرائي، نقدم ذلك بعرض موجز عن آراء علماء السلف القدماء في المسألة.

**آراء القدماء:**

تنبه سيبويه إلى الإسناد، كقانون لغوي يرتبط بالجملة، وأشار إلى ركنيه الأساسيين، المسند والمسند إليه، وإن لم يستعمل (الإسناد) كمصطلح لغوي مستقل، بحد ذاته، يجمع بين طرفي الإسناد، فقال: " وهما ما لا يغني واحد مفهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدّا، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه، وهو قولك، عبدالله أخوك، وهذا أخوك، ومثل ذلك: يذهب عبدالله، فلا بدّ للفعل من الاسم، كما لم يكن للاسم الأول بدّ من الآخر في الابتداء".(١)

وقال في موضع آخر:"فالمبتدأ كل اسم ابتدئ ليُبنى عليه الكلام، والمبتدأ والمبني عليه رفع، فالابتداء لا يكون إلا مبنياً عليه، فالمبتدأ الأول والمبني ما بعده عليه، فهو مسند ومسند إليه"(٢)

على أن مصطلح الإسناد صار معروفاً، ومتداولاً في الدرس النحوي عند النحاة من بعد سيبويه.

فابن جني نصّ على أن الكلام هو الجملة، بإسناد كلمة إلى أخرى، فقال: "والكلام هو المركّب من كلمتين، أُسندت إحداهما إلى الأخرى ...ويسمى الجملة".(٣)

---

(١) الكتاب ١/٢٣-٢٤.

(٢) الكتاب ٢/٧٨، ١٢٦.

(٣) الخصائص ١/٣٢.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقال:"أما الكلام فكل لفظ مستقلّ بنفسه، مفيد لمعنـــاه، وهـــو الـــذي يســـميه النحويون، الجمل".[١]

وعبد القاهر الجرجاني، صاحب أوعب الأعمال التي تشرح المزايـــا الدلاليـــة والفروق المعنوية لعملية المرونة في الجملة العربية، ذكر أن الأسناد بركنيه المسند والمسند إليه يُشكّل الكلام، فقال:"إنه لا يكون كلام من جزء واحد، وأنه لا بـــدّ مـــن مسند ومسند إليه".[٢]

وابن يعيش صاحب أوعب الأعمال التي تشرح تفسيرات القدماء لبنائية نماذج الجمل العربية، أشار صراحة إلى أن الكلام هو المُركّب من كلمتين، أسندت إحداهما إلى الأخرى، على السبيل الذي به يحسن موقع الخبر، وتمام الفائدة. [٣]

وأوضح ما يكون الإسناد بيناً جلياً، ما ذكره شارح الكافية، من أن الكلام مـــا تضمن كلمتين بالإسناد، وأن ذلك لا يتأتى إلا في اسمين، أو فـــي فعـــل واســـم"،[٤] وقال:"وذلك لأن أحد أجزاء الكلام هو الحكم أي الإسناد، الذي هو رابطة، ولا بدّ له من طرفين مسند ومسند إليه، والاسم بحسب الوضع يصلح لأن يكون مسنداً ومسنداً إليه، والفعل يصلح لكونه مسنداً، لا مسنداً إليـــه والحـــرف لا يصلـــح لأحدهمـــا[٥] "فالاسمان يكونان كلاماً، لكون أحدهما مسنداً، والآخر مسنداً إليه، وكذا الاســـم مـــع الفعل، لكون الفعل مسنداً والاسم مسنداً إليه، والاسم مع الحرف لا يكون كلامـــاً، إذ لو جعلت الاسم مسنداً، فلا مسند إليه، ولو جعلته مسنداً إليه، فلا مسند"[٦] واســـتثنى من الحروف (يا) النداء، لأنها سدّت مسدّ (دعوت) الإنشائي.

وعموماً، فإن جملة،نحو: عبدالله قائم، تتكون من طرفي الإسناد، وهما المسند إليه (عبدالله)، والمسند( قائم).

---

(١) الخصائص ١/١٧-٢١.

(٢) دلائل الإعجاز ٤٧.

(٣) شرح المفصل ١/٢٠.

(٤) شرح الكافية، الرضي الاستراباذي ١/٧.

(٥) شرح الكافية ١/٨.

(٦) شرح الكافية ١/٩.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فالمسند إليه في هذا المقام، هو ما يمكن مقابلته بـ (الركن الاسمي)، الذي هو موضوع الكلام، وقضيته التي ينصرف الذهن إليها.

والمسند هو ما يمكن مقابلته بـ (الركن الخبري)، والذي هو فائدة الكلام، ومحط الخبر الذي به تقع الفائدة، وبه يحسن السكوت معه.

وفي فترة لاحقة، غدا مصطلح الإسناد، من أهم مفردات الدرس البلاغي، حتى لصار استعماله علماً على الدرس البلاغي، أكثر منه على الدرس النحوي، الذي اتكأ على غير الإسناد في تقسيم الجملة العربية إلى أقسامها.

**الجملة العربية عند القدماء:**

قسَّم النحاة القدماء الجملة العربية على أساس لفظي محض" شكلي"، فتكون الجملة فعلية، إذا كان صدرها فعلاً(قام زيد)، وتكون اسمية، إذا كان صدرها اسماً (زيد قام).

وهذا التقسيم متأتٍ من وجهة نظر مقولات المنطق، وخصوصاً قولة" العلة والمعلول" وهو الأمر المشهور في النحو العربي، تحت مفهوم" نظرية العامل"، مما أورث النحو العربي مشكلات جمَّة في تحليل الجمل العربية البسيطة منها أو المركبة والموسعة، وتلك المعتمدة على ضمائر مرتبطة بألفاظ سابقة أو لاحقة، وما جاء من ألفاظ مرفوعة أو منصوبة، في صدر الجملة، مما حدا بالنحاة إلى الاتكاء على التقدير والتأويل والتفسير لتوجيه هذه الجمل، من النصوص الفصيحة.

وثمة خلط يقع بين النحاة في تقسيمهم الجمل العربية، اعتماداً على صدر الجملة، وهذا يُلحظ عند ابن هشام بقوله: "مرادنا بصدر الجملة، المسند والمسند إليه، فلا عبرة بما تقدم عليهما من الحروف..والمعتبر أيضاً هو ما هو صدر في الأصل، فالجملة من نحو كيف جاء زيد، فعلية، ومن نحو: فأي آيات الله تنكرون، ومن نحو "فريقاً كذبتم وفريقاً تقتلون" فعلية، لأن هذه الأسماء في نية التأخير"[1]

(١) مغني اللبيب ٢٧٦/١.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فإن كان هذا مقياس التمييز بين الجملة الفعلية والاسمية كما يرى ابن هشام، فما نوع الجملة المصدرة باسم متبوع بفعل، نحو: زيد قام، وزيد على نية التأخير، بعد فعله؟!

وقد تصدّى لهذا التقسيم الشكلي للجملة عند القدماء، نحاة محدثون، وإن كان ثمة اتفاق بشأن الجملة الفعلية، نحو: "قام زيدٌ" والجملية الاسمية، نحو: "زيدٌ قائمٌ".

ومن هؤلاء النحاة، إبراهيم السامرائي، الذي كانت له آراؤه وتصوّراته المبنية على تقسيم الجملة إسنادياً، وليس شكلياً، كما هو الحال عند القدماء.

**الإسناد عند السامرائي:**

قسّم السامرائي الجملة العربية، من منظور إسنادي إلى قسمين:

أ- **الجمل الإسنادية.**

ب- **الجمل غير الإسنادية.**

**أ - الجمل الإسنادية:**

وزع السامرائي الجمل الإسنادية إلى نمطين:

**١- نمط: مسند + مسند إليه، ويتضمن:**

* نموذج: فعل + فاعل، نحو: قام زيدٌ.
* نموذج: وصف عامل + اسم مطابق عدداً، نحو: أقائمٌ زيدٌ.
* نموذج: وصف عامل + اسم غير مطابق له عدداً، نحو: أقائم الزيدان.

**٢- نمط: مسند إليه + مسند، ويتضمن:**

* نموذج: اسم + اسم، نحو زيدٌ قائمٌ.
* نموذج: اسم + فعل، نحو: زيدٌ قامَ.
* نموذج: أداة شرط + مسند إليه + مسند (فعل)، نحو:

إن زيدٌ قام، فقمْ

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

## الجمل الإسنادية

**١- نمط: مسند + مسند إليه:**

وهذا النمط ما يكون فيه الفعل أو أحد مشتقاته مسنداً.

*** نموذج: فعل + فاعل**

كقوله تعالى :"يريد الله بكم اليسر"[١] وقول الشاعر :

**شَكَرْتُكِ لَيْلَةً حَسُنَتْ وَطَابَتْ أَقَامَ سُرُورُها، وَمَضَى كَرَاها**[٢]

أجمع النحاة، قدامى ومحدثون، على فعلية هذا النمط من الجمل العربية، ولم يكن ثمة خلاف يذكر بشأنه، فالفعل مسند، وفاعله مسند إليه يتصف بالحدث الواقع من فعله، نحو: جاء زيد، فـ (زيد) اتصف بالمجيء، المسند إلى الفعل.

ولا خلاف في تحليل هذا النموذج بين أصحاب النظر النحوي من قدماء ومحدثين، بيد أن تخالفاً في الاجتهاد، يمكن رؤيته في مسألة إسناد فعل الأمر إلى فاعله، من نموذج: (فعل أمر + فاعل مستتر) و(فعل أمر مسند إلى ضمائر رفع).

نحو: اذهبْ. اذهبا، اذهبوا، وهذه مسألة ستخص لاحقاً بفرزة خاصة بها[٣]

*** نموذج: وصف عامل + اسم مطابق له في الجنس والعدد:**

نحو: هل جالسٌ زيدٌ.

ذهب النحاة إلى أن المبتدأ يكتفي بمرفوعه عن الخبر، إذا كان المبتدأ وصفاً معتمداً على نفي أو استفهام، [٤] نحو:

أقائمٌ زيدٌ، وإعرابه:

اقائمٌ: مبتدأ

زيدٌ: فاعل سدّ مسدّ الخبر

ومنه قولنا:"أقائمان الزيدان"و "أقائمون الزيود".

---

(١) البقرة /١٨٥

(٢) ديوان الشعر العربي، ادونيس، والبيت لأبي تمام ٢/٢٣٦.

(٣) انظر ص ٧٦، ٧٧ من هذا البحث.

(٤) انظر: شرح المفصل: ابن يعيش ١/٨٦ وشرح ابن عقيل ١/١٨٩، وشرح التصريح على التوضيح، الأزهري ١/١٥٧، ١٥٨ وشذور الذهب، ابن هشام ١٨٠.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فقد أجاز سيبويه وابن السراج مجيء الوصف مبتدأ، دون اعتماد على نفي أو استفهام، ولكن فيه قبح.(١)

وأجاز الأخفش، دون شرط مطلقاً(٢) وذهب النحاة إلى إعراب هذا النمط على أساس من التقديم والتأخير للمبتدأ والخبر، فـ (زيد) مبتدأ مؤخر (قائم) خبر مقدم.

إن قبول النحاة مجيء الوصف مبتدأ، قائم على المطابقة المتحصّلة بين ركني الجملة، ولم يقم على فكرة الإسناد، كونها لا تنسجم مع تقديرهم للجملة، وإعرابهم إياها، كون المبتدأ مسنداً إليه، والفاعل مسنداً إليه أيضاً.

ويرى السامرائي أن مثل هذا النمط من الجمل، يجب أن يقوم على أساس فكرة الإسناد، بين ركني الجملة، من مسند ومسند إليه، ولا عبرة في وجود نفي أو استفهام. (٣) فـ (زيد) مسند اليه مبتدأ مؤخر و (قائم) مسند خبر مقدّم، في قولنا: أقائمٌ زيدٌ، على التقديم والتأخير لا يختلف شيئاً عن قولنا:"زيدٌ قائمٌ"،وبدا يخرج من اللغة ما هو عبء عليها، وتُلغى مصطلحات فيها الاعتباط واضحاً، كالفاعل السادّ مسدّ الخبر، والوصف العامل، المعتمد على نفي أو استفهام، وغيرُ ذلك من المصطلحات الاعتباطية.

*** نموذج: وصف عامل + اسم غير مطابق له في العدد كقول الشاعر:**

**خَلِيْلَيَّ مَا وَافٍ بِعَهْدِيَ أَنْتُمَا ... إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنْ أُقَاطِعُ**(٤)

ذهب جمهور النحاة إلى أن الوصف المعتمد على نفي أو استفهام يكون مبتدأ، نحو: أقائم الزيدان، ويكتفي بمرفوعه الذي يسدّ مسدّ الخبر.

ولم يجز أكثر النحاة، القول بالتقديم والتأخير، بسبب انخرام المطابقة بين الوصف ومرفوعه، نحو: أقائم الزيدان، فالوصف (قائمٌ) مفرد، ومرفوعه (الزيدان)، مثنى، ويأتي جمعاً أيضاً وإلى هذا ذهب نحاة من المحدثين. (٥)

---

(١) انظر: شرح المفصل، ابن يعيش ٩٦/١.

(٢) شرح الكافية، الرضي الاستراباذي ٣٧/٢، ٣٨، ٢٠٠.

(٣) انظر: النحو العربي، نقد وبناء ٧٢.

(٤) انظر: شذور الذهب، ابن هشام ١٨٠، البيت غير منسوب لقائل عند ابن هشام.

(٥) انظر: تيسير النحو، سهير خليفة ص ٢٤١،٢٤٢.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والسامرائي يرى أن الوصف يقابل الفعل، وأن ما بعده هو المسند إليه، لأن هذا التركيب ألصق بالجمل الفعلية، منه بالجمل الاسمية.(١)

وعليه، فإن توجيه السامرائي لجملة نحو: "أقائمٌ الزيدان"، هو:

أقائمٌ: اسم فاعل، قام مقام فعله، (مسند).

الزيدان: فاعل مرفوع (مسند إليه).

وثمة رأي آخر للسامرائي، يتعلق بمجيء الوصف مبتدأ، إذا كان الوصف على صيغة (فعيل)، كقول الشاعر:

**خَبِيرٌ بَنُو لِهْبٍ، فَلَاتَكُ مُلْغِيـــاً مَقَالَةَ لِهْبَـــيٍّ إذا الطَّـــيْرُ مَـــرَّتْ**(٢)

حيث يرى السامرائي أن ذلك من باب التقديم والتأخير، ليس إلاّ ؛

فـ (خبيرٌ): مسند مقدّم (خبر).

و (بنو لهب): مسند إليه مؤخر (مبتدأ).

خلافاً للأخفش الذي يرى أن الوصف مبتدأ، ومرفوعه، فاعل سدّ مسدّ الخبر.(٣)

ورأي السامرائي قائم على أن انخرام المطابقة بين المسند والمسند إليه، ليـــس بشيء، لأن من أساليب العربية الإخبار بصيغة (فعيل)، ويستوي في ذلـــك المذكـــر والمؤنث، إفراد وتثنية وجمعاً (٤)

كقوله تعالى:"والملائكة بعد ذلك ظهير"(٥)

وقوله تعالى:"إن رحمة الله قريب من المحسنين"(٦)

وإنني إذ أميل إلى رأي السامرائي فيما سبق، لما يلي:

أن النحاة أنفسهم يرون في اسم الفاعل عاملاً كفعله، في رفع فاعلـــه ونصـــب مفعوله، نحو: أضاربٌ زيداً؟ ونحو: أضاربٌ الزيدين؟ وعليه، فإن الوصف العامل،

---

(١) انظر: النحو العربي، نقد وبناء ٧٣.

(٢) البيت غير منسوب لقائل، انظر شرح ابن عقيل ١٩٥/١.

(٣) انظر: شرح التصريح على التوضيح ١٥٧/١.

(٤) انظر: النحو العربي، نقد وبناء ٧٣.

(٥) التحريم /٤.

(٦) الأعراف /٥٦.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ألصق بالفعل منه بالاسم، وحُقّ له أن يكون مسنداً كالفعل تماماً، ومرفوعه فاعلا مسنداً إليه.

أن عدم قبول فكرة الإسناد في هذه الجمل عند النحاة، يعدّ هدراً لأساس قويم، ينبني عليه أسلوب بناء الجملة العربية المؤلفة من مسند ومسند إليه، ومدعاة لفوضى التحليل لبناء الجملة العربية، فكيف تكون الجمل خبرية، وفيها تمام الفائدة، ويحسن السكوت بها، ولا تندرج تحت مصطلح الإسناد وهم من صرحوا بهذا؟

**٢- نمط: مسند إليه + مسند:**

يرد هذا النمط من التركيب على نموذجين، بحيث يكون فيه طرفا الإسناد،

**نموذج: اسم + اسم**

**أَعَزُّ مَكَانٍ فِي الدُّنَى سَرْجُ سَابِحٍ وَخَيْرُ جَلِيسٍ فِي الزَّمَانِ كِتَابُ**(١)

**نموذج: اسم + فعل** :...**وَنَرْجِسٌ يَحْكِي العُيُونَ**(٢)

**نموذج: اسم + اسم** : **قوله تعالى:"المالُ والبنون زينة الحياة الدنيا"**(٣)

يعد هذا التركيب جملة اسمية بسيطة، لا خلاف فيه عند النحاة، فهو يتكون من مبتدأ (مسند إليه)، وخبر (مسند)، وله أحكامه من حيث التقديم والتأخير، والتعريف والتنكير(٤).

على أن المبنى الصرفي (الاسم) هو في هذا المقام، نموذج يندرج تحته كل ما يقوم مقام الاسم المعرفي من مبانٍ صرفية أخرى، ضمائر، صفات، أو ظروف.

* نموذج: اسم + فعل، نحو: زيدٌ قامَ

- **"واللهُ يدعو إلى دارِ السلامِ"**(٥)

يُعدّ هذا التركيب موضع اختلاف بين نحاة العربية، قدمائهم ومحدثيهم، فالبصريون يرون أن الاسم المتقدم على الفعل، وإن كان فاعله حقيقة، مبتدأ، والجملة

---

(١) ديوان الشعر العربي، ادونيس ٢/٣٤٦، والبيت للمتنبي.

(٢) ديوان الشعر العربي ٢/٣٣٠، والبيت لأبي بكر الصنوبري.

(٣) الكهف ٤٦.

(٤) انظر: شرح ابن عقيل ٢/١٨٠-١٨٣.

(٥) يونس ٢٥.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفعلية بعده، المكوّنة من فعل، وضمير مستتر فيه، في محل رفع خبر المبتدأ نحو: زيد قام. ورأي البصريين يقوم على أساس لفظي، وشكلي محض، في حين، يرى الكوفيون أن الاسم المرفوع بفعل تأخر عنه، هو فاعل مقدم، نحو: زيد قام.

فـ (زيد): فاعل (مسند مقدم)

و (قام): فعل ماض (مسند).

وقد ذهب المبرد إلى منع تقديم الفاعل على فعله، في ردّه على الكوفيين والأخفش، الذين أجازوا ذلك، فقال" فإذا قلت عبدالله قام، فـ (عبدالله) رفع بالابتداء، و (قام) في موضع الخبر، وضميره الذي في قام فاعل".(١)

ونسب ابن هشام للمبرد تجويزه تقديم الفاعل على فعله، على الإضمار والتفسير، فقال: "وأما نحو (زيد قام)، فالجملة اسمية لا غير، لعدم ما يطلب الفعل، هذا قول الجمهور، وجوّز المبرد وابن العريف وابن مالك فعليتها على الإضمار والتفسير، والكوفيون على التقديم والتأخير".(٢)

وذكر ابن جني، أن الفاعل لا يتقدم على فعله، فقال:" وكما لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل، فكذلك لا يجوز تقديم ما أقيم مقام الفاعل، كضُرب زيدٌ"(٣)

وقال: "وبعد فليس في الدنيا مرفوع يجوز تقديمه على رافعه"(٤).

وذهب ابن هشام إلى أن عطف جملة اسميّة من اسم وفعل، على جملة فعلية، يجعل من الجملة الاسمية محتملة للفعلية، فقال:"فإن قلت: زيد قام وعمرو قعد عنده، فالأولى اسمية عند الجمهور، والثانية محتملة لهما على السواء عند الجميع".(٥)

والسامرائي يرى(٦) أن الجملة العربية الإسنادية، ما كان فيها طرفا الإسناد، وهما: المسند والمسند إليه، ويظلاّن ركني الجملة الأساسيين، أحدهما ركن اسمي، والآخر خبري، دون الاعتماد على التصور الشكلي لصدر الجملة، ودون عناية

---

(١) المقتضب ١٢٨/٤.

(٢) مغني اللبيب ١٢/٢.

(٣) الخصائص ٣٨٥/٢.

(٤) الخصائص ٣٨٥/٢.

(٥) مغني اللبيب ١٢/٢.

(٦) الفعل زمانه وأبنيته ٢٠٥.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بقضية مجيء المسند إليه، الفاعل، قبل المسند (الفعل)، فذاك من باب البلاغة، الذي يُعنى بالتقديم والتأخير، للعناية والاهتمام.

ويتبع السامرائي مذهب الكوفيين في هذه المسألة، الذي يجيز تقدم الفاعل على فعله، ويراه مقبولاً، لقربه من المنهج الوصفي،[1] الذي يقوم على وصف الظاهرة، كما هي ، دون حاجة إلى استحضار الغائب والمستتر، والأخذ بالفاعل المستتر، ما دام الفاعل الحقيقي ظاهراً في الجملة، ومغنياً عن ذكر غيره أو ما يدعى بالمستتر.

وتوجيه السامرائي للجملة الإسنادية، وما كان أحد ركنيها فعلاً، يكون على النحو التالي:

* **قام زيدٌ**

قام: فعل ماض،ـ مسند

زيدٌ: فاعل مرفوع، مسند إليه.

* **زيد يقوم:**

زيدٌ: فاعل مرفوع (مسند إليه).

يقوم: فعل دائم (مسند).

وبعد، فإنه يمكن القول:

ما ذهب إليه السامرائي، ينبع من وصف التركيب على حاله، دون إضافة شيء إليه، ليس منه، كالضمير المستتر، وكجملة، من فعل وفاعل في محل رفع خبر المبتدأ، هو الفاعل نفسه، كما ذهب إليه البصريون.

ما ذهب اليه البصريون قائم على ما يدّعونه من قوة الفعل وعدم خلوّه من فاعله، لأن الفعل –برأيهم– الذي لا يرفع ظاهراً، لا بدّ أن يرفع مضمراً، يرجع على ظاهر متقدم.

* البصريون بنوا رأيهم على أساسيين، هما:

– نظرية العامل، التي تقوم على عدم عمل الفعل الواحد في فاعلين.

– التقسيم الشكلي للجملة العربية، تبعاً لصدر الجملة، اسماً كان أم فعلاً.

---

(١) الفعل زمانه وأبنيته ٢٠٩.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

إنّ الخلاف بين قولنا "قام زيد" "زيد قام" لا يمكن أن يكون مادة نحوية، لأن طرفي الإسناد باقيان بمعناهما، ولكنه من مسائل أسلوب التقديم والتأخير، وهو من مواد النقد البلاغي، حيث تكون العناية بلفظ من الألفاظ، تقتضي تقدّمه عند البلاغيين، وإلى هذا ذهب السامرائي، وقال به. (١)

* والعناية، يجب أن تكون للفاعل الظاهر، حيث يكون موضعه من فعله، تقدم عليه أو تأخر، ولا حاجة للقول بوجود ضمير مستتر، فإن خشي اللبس في الكلام، جرّاء عدم تكرار الفاعل مع الأفعال العائدة عليه، وجبت إعادة ذكره ظاهرا، لسلامة القول، وعدم الخلط بين الفاعلين. نحو: "ذهب زيد وأبوه إلى البيت، وكان يعطيه ما يشاء، فأخذ منه وتركه".

ففاعل (يعطي) قد يلتبس على القارىء، فيعتقد حيناً أنه (زيد)، وحيناً آخر، أنه (أبوه)، ففي مثل هذا، يجب إعادة ذكر الفاعل ظاهراً فتصبح الجملة:-"ذهب زيد وأبوه إلى البيت، وكان أبوه يعطيه ما يشاء.." فزال اللبس، وعُرف فاعل (أخذ) و(ترك)، دون ذكر الفاعل ظاهراً. فالعربية تجنح إلى الإيجاز ففيه بلاغة، إن أدّى المعنى المراد.

إن اختلاف الترتيب بين المسند والمسند إليه، على سبيل التقديم والتأخير، قد ورد واضحاً بيّنا في القرآن الكريم، ومنه قوله تعالى:"والله يهدي من يشاء إلى الصراط مستقيم". (٢)

وقوله تعالى:"يهدي به اللهُ من اتبع رضوانه سبل السلام"(٣)

ولا أظن أن هناك فرقاً في الهادي والهداية بين التركيبين في الآيتين الكريمتين.

* لم ينفرد السامرائي برأيه الذي ذهب إليه، وهو أن جملة (زيد قام) تعدّ جملة فعلية، فجلُّ النحاة المحدثين يشاركونه فيه، بل يكادون ينتصرون لهذا الرأي، فمن مذهبهم أن مثل هذه التراكيب، تفسّر بطريقة التقديم والتأخير بين ركني الإسناد.

---

(١) انظر: الفعل زمانه وأبنيته ٢٠٥.

(٢) البقرة ٢١٣.

(٣) المائدة ١٦.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فقد ذهب أستاذنا عبد الحميد الأقطش إلى أن جملة نحو: (زيد قام) جملة فعلية، وأن "نظرية العامل" هي التي حدت بالنحويين القدامى إلى القول باسميتها، فقال:"والذي نعتقد به هو أن النظرية اللسانية العربية عند النحويين القدامى كانت تحلل التراكيب الإسنادية (قام زيد + زيد قام) من وجهة نظر مقولات المنطق، وخصوصاً قولة "العلة والمعلول"، وهو الأثر المشهور في النحو العربي، تحت مفهوم "نظرية العامل".(١)

وفسّر الأقطش تقديم الفاعل على فعله، بقوله: فـ (زيد) مسند إليه، ورتبة المسند إليه قياسها التقديم، لأن موضوع الكلام المحكوم عليه، و (قام) مسند، ورتبة المسند التأخير، لأنه محمول الكلام المحكوم به".(٢)

وقد قسم الأقطش الجملة الإسنادية الواحدة إلى ثلاثة أقسام، فقال:"فهي في النظام المتسق عقلاً، ستكون: رقم (١) للمسند إليه"الفاعل" ورقم (٢) للمسند (الفعل)، ورقم (٣) للفضلة "ما تبقّى"، وهنا تتولد القاعدة، وهي أن رقم (١+٣)، هما اللذان يتحركان في الجملة، وهما اللذان يتبادلان الموقعية، ورقم (٢) وحده يبقى ثابتا، ولا يبرح موقعه، ومن المؤكد أن أهمية الكلام عموماً، إنما تكون فيما للمسند من دلالة، لأنه به تحصل الفائدة، وبه يتمكن الخبر في ذهن السامع".(٣)

ونحى أستاذنا خليل عمايرة منحى الكوفيين وتابعيهم، بجواز تقديم الفاعل على الفعل،وأخذ على البصريين رفضهم ذلك، لأن قولهم يؤدي إلى وجود الإعراب المحلي، والتقدير، وتحويل الجملة البسيطة إلى مركبة، نتيجة اعتمادهم على أن الفعل لا يعمل في معمولين، وقال:"واعتماداً على تحقيق المعنى، فإننا نرى أن الفاعل، وهو المحدث للحدث الذي وقع على المفعول به، وارتضاءاً لما جاء عن أهل الكوفة، هو الفاعل، تقدم أو تأخر، وما التغيير إلا لغرض يريده المتكلم في معنى الجملة، وليس في مبناها الشكلي الظاهر، والفاعل يقدّم لغرض التوكيد".(٤)

---

(١) الإسناد في لغة أكلوني البراغيث ٣٧٢، ٣٧٣. مجلة أبحاث اليرموك، مجلد ١٣، عدد ٢، سنة ١٩٩٥.

(٢) الإسناد في لغة أكلوني البراغيث ٣٧٦. مجلة أبحاث اليرموك، مجلد ١٣، عدد ٢، سنة ١٩٩٥.

(٣) الإسناد في لغة أكلوني البراغيث ٣٧٧. مجلة أبحاث اليرموك، مجلد ١٣، عدد ٢، سنة ١٩٩٥.

(٤) في نحو اللغة وتراكيبها ٩٤.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وذهب المخزومي إلى قبول رأي الكوفيين، بل هو من أنصاره. ولخصّ مجمل رأيه بقوله:"الجملة الفعلية هي ما كان المسند فيها فعلاً، سواء أتقدم المسند إليه أم تأخر".(١)

ووضع "المهيري" حلولاً لغوية، للأخذ بفعلية الجمل المصدرة باسم متبوع بفعله نحو: زيد قام. من خلال التخلّي عن مبدأين من المبادىء الملتزمة عند النحاة، وهما:

– مبدأ اعتبار علامات الإعراب مرتبطة بالدور الذي تقوم به الكلمة في أداء المعنى. واعتبار أن ليس كل فاعل مرفوعاً، وليس كل مفعول منصوباً، وليس كل مضاف إليه مجروراً.

– مبدأ اعتبار اللواحق التي يقترن بها الفعل علامات إذا كان فاعله مفرداً مؤنثاً، أو جمعاً، ضمائر، ويرى المهيري أن اعتبار هذه اللواحق مجرد علامات تفيد المطابقة، وتظهر في الفعل عند تقدم الفاعل، أصبح الأمر في غنى عن القول بأن الفعل له فاعلان ويترتب على هذا، اعتبار الجملة المستهلة باسم متبوع بفعل، جملة فعلية.

وخلص المهيري إلى أن الجملة لا تعتبر اسمية إلا إذا خلت من الفعل(٢)

* ومن المحدثين من ذهبوا مذهب البصريين، بعدم جواز تقدم الفاعل على فعله.

فقد أشار زين الخويسكي إلى أن تجويز الكوفيين تقديم الفاعل على فعله، قائم على إيمانهم بأن الفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد، فكما لا يجوز تقديم بعض الكلمة على بعض، لتعطي المعنى المقصود، كذلك لا يجوز تقديم الفاعل على فعله، وأن قول الكوفيين جوزنا تقديم المرفوع مع (إن) خاصة. يدل على إيمانهم بأن رتبة الفاعل هي التأخير عن عامله. (٣)

---

(١) النحو العربي، قواعد وتطبيق ٢٧.

(٢) نظرات في التراث اللغوي العربي ٤٩، ٤٨.

(٣) الجملة الفعلية بسيطة وموسعة ص ٤١٨.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومن أتباع هذا الرأي أيضاً شوقي ضيف، الذي يرى أن هناك فرقاً جوهرياً بين (زيد سافر)و(سافر زيد)، من حيث إرادة البيان عن زيد كأساس الجملة في(زيد سافر)، [١] أو من خلال بيان السفر، كأساس للجملة في (سافر زيد)

وأرى أن ما ذهب إليه شوقي ضيف، هو من باب البلاغة ومسالك البلاغيين في تحليل النصوص ومعانيها، من خلال مسائل التقديم والتأخير، المرتبطة بمسألة الاعتناء والاهتمام. وهذه المسألة قد نصّ عليها جلّ النحاة والبلاغيين، قدمائهم ومحدثيهم.

*** نموذج: (أداة شرط + مسند إليه + مسند):**

قال تعالى – : "وإن أحدٌ من المشركين استجارك فأجرْه"[٢] وكقوله تعالى :"إذا السماءُ انشقّت"[٣]

تعدّ أدوات الشرط من الأدوات المختصة بالدخول على الأفعال دون الأسماء.[٤]

وكقوله تعالى – : "إن جاءكم فاسق بنبأ، فتبيّنوا أن تصيبوا قوماً بجهالة"[٥]، وقول الشاعر

**إنْ تَنْتَهِي فَتُهامَةُ وَطَنِي ... أوْ تَنْجدِي يَكُنِ الهَوَى نَجْدُ**[٦]

وقد ورد دخول أدوات الشرط على الأسماء، كقوله تعالى:"واذا الصحفُ نُشِرت"[٧] .

وذهب النحاة إلى أن الاسم المرفوع الواقع بعد أداة الشرط، فاعل لفعل محذوف يفسّره الفعل المذكور بعده[٨] نحو: إذا الولد جاء فسأعطيه كتاباً، وتوجيهه:

---

(١) تجديد النحو ٢٥٤.

(٢) التوبة ٦.

(٣) الانشقاق ١.

(٤) انظر: شرح المفصل – ابن يعيش ٤٠/٧، وشرح ابن عقيل ٣٧٠/٢.

(٥) الحجرات ٦.

(٦) ديوان الشعر العربي، أدونيس ١٧٤، والبيت لعلي بن جبلة.

(٧) التكوير ١٠.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الولدُ: فاعل لفعل محذوف يفسّره المذكور، تقديره (جاء).

جاء: فعل ماض وفاعله مستتر، ولا محل لهما من الإعراب، (جملة تفسيرية).

والسامرائي يرى أن ما ذهب إليه النحاة، كان بسبب من إدراكهم المصطنع للفعل والفاعل، [1] كون الفاعل -برأيهم-لا يتقدم على فعله.

فالسامرائي يتناول مثل هذا النمط من التركيب، على أساس فكرة الإسناد، التي يطبقها على الجملة العربية، للتخلّص من كثير من مسائل التأويل والتعليل والتفسير، وتقدير المحذوف، وإبعاد الظاهر من تركيب الجملة الأساسي.

وتوجيه السامرائي لمثل هذا النمط قائم على النحو التالي:

- **إذا زيدٌ قام**

زيدٌ: مسند إليه فاعل مقدم.

قام: مسند فعل ماض.

وبهذا يتخلص التركيب من إضافات ليست من طبيعته، ومن تفسيرات وتقديرات، ليست بذات فائدة للنص، ومن تحميله ما لا يحتمل، ما دام دالاً على المعاني، التي جاء من أجلها التركيب.

وأرى أن ما ذهب إليه النحاة، فيه إجحاف بحق اللغة، والتركيب الفصيح فيها، لأن تقدير النحاة لفعل محذوف يوهن التركيب من ناحية، ويلُغي تركيباً مذكوراً من ناحية أخرى، فهم يتمسكون بالفرع وهو المحذوف، ويدعون الأصل وهو المذكور، ويعدّونه مفسّراً لا محل من الإعراب.

- إن رأي نحاتنا الأفاضل، قائم على ما أسموه بـ "نظرية العامل" التي كانت أساساً في إيجاد قواعد ومعايير متنوعة في اللغة، كان يمكن الاستغناء عنها، كونها أظهرت كثيراً من الإشكالات والتخريجات النحوية، بعيدة عن طبيعة اللغة وكنهها، وكان من باب أولى، الاعتماد على (الإسناد)، في تحليل التراكيب النحوية وإلغاء نظرية العامل، التي يطالب السامرائي بإلغائها، كما أطالب بإبطالها.

---

(٨) انظر: شرح المفصل - ابن يعيش ١/٩٤.

(١) انظر: الفعل زمانه وأبنيته ٢١٠، ومن سعة العربية ٢١٠.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

## الجمل غير الإسنادية

قسّم السامرائي الجمل إلى إسنادية وغير إسنادية، وفق منظور خاص يتعلق بركني الإسناد، من حيث اتصاف المسند إليه بالمسند، ومن هنا، فإن الجمل التي لا يكون فيه اتصاف المسند إليه بالمسند، غير إسنادية، نحو: جملة الأمر، وغيرها.(١)

**نموذج: (فعل الأمر + فاعل مستتر وجوباً)، نحو قوله تعالى :**

"قم الليل إلا قليلاً"(٢)

ذهب النحاة إلى أن جملة الأمر، نمط من أنماط الجملة الفعلية العربية، يعدّ من باب الإنشاء.

بيد أن ابن يعيش، في شرح المفصّل، قد ذهب إلى أنّ الأمر، من باب الخبر، فقال:"...لأن الإسناد يشمل الخبر وغيره من الأمر والنهي والاستفهام، فكلّ خبر مسند، وليس كل مسند خبراً، وإن كان مرجع الجميع إلى الخبر من جهة المعنى، ألا ترى أن معنيّ قولنا، قُمْ، أطلب قيامك".(٣)

والسامرائي يرى أن فعل الأمر، وفاعله المستتر وجوباً، لا يشكلان جملة إسنادية، لأن الأمر قد خلص إلى معانٍ خاصة معينة، كالطلب والنهي، ودخل في حيّز الإنشاء لا الخبر، وجملته تفتقر إلى الإسناد، والمستتر لا يكون فاعلاً.(٤)

وما ذهب إليه السامرائي هو الصواب، لأن الفاعل، يجب أن يتصف بالحدث الواقع من فعله، بينما الفاعل لفعل الأمر، لا يتصف بفعله، لأنه طلبٌ لم يقع بعد، كما هو الحال في الأفعال الماضوية والمضارعة.

وأرى أن جملة الأمر، لا تدخل حيّز الإسناد، لأنها طلبٌ إنشائي لا تحتمل الصدق أو الكذب، فذلك مجاله الخبر والإسناد.

---

(١) نحو: التعجب والنداء، والمدح والذم، انظر: ص١١٩، ١٢٧، ١٤١.

(٢) المزمل ٢.

(٣) شرح المفصل ١/٢٠.

(٤) انظر: الفعل زمانه وأبنيته ٢١٠، ٢١١.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

**نموذج (فعل الأمر + ضمائر الفاعلين).**

نحو: اذهبا، اذهبوا، اذهبْن.

ذهب النحاة إلى أن ضمائر الرفع المسندة إلى فعل الأمر، تُعرب فاعلين. كونها قامت مقام الفاعل حقيقة، ودلّت عليه، ومثال ذلك، قوله تعالى:

"فاذهب انت وربك فقاتلا".(١)

ويرى السامرائي أن ما يُدعى بإسناد فعل الأمر إلى الضمائر، ليس من بـــاب الإسناد، وأن هذه الضمائر، ليست إلا إشارات تشير إلى جنس المخاطب وعدده.(٢)

وإلى هذا أيضاً، ذهب السامرائي، فيما يسمى بـــ (لغة أكلوني الـــبراغيث) (٣) نحو:"حضرا الزيدانِ" و "حضروا الزيودُ"و حضرْنَ النساءُ".

وما يسمى بـــ (الاشتغال) (٤) نحو:"زيداً قابلْتهُ"، فالهاء إشارة دالّة على (زيد)، ومؤكّدة له ليس إلاّ.

وأرى أنّ مذهب السامرائي، قريب من الصواب، إن لم يكن الصواب عينـــه، لأن الضمير يظل مبهماً أشدّ الإبهام، ما لم يقترن باسم ظاهر يعود الضمير عليـــه، فإن ذكر الظاهر والضمير، فالضمير دالّ على مرجوعه، وتبيان لجنسه وعدده، ولا مكان إعرابي له، ما دام مرجوعه ظاهراً، وإن اختلفت موقعيّـــة كـــلّ منهمـــا فـــي التركيب.

وأرى أن ما ذهب إليه ابن يعيش، في عدّه الأمر من باب الخبر، قـــائمٌ علـــى طريقة القدماء في التفسير والتأويل، اعتماداً على "نظرية العامل" التي تمسّكوا بهـــا، وتعلّقوا بالعمل والمعمول، أيّ تعلّق.

---

(١) المائدة ٢٤.

(٢) انظر: الفعل زمانه وأبنيته ٢١١.

(٣) انظر: ص ١٩٥.

(٤) انظر: ص ١٩١.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

**وبعد :**

فإنّ علاقة الإسناد بين المسند والمسند إليه، في الجمل الخبرية، تضفي على النحو سمة التيسير والوضوح، والبعد عن المشكل في التراكيب الإسنادية التي يتم بين ركنيها المعنى الذي به فائدة الكلام، وبه يحسن السكوت معه.

فموقعية المسند إليه، والفضلات، تتغير في تركيب الجمل، وهذه من سمات العربية، التي تعطي حرية التعبير، عما في نفس المتكلم، بما يوليه من اهتمام وعناية من ناحية، والقول بفطرية اللغة من ناحية ثانية.

فالجمل الفعلية، هي الجمل التي أحد ركنيها الأساسيين فعلٌ (مسند)، ويرتبط بفاعله (المسند إليه)، كيفما كانت موقعيته، إن كان المسند إليه، على يمين المسند أو على يساره، وليس ذلك إلا من باب القول، الذي يستبق ركناً ويؤخر آخر.

أما المسند إليه، فهو ما اتصف بالمسند، من حيث وقوع الحدث منه، وكان محور الكلام، ومحرّك الحدث في الجملة؛ فأن اجتمع هذان الركنان في تركيب، فهما مسند ومسند إليه، دون عناية بتقدم أحدهما على الآخر، من ناحية نحوية، إنما العناية في ذلك من ناحية بلاغية محضة.

إن الإسناد، سبيل إلى التخلّص من كثير مشكلات النحو، التي جاءت بسبب من "نظرية العامل"؛ فالإسناد سبيل لفهم كثير من التراكيب بأسلوب سلس مقنع، لا يحتاج الذهن فيه إلى كثير التأويل والتفسير؛ والإسناد على النقيض تماماً، من العامل وأثره، فلا أهمية لعلّة التقديم والتأخير والقول بالجمل المركبة والموسعة التي تزيد الجمل البسيطة تعقيداً، هي في غنى عنه، نحو (زيد قام)، وإن أحد جاء فأعطه شيئاً.

وكما يصلح الإسناد للجمل الفعلية والاسمية على السواء، يصلح لتلك الجمل المصدّرة بالنواسخ، نحو كان وأخواتها" و "إنّ" وأخواتها وغير ذلك.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

## نموذج: ناسخ + (مسند إليه + مسند)

تناول النحاة الأقدمون مصطلح ناسخ، عند كلامهم عن المبتدأ والخبر، ويعنون به ما يتقدم عليهما من صيغ لغوية ذات دلالات معنوية مخصوصة، ودالة على الزمن وغيره.

ولم يشيروا صراحة إلى مصطلح ,الناسخ، إلا في فترة متأخرة، ولكن فحوى كلامهم يدلّ عليه.

فقد أشار سيبويه إلى معنى النواسخ، في حديثه عن المبتدأ، فقال:

"قد تدخل عليه هذه الأشياء، حتى يكون غير مبتدأ، ولا تصل إلى الابتداء، ما دام مع ما ذكرت لك، إلا أن تدعه"(١).

ويمكن تحديد مفهوم النواسخ، لغة واصطلاحاً(٢)، كما يلي:

- لغة: نسخ، نسخاً، الإزالة والتغيير، وإبطال الشيء، وإقامة آخِر مكانه.
- اصطلاحاً: ما يرفع حكم المبتدأ والخبر.

وقد أجمل ابن هشام المعنى اللغوي والاصطلاحي للنواسخ، بقوله: "النواسخ جمع ناسخ، وهو في اللغة من النسخ بمعنى الإزالة، يقال: نسخت الشمس الظلّ إذا أزالته، وفي الاصطلاح: ما يرفع حكم المبتدأ والخبر، وهو ثلاثة أنواع:

ما يرفع المبتدأ، وينصب الخبر وهو كان وأخواتها.

وما ينصب المبتدأ، ويرفع الخبر، وهو إن وأخواتها.

وما ينصبهما معاً، وهو ظنّ وأخواتها"(٣)

وقد كانت للسامرائي اجتهادات في مسألتين من ثلاث المسائل الآنفة، وتحديداً فيما يتعلق بما وسم بـ ,كان وأخواتها، وبـ (ظن وأخواتها).

---

(١) الكتاب ٢٣/١، ٢٤.

(٢) انظر: لسان العرب، ابن منظور، مجلد ٦١/٣، تاج العروس الزبيدي ٢٨٢/٢.

(٣) شرح قطر الندى وبلّ الصدى:١٢٧.



© Arabic Digital Library Yarmouk University

## "كان وأخواتها"[1]

غلبت في هذه المجموعة من الصيغ اللغوية تسمية الأفعال الناقصة[2]، لأنها لا تصير مع مرفوعها كلاماً تاماً، بخلاف التامة، فتفتقر إلى خبر، ولا تستغني عنه، ولا تتم الفائدة إلا به. ولافتقار هذه الأفعال للحدث، وتجرّدها للدلالة على الزمن، حكم عليها بالناقصة.

وقد أسماها النحاة أيضاً ألفاظ عبارة[3] وهذه الصيغ هي: كان، صار، أصبح، أمسى، أضحى، ظلّ، بات، مازال، مافتيء، ماانفك، مابرح، مادام، ليس؛ وما تصرف منها.

وذهب (الأنباري) [4] إلى أنها أضعف من (كان) وأقوى من (ما)، أي بين الفعلية والحرفية، وذكر السيوطي أن المبرد كان يعدّ (كان) الناقصة حرفاً وكذلك الزجاجي.[5]

وذكر صاحب المغني أن المبرد كان يرى أنه لا مصدر لها[6].

**السامرائي:** ويرى السامرائي أن مصطلح (الأفعال الناقصة)، قد أطلق اعتباطاً على (كان وأخواتها)، وليس له من قاعدة قوية يقوم عليها، وأن اهتمام النحاة العرب، بالأثر الذي يجلبه العامل، وهو ما يدعى بالإعراب، هو الذي سيطر على منهجهم في بحث هذه المسألة النحوية. [7]

والسامرائي ذهب إلى أن الأفعال الناقصة، لا تختلف عن أفعال العربية الأخرى، في شيء من عناصر الفعلية، من حيث الدلالة على الحدث المقترن بزمان ما. [8]

---

(١) ثمة صيغ أخرى تدرج تحت تسمية الأفعال الناقصة، ولكنها نادرة مثل: -آض، عاد، ال ، رجع، حار للمزيد، انظر : همع الهوامع، السيوطي ٢/٦٢، ٦٣.

(٢) انظر: شرح المفصل، ابن يعيش ٧/٩٧.

(٣) انظر: شرح المفصل، ابن يعيش ٧/٨٩.

(٤) انظر: أسرار العربية، ١٤١.

(٥) انظر همع الهوامع ١/٢٨.

(٦) مغني اللبيب: ابن هشام ١/٤٥٨.

(٧) انظر: الفعل زمانه وأبنيته ٥٤.

(٨) الفعل زمانه وأبنيته ٥٧.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقال السامرائي:"ولا نستطيع سلب الحدث من هذه المواد، فتصبح كأنها المواد الجامدة، وحقيقة الاستعمال لا تؤيد وجود هذه الصفة في هذه الأفعال. (١)

وقول السامرائي هذا، يدل على أنه لا يسلّم بحرفية (كان)، وإنما يعدّها فعلاً تاماً، ذا حدث مقترن بزمان ما.

وتبقى دلالة الفعل على الحدث عنصراً جوهرياً، في الفعل العربي، فالقول بافتقار الأفعال الناقصة للحدث، وتجردها للدلالة على الزمان، يبعد هذه الأفعال عن الفعلية، لأن الأصل في الفعل هو الحدث المقترن بالزمان، أي أن الزمان يكون تابعاً للحدث.

والسامرائي: ذهب إلى "أن اقتران الفعل بزمن ما، يتعين بالأبنية قليلا، وبالقرائن والمعاني والزيادات كثيراً، أمر ثانوي"(٢)، وهو في هذا مسبوق بما ذكره ابن يعيش من أن الأهمية تكون للحدث في الفعل أولاً، ثم يليه الاقتران بالزمان. (٣)

وفسّر السامرائي افتقار الأفعال الناقصة إلى المنصوب المكمل للمعنى، بتطور استعمال هذه الأفعال، حتى صارت لا تكتفي بفاعلها، كما هو الحال في (كان) التامة، وأن هذا التطور في الاستعمال، أدّى بهذه الأفعال إلى الانتقال من صورتها القاصرة المكتفية بفاعلها، إلى شيء آخر يفتقر إلى المنصوب المكمّل للمعنى الذي يقتضيه المعنى الجديد، وسبب من هذا الافتقار، رأى النحاة أن يجعلوها مخالفة لمجموع أفعال العربية، فاخترعوا تسمية هذه الأفعال، بالأفعال الناقصة. (٤)

ويقوم توجيه السامرائي للأفعال الناقصة على أنها لا تختلف عن سائر الأفعال لسببين: (٥)

* أولهما: أنها أحداث تدل على خصوصيات معنوية، حيث تتحقق فيها فائدتان، هما: حصول حدث مطلق، وهو الكينونة.

---

١) الفعل زمانه وأبنيته ٥٧.

(٢) الفعل زمانه وأبنيته ٥٧.

(٣) شرح المفصل ٩٧/٧.

(٤) الفعل زمانه وأبنيته ٥٧.

(٥) الفعل زمانه وأبنيته ٥٦.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وحصول حدث مقيد، ثم تعيين زمان ذلك الحصول المقيد، نحو: كان زيد قائماً، ففيه الكينونة وهو الحدث المطلق، وفيه حدث القيام المقيد بالوضعية والكينونة، وهاتان الفائدتان لا تتحققان في الأفعال الأخرى مجتمعتين.

* ثانيهما: أن الأفعال الناقصة، بكونها لا تكتفي بمرفوعها، بل تتعداه إلى المنصوب، تدخل في باب الفعل المتعدي، الذي لا يكتفي بمرفوعه، بل يتعدى إلى المنصوب وهو المفعول به.

**وبعد:**

فإن الأفعال الناقصة، باب من أبواب الفعل، وبناء من أبنيته، فمنه اللازم، ومنه المتعدي إلى مفعول أو أكثر، بنفسه أو بحرف جر، ولا ينفك عنه، الفعل المتعدي إلى مفعول، هو والفاعل شيء واحد.

ولا يجدر إطلاق مصطلح "الأفعال الناقصة"، على (كان وأخواتها)، فهي مشتملة على الحدث بصورتين، الحدث المطلق والحدث المقيد، وهذا مالا تفيده غيرها من الأفعال. إضافة إلى تعيين الزمان فيها.

إن تسمية الأفعال بهذا الاسم خطأ، لا يساير استعمالاتها. وسبب هذه التسمية، ناشيء من دلالتها على الزمن دون الحدث، وعدم اكتفائها بمرفوعها، وافتقارها إلى منصوبها لإتمام المعنى. كما يرى النحاة.

وهذه الأسباب الداعية إلى التسمية بالأفعال الناقصة، غير مأخوذ بها، لأن هذه الأفعال تدل على الزمن والحدث. فـ (كان) بمعنى (وُجِد) في الماضي -في الغالب- فهي تدل على حدث، وتكتفي بمرفوعها نحو: أصبح زيدٌ، أي دخل في الصباح، وكذلك، أمسى، وأضحى. وغيرها.

وينبني على هذا أن لا فرق بين كان الناقصة، وكان التامة، فهي في الحالتين فعل ماض، وما بعده فاعل، إلا أن استعمال (كان) التامة منها، كاستعمال باقي الأفعال اللازمة، التي ترفع فاعلاً، ولا تنصب مفعولاً، وهذا ما ذهب إليه الكوفيون.[1]

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة ١١٩، ٨٢١/٢.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أما قول البصريين بتسمية خبر كان، فالسبب فيه ما صرّح به الرضي الاستراباذي في شرح كافية ابن الحاجب، بقوله:"(كان) في نحو (كان زيد قائما) يدل على الكون الذي هو الحصول المطلق، وخبره يدل على الكون المخصوص، وهو: كون القيام، أي حصوله، فجيء أولاً بلفظ دال على حصول ما، ثم عين بالخبر ذلك الحاصل، فكأنك قلت: حصل شيء، ثم قلت حصل القيام".(١)

إن تبيان فعلية (كان) وأخواتها، وإسنادها إلى فاعلها، يقوم على فكرة الإسناد، بين الفعل وفاعله، وعلى خروج الإسناد من ركنيه الأساسيين، مما كان من مبتدأ وخبر كجملة اسمية، قبل دخول الأفعال الناقصة عليهما.

**الإسناد في (كان الناقصة وأخواتها):**

السامرائي ذهب إلى أن الأفعال الناقصة، لا تختلف عن أفعال العربية الأخرى.(٢) وهذا يعني أن الجملة الاسمية المكونة من مبتدأ وخبر، كانت ذات طبيعة إسنادية، بين ركني الإسناد، المبتدأ (المسند إليه)، والخبر (المسند)، وعند دخول هذه الأفعال عليها، فإن الإسناد قد خرج من الجملة الاسمية، وانتقل إلى طرفي إسناد جديدين، يشكلان جملة فعلية، هما: الفعل (كان) المسند، وفاعلها المسند إليه، أما ما كان خبراً في الجملة الاسمية، فهو وصف للفاعل، انتقل من عمدة في الاسمية، إلى فضلة في الفعلية، وأصبح خارجاً عن طرفي الاسناد، نحو: كان زيد قائماً، فالفعل (كان) مسند، والفاعل (زيد) مسند إليه، وبذلك يكون النسخ، قد جعل الجملة الاسمية، جملة فعلية، لا أثر للاسمية فيها، وهذا الاعتبار يتفق مع استعمالاتها، ويحفظ لهذه النواسخ أثرها الناتج عن كونها أفعالاً.(٣)

ولو أن دخول النواسخ على الجملة الاسمية، يبقي الإسناد بين المبتدأ والخبر حسب، فإن ذلك يلغي وجود الأفعال الناقصة، ويجعلها مساوية للحرف، وخارجة عن الإسناد، فيتساوى قولنا: هل زيد قائم، مع قولنا: كان زيد قائماً، من حيث إن الإسناد

---

(١) شرح الكافية، ٢/٢٩٠.

(٢) الفعل زمانه وأبنيته ٥٧.

(٣) النواسخ الفعلية والحرفية، أحمد ياقوت ٦٨.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فيها بين (زيد) و (قائم) أما (هل) فخارجة عن طرفي الإسناد، وعندئذ يتساوى الفعل مع الحرف، عند دخول أيهما على الجملة الاسمية، وهذا يعارض طبيعة اللغة من حيث تمييزها بين الفعل والحرف.

وكما ذهب الأنباري في أسرار العربية، إلى أن الأفعال الناقصة قريبة من الحرف. (١) كذلك ذهب تمام حسان في كتابه "مناهج البحث في اللغة "إلى أنها أدوات، بقوله:"ودخول الأدوات على الجملة الاسمية يتطلب المخالفة في الحالة بين طرفي الإسناد، فيبدو أحدهما في حالة الرفع، والآخر في حالة النصب..".(٢)

وقال أيضاً:"ويلاحظ هنا، أننا نعتبر النواقص والمقاربات، أدوات لا أفعالا، برغم إمكان دخولها في جدول تصريفي، لدخولها على الجملة المفيدة بنفسها، وإفادتها وظيفة نحوية، قريبة من وظائف الأدوات من مثل "إنّ و لا".(٣)

وما ذهب إليه تمام حسان، ينكر دور الأثر الإعرابي، لأن الأثر الإعرابي والمعنوي، المتحصّل بدخول (كان وأخواتها) على الجملة الاسمية، أثر لا ينكر، فجوز هذا الأثر اعتبار الفعل ركناً في الإسناد، إضافة إلى اقتران هذا الفعل بعنصري الفعلية من حدث ودلالة على الزمان.

فإن سلّمنا بقبول وجود الجملة الفعلية من الفعل (كان) وفاعله، كعلاقة إسناد بينهما، يظل أمر ما كان خبراً، الذي أعتقد أنه يُصلح لئن يكون حالاً، فالخبر وصف، والحال أيضاً وصف. (٤) وقد ورد من الاستعمال ما يؤيد هذا، نحو قول كعب:

**شجت بذي شبم من ماء محنية  صاف بأبطح أضحى وهو مشمول.** (٥)

فالفعل (أضحى) جاء تاماً بمعنى دخل في الضحى، والجملة بعده (حال)، مسبوقة بواو الحال، فكأنه قال: (أضحى مشمولاً)، فأضحى فعل وفاعله مستتر، و (مشمولاً) حال، فإن عُدّ الفعل (أضحى) ناقصاً، فعلى تقدير أن الواو زائدة، ليست

---

(١) أسرار العربية ١٤١.

(٢) مناهج البحث في اللغة ٢٠٩.

(٣) مناهج البحث في اللغة ٢٠٩.

(٤) انظر: شرح المفصل. يعيش ٣/٤٩،٤٧.

(٥) شرح بانت سعاد، السكري، ٢٨.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

للحال، والجملة بعدها خبر، فهذا التقدير فيه كثير تعسّف لاعتبارين هما: القول بزيادة الواو، وركاكة التقدير وعدم سلامة الأسلوب.

وقد ذهب نحاة متأخرون مذهب الكوفيين في عَدّ أخبار كان وأخواتها أحوالاً.

فالمخزومي يرى أن خبر (كان) منصوباً على الحال، [1] وكذلك مصطفى جواد[2] والكنغراوي، [3] فمذهبهم مذهب الكوفيين.

والسامرائي لم يشر صراحة إلى رأيه في انتصاب خبر كان، بيد أن تناوله للأفعال الناقصة، يوحي بقبوله فكرة التمام في فعلية (كان وأخواتها)، وما بعدها فاعل، كجملة فعلية مكوّنة من طرفي الإسناد، أما الخبر فمنصوب على المفعولية لأن الفعل قد تعدى إلى مفعوله، لأنه غير مكتف بمرفوعه، بسبب من التطور في الاستعمال. [4]

وفي هذا تأكيد لما يراه السامرائي، من أن أصل الأفعال اللزوم، ثم تطورت الأفعال اللازمة، نتيجة الاستعمال، والحاجة إلى تتمات في الكلام، فكانت الأفعال المتعدية بنفسها، أو بحروف الجر. [5]

وتوجيه السامرائي يؤيده قول المبرد، بدخول الحال فيما عملت فيه (كان) فقال: "تقول: كان زيد في الدار قائماً، فإن شئت نصبت (قائماً)، وإن شئت جعلت (في الدار) الخبر، ونصبت (قائماً) على الحال". [6]

## (كان) ووظيفتها في التراكيب النحوية:

* تعدّ (كان) من الأفعال الناقصة، وهي أم الباب ومثال ذلك:

أظَلُ يَقْظَانَ مِنْ تذكّره ... حتّى إذا نِمْتُ كَانَ لِي حُلُما [7]

لا تُنْكِرِي مِنْهُ تَخْدِيداً تَخَلَّلَهُ ... فالسَّيْفُ لا يُزْدَرى إنْ كَانَ ذا شَطَبِ [8]

---

(١) النحو العربي، قواعد وتطبيق، ١٣٢.

(٢) مصطفى جواد وجهوده اللغوية، محمد البكا، ١١٠.

(٣) الموفي في النحو الكوفي، ١٣٤.

(٤) انظر: الفعل زمانه وأبنيته ٥٦.

(٥) انظر: الفعل زمانه وأبنيته ٨٤.

(٦) المقتضب ٣١٧/٤.

(٧) ديوان الشعر العربي، على أحمد سعيد (أدونيس) ٩٥/٢، والبيت لأبي نواس.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

* وتأتي (كان) تامة، بمعنى: حدث، أو وقع، أو حصل.

* كقوله تعالى:"كنْ فيكون"[1] أي: أحدث، فيحدث

وقول الشاعر:

فِدًى لِبَنِي ذَهْل بنِ شَيْبانَ نَـــاقَتِي إذَا كَانَ يَومٌ ذُوْ كَوَاكِـــبَ أشْـــهَبُ[4]

أي: إذا وقع يوم.

وقول الشاعر:

إذَا كَـــانَ الشِّـــتَاءُ فَـــأدفِئُونِي فَـــإنَّ الشَّـــيْخَ يهْرِمُـــهُ الشِّـــتَاءُ[5]

أي: إذا حضر الشتاء.

*وتاتي (كان) زائدة، في مواضع، قصرها النحاة عليها. [4]

كقول لشاعر: أنتَ تَكُونُ ماجدٌ نَبِيلُ إذا تَهُبُّ شَمْأَلٌ بَلِيلُ[7]

وقول الشاعر :

سُراةُ بَنِي أبِـــي بَكْـــرٍ تَسَـــامَى عَلَى-كَـــانَ-المُسَـــوَّمَةِ العِـــرابِ[8]

---

(٨) ديوان الشعر العربي، أدونيس ٢٠٣/٢، البيت لأبي تمام الطائي.

(١) غافر ٦٨.

(٤) انظر: شرح المفصل، ابن يعيش ٩٨/٧، والبيت لمقاس العائذي.

(٥) شرح شذور الذهب، ٣٥٤، والبيت للربيع بن ضبع الفزاري.

(٤) أنظر: شرح المفصل ٩٨/٧- ١٠٠ وشرح ابن عقيل ٢٨٨/١-٢٩٩.

(٧) شرح ابن عقيل ٢٩٢/١. والبيت لأم عقيل بن أبي طالب.

(٨) شرح ابن عقيل ٢٩١/١، والبيت بلا نسبة.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

**(كان) الزائدة:**

ذهب جمهور النحاة إلى أن (كان) تقع زائدة في مواضع معينة من التراكيب النحوية.

فقد استشهد سيبويه على زيادتها بين الصفة والموصوف، بقول الفرزدق:[1]

**فكَيْفَ إذا رَأيْتَ دِيَارَ قَوْمٍ وَجِيْرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامِ**

وأجاز الفراء زيادة (كان) وأخواتها بشرط ألاّ ينتقض المعنى، وأجاز زيادة (يكون)، نحو قول أم عقيل بن أبي طالب:

**أنْتَ تكُونُ مَاجِدٌ نبيلُ إذا تَهُبُّ شَمْأَلٌ بَلِيلُ**

كما أجاز بعضهم زيادة (كان) وهي متأخرة عن الجملة الاسمية والفعلية، نحو: حضرَ الخطيبُ كان[2].

وأجاز الأخفش زيادة الفعلين (أصبح) و (أمسى) في أسلوب التعجب[3] وتابعه الكوفيون. [4]

وأجاز المبرد[5] زيادة (كان)، في قوله تعالى:"كيف نكلّم من كان في المهد صبيا"[6] فـ (كان) زائدة للتوكيد، و (صبياً) حال.

وأجاز الكوفيون زيادة (كان) بين المبتدأ والخبر، ومنعوا زيادتها إذا وقعت في صدر الجملة. [7]

وقد خالف المبرد[8] سيبويه، في زيادة (كان) في قول الفرزدق: وجيران لنا كانوا كرامٍ، وأنكر زيادتها ابن هشام.

---

(١) الكتاب ١٥٣/٢.

(٢) شرح الكافية ٢٤٩/٢، همع الهوامع، السيوطي ١٢٢/١.

(٣) شرح الكافية ٢٩٥/٢.

(٤) همع الهوامع ١٢٠/١.

(٥) المقتضب ١١٧/٤.

(٦) مريم ٣٩.

(٧) الإنصاف ٨٧/١.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والسامرائي يرى أن جل الأمثلة التي تحصر مواضع زيادة (كان)، إنما أمثلة ضعيفة، اصطنعها النحاة، ولم يستقروها في كلام صحيح فصيح.

إضافة إلى أن التراكيب النحوية، توحي بعدم الاطمئنان إل زيادة (كان) فيها.(١)

إن ما يقصده السامرائي بزيادة (كان)، هو ما يراه النحاة من عدم إعمال (كان)، ومجيئها في موضع، لا يضير التركيب حذفها من ذلك الموضع. (٢)

فالنحاة يرون أن مجيء (كان) زائدة، يفيد التوكيد، وتبيين معنى المضيّ.

ويرى السامرائي أن وجود (كان) على هذه الصورة، في الأبيات الشعرية، تتمخض عنه فائدتان هما: (٣)

- استقامة الوزن الشعري للبيت.
- وجود الدلالة على الحدث، وهو الكون العام، إضافة لتعيين الزمن.

**وبعد:**

إن القول بزيادة (كان) أمر ليس من طبيعة التراكيب النحوية، فالتركيب النحوي الفصيح بناء يقوم على جزئيات محكمة، وهذه الجزئيات هي الألفاظ المتسقة مع بعضها بعضاً، لتكّون تركيباً نحوياً فصيحاً، مؤدّياً للمعاني الخاصة، والمرادة التي جاء من أجلها هذا التركيب، فإن حُذف من هذا التركيب جزء، فإن التركيب تصيبه ركاكة، تؤدي بسلامة القول إلى الضعف.

إن التركيب النحوي الفصيح، الوارد عن لسان عربي ثبت، لا يلتصق فيه زائد عبثاً، وهذا الزائد، جعل النحاة يهرعون إلى القول بمجيئه للتوكيد خلاصاً من عدم قدرتهم على توجيه النصوص من ناحية، ومن شدّة تعلقهم بمسألة العمل والمعمول، وهي ما يطلق عليها (نظرية العامل)، من ناحية أخرى.

---

(٨) المقتضب ٤/١١٦،١١٧.

(١) الفعل زمانه وأبنيته ٦٧.

(٢) الفعل زمانه وأبنيته ٦٨.

(٣) الفعل زمانه وأبنيته ٧٠.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومما يلحظ، أن إقرار النحاة بمجيء (كان) زائدة، قد نجم عن إبطال مسألة عمل (كان)، وعدم وجود أثر إعرابي لها، في جزئيات التركيب، الذي هو جزئية منه، فذهبوا إلى ما ذهبوا إليه من إلغاء وتعليق لأفعال، نحو ظن وأخواتها.

وأرى أن (كان) وغيرها، لا تكون زائدة، لأنها لم ترد إلا لفائدة نحوية ودلالية، وكان الأجدر بنحاتنا الأفاضل، أن يلتمسوا طريقاً آخر في التفسير، بناء على أسلوبهم في توجيه كثير من نصوص العربية الفصيحة، وأعتقد أن تأويل معنى مرادف لـ (كان) في النصوص التي وردت فيها زائدة، أسلم من القول بزيادتها للتوكيد، وهذا مذهب النحاة في التفسير، وقولهم أيضاً فيما أسموه بالتضمين، وإشراب فعل معنى فعل آخر، كي يستقيم لهم التوجيه الإعرابي.

إن الزيادة في التركيب النحوي، يقابل الحذف فيه، فالحذف يكون من بلاغة التركيب، إن أدى التركيب المعنى المراد منه، والأمر نفسه، عند زيادة جزئية في التركيب، فهي من بلاغة التركيب الذي يحدث تآلفاً بين ألفاظه لتأتي متوالفة متسقة، محكمة البناء.

إن مجيء (كان) في مواضع متعددة مع إبطال عملها، كما يرى النحاة، يعطيها خصوصية وشمولية في التركيب النحوي، في آن واحد، وهذا لا يتأتى لباقي أفعال العربية، التي تلتزم بمواقع معينة، يكون فيها المُسند إليه ومتمات التركيب، على سعة من التقديم والتأخير، في حين أن (كان)، لها من حرية الموقعية، في كثير من التراكيب النحوية التي استقراها النحاة، وتلك التي لم يستقروها، وقد تكون هذه الخصوصيات لـ (كان) إحدى الأسباب التي دفعت ببعض النحاة إلى القول بحرفية (كان).

**حذف (كان):**

قصر النحاة حذف (كان) على مواضع من العربية استقروها وهي:

- بعد (إن) الشرطية:

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الناس مجزيون بأعمالهم، إن خيراً فخير، وإن شراً فشرّ".[١] والتقدير: إن كان خيراً فخيرٌ وإن كان شراً فشرٌ.

- بعد (لو) الشرطية: [٢]

التمس ولو خاتماً من حديد. والتقدير: ولو كان خاتماً من حديد.

- قبل واو المعية: [٣]

كيف أنت وزيداً، والتقدير: كيف تكون وزيداً.

- بعد (لدن): [٤]

من لد شولاً فإلىّ إتلائها: على تقدير (كان واسمها).

- بعد (أمّا): [٥]

**أبَا خُرَاشَةَ أمَّا أنْـــتَ ذَا نَفَـرٍ فَإنَّ قَوْمِي لَمْ تَـــأكُلْهُمُ الضُبُـــعُ**

والتقدير: أن كنت ذا نفرٍ.

وذكر الفراء أنه إذا كان زمن الجملة الاسمية هو الزمن الماضي، فالمعنى على إضمار (كان) [٦] كقوله تعالى:"فنقبوا في البلاد، هل من محيص".[٧] فالمعنى: هـــل كان من محيص.

وأجاز المبرد إظهار (كان) المضمرة في مثل :"أما أنت منطلقاً انطلقت" فقـــد أجاز إظهارها، والجمع بينها وبين (ما)، نحو: أمّا كنت منطلقاً انطلقـــت"[٨]، وذكـــر السيوطي أن المبرد يعدّ (ما) زائدة، وليست عوضاً عن (كان). [٩]

---

(١) الكتاب سيبويه ١/١٣٢.

(٢) الكتاب ١/١٣٦.

(٣) الكتاب ١/١٥٣.

(٤) الكتاب ١/٢٦٤،شرح ابن عقيل ١/٢٩٥، والبيت غير منسوب لقائل.

(٥) الكتاب ١/١٤٨،١/١٠٤، شرح ابن عقيل ١/٢٩٧،والبيت لعباس بن مرداس.

(٦) معاني القرآن/الفراء ٣/٩٧.

(٧) ق ٣٦.

(٨) المقتضب ٤/٣٤.

(٩) همع الهوامع ١/١٢٢.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والسامرائي: يعزو قول النحاة بحذف (كان) فيما سبق من مواضع في النصوص العربية، إلى رغبتهم في تفسير حالة النصب الموجودة في الألفاظ، وعدم وجود ناصب لها، لأنها تشكل طرف إسناد، فكان لهم هذا الاجتهاد البعيد عن طبيعة اللغة. (١)

وأعتقد أن ما ذهب إليه النحاة، من القول بإضمار (كان)، يعطي دليلاً قوياً، على ما سبق من قولنا، بتوافر خصوصية معينة لـ (كان وأخواتها) لا تتوافر في غيرها من الأفعال، مما جعل النحاة يهرعون إليها، في حلّ ما يعجزون عن تفسيره.

وأرى أن التجاء النحاة إلى (كان) لتفسير النصب الحاصل في الألفاظ التي وردت في النصوص السابقة ليس إلا اعتماداً على شيئين:

أولهما: تمسك النحاة بالعامل وأثره، ومن ثم تقديره لتفسير الحالة الإعرابية.

وثانيهما: تمسك النحاة بالمعنى والدلالة، المتحصلة من التركيب.واللجوء إلى لفظ يكون مستساغاً لمعنى الجملة فيه، ويكون أثره الإعرابي موافقاً لما وجُد في هذه النصوص والتراكيب.

إن النحاة كانوا قادرين على تقدير فعل آخر غير (كان)، نحو: (عمل) في تفسير: ان خيراً فخير، والمعنى: إن عملوا خيراً فهو خيرٌ. وأفعال أخرى، كانوا قادرين على تقديرها، إنما قدّروا (كان) لخصوصيتها، وقدرتها على ربط معاني التركيب، أكثر من الأفعال الأخرى، لأنها تفيد الكينونة والوضعية والاستمرارية، إضافة إلى شموليتها كثيراً من التراكيب دون حصرها في نسق محدد.

**نموذج: ( أما أنت منطلقاً انطلقت معك):**

ذهب جمهور النحاة إلى أن (ما) عوض عن الفعل (كان) المضمر. وقد ذكر سيبويه أن (أما) هي (أنْ) ضُمّت إليها(ما)، وهي (ما) التوكيد ولزمت، لتكون عوضاً عن ذهاب الفعل. (٢)

---

(١) النحو العربي، نقد وبناء ٨١.

(٢) الكتاب ١/١٤٨.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وذكر السيوطي أن المبرد يعد (ما) زائدة، وليست عوضاً عن (كان) [١] وذهب أبو علي الفارسي وابن جني، إلى أن (ما) هي الرافعة الناصبة وليس (كان) المحذوفة، لكونها عوضاً عن الفعل، فنابت منابه في العمل. [٢]

ومما ورد من الكلام الفصيح، قول العباس بن مرداس:

**أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِيَ لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ**[٣]

وتوجيه النحاة لإعراب (أمّا أنت ذا نفر)، هو:

أما: أن (الشرطية)+ما (زائدة)

ما: عوض عن الفعل المحذوف (كان)

أنت: اسم (كان) المحذوفة، عوض عن التاء الضمير المتصل بالفعل المحذوف (كنت).

ذا نفر: خبر (كان) المحذوفة.

أما السامرائي فيرى: أن توجيه النحاة لهذا النمط من التراكيب، فيه غرابة وبعد عن طبيعة اللغة، ويضعّف السامرائي هذا التوجيه، اعتماداً على أمور ثلاثة هي: [٤]

أولا : أن قول العباس بن مرداس فيه تصحيف، والأصل هو ما ورد عن ابن دريد في (الاشتقاق): [٥]

**أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا كُنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِيَ لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ**

ثانياً: أن تعويض (ما) زائدة عن فعل، لا يتفق وقيمة الفعل في العربية، ولا يُعرف تعويض آخر على هذه الشاكلة. [٦]

ثالثاً: أن المبرد قد ذهب إلى قول: أما كنت منطلقاً انطلقت"[٧]

---

(١) همع الهوامع ١٠٩/٢.

(٢) همع الهوامع ١٠٦.

(٣) شذور الذهب ١٨٦.

(٤) انظر: النحو العربي نقد وبناء ٨١، وانظر: من سمة العربية ١٦٠-١٦١.

(٥) انظر: الاشتقاق ٣١٣.

(٦) انظر: النحو العربي نقد وبناء ٨١.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وهذا يعني الجمع بين العوض والمعوض منه، مما يرفضه النحاة، فقول المبرد حجة على من يعدّ (ما) عوضاً عن (كان) المحذوفة.

**وبعد:**

فإن قول النحاة بالتعويض بين شيء ظاهر، وأخر مضمر، يعدّ أساساً من أساسيات تمسك النحاة بنظرية العامل التي أجهدت النحو، وحمّلته فوق طاقته، وأشكلت كثيراً من مسائله، وأدرجت جزئيات فرعية ضمن التراكيب النحوية، وجعلت منها أساسيات لا ينفك التركيب عنها.

إن مسألة إضمار (كان)، أو حذفها، ليس إلا منطقاً يقوم على التأويل، وجدلاً لا طائل تحته، يقوم على تشكيل التراكيب، وكأنها قطع حلوى، أو دمى، يصنع بها الصانع ما يشاء.

فاللغة بحاجة للتيسير والوضوح، كي يتأتى لطالبيها فهمها، دون خوض في تفاصيل فرعية، لا تمت لطبيعة اللغة وكنهها بصلة.

إن جملة بسيطة نحو: زيدٌ مرّ بعيسى، فيها من التقدير والتأويل، ما يجهد طالب اللغة ودارس النحو.

فـ (زيد): مبتدأ

و (مرّ): فعل ماض، وفاعله مستتر تقديره (هو)، عائد على (زيد).

والجملة من الفعل (مرّ) وفاعله المستتر، في محل رفع خبر المبتدأ (الباء): حرف جر.

و(عيسى): اسم مجرور، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة، لأنه علم أعجمي ممنوع من الصرف، منع من ظهور الحركة (الفتحة) التعذر.

وبعد هذا الجهد الكبير في التحليل، ما أجمل أن يقال:

زيد: مسند إليه فاعل مقدم.

مرّ: مسند فعل ماض

بعيسى: جار ومجرور متعلّق بهما

---

(٧) المقتضب ٤/٣٤.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

**حذف نون (يكون):**

أجاز النحاة حذف النون من مضارع (كان) للتخفيف، بشروط:

- أن يكون الفعل (يكون) مجزوماً:

كقوله تعالى:"ولم أكُ بَغيّا"(١)

- ألا يتصل به ضمير نصب: (٢) وقد وردت بخلاف ذلك قول الشاعر :

**فَإِنْ لَا يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهُ فإنَّهُ أَخُوْهَا غذَتْهُ أمُّهُ بلبانها**

- ألاّ يلي نون (يكون) ساكن(٣)

كقوله تعالى:"لم يكن الذين كفروا"(٤)

وقد ذكر سيبويه أن نون الفعل (يكون) تحذف إذا كان الفعل مجزوما، وكان ما بعدها متحركاً، لأنهم شبهوا نون الفعل (يكون) بالياء التي تحذف من آخر الفعل المجزوم، إن كان منتهياً بالياء، يقولون: لم يكُ.(٥)

ويجب إبقاء النون إذا وليها ساكن، قال سيبويه:"ولا يقولون: لم يكْ الرجلُ، لأنها في موضع تحرّك".(٦)

وأجاز يونس وأبو زيد وابن مالك حذف نون (يكن) إذا جاء بعدها حرف ساكن. (٧)

والسامرائي يرى: أن ما قرره النحاة من قواعد، قد ورد ما يخالفه في فصيح الكلام، كقوله تعالى:"ولم يكن له كفواً أحد"(٨) وقوله تعالى:"ولم يكن جبّاراً عصياً"(٩)، فالنون في (يكن) لم تحذف، على الرغم من أن الفعل (يكن) مجزوم، وما بعد

---

(١) مريم ٢٠.

(٢) همع الهوامع ١٢٢/١، والبيت لأبي الأسود الدؤلي.

(٣) همع الهوامع ١٢٢/١.

(٤) البينة / ١.

(٥) الكتاب ٣٨٩/٢،٣٩٢.

(٦) الكتاب ٢٨٩/٢ و ٣٨٩.

(٧) انظر: شرح الكافية ٣٠٠/٢، همع الهوامع ١٠٨/٢.

(٨) الإخلاص ٤.

(٩) مريم ١٤.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(النون) متحرك، خلافاً للقاعدة.[1] والواقع أن الآيتيين اللتين استشهد بهما السامرائي لم تخرجا على القاعدة، لأن القاعدة تقول بجواز بقاء النون وحذفها في هذه الحالة.

والأمر نفسه، نلحظه في حذف نون مضارع (كان)، على الرغم من مجيء ساكن بعدها خلافاً للقاعدة أيضاً.

**إذَا لَمْ تَكُ الْمِرْآةُ أبْدَتْ مَحَاسِنَا فَقَدْ أبْدَتِ المِرْآةُ جَبْهَةَ ضَيْغَمِ**

فالنون في ( تكن) قد حذفت، على الرغم أنه قد وليها ساكن، خلافاً للقاعدة.[2]

وكقول الشاعر : **إذَا لَمْ تَكُ الْحَاجَاتُ مِنْ هِمَّةِ الفَتَى**، وقول الأخر : **لَمْ يَكُ الْحَقُّ سِوَى أنْ هَاجَهُ**[3]

**ومنه أيضاً قول الشاعر : وَكُنْتَ إذْ كُنْتَ إلَهِي وَحْدَكَا لَمْ يَكُ شَيءٌ يَا إلَهِي قَبْلَكَا**(٤)

ويفسر السامرائي مجيء شواهد كثيرة خلافاً للقاعدة التي رسمها النحاة، بأن أمر حذف النون من مضارع (كان) المجزوم، غير متصل بكثرة الاستعمال، ولكن المعربين توجهوا إلى التخفيف في عبارات، ولزموا الأصل في عبارات أخرى، ومن هنا جاء الحذف في مواضع، ولم يأت في أخرى.[5]

وأعتقد أن وجود شواهد فصيحة كثيرة، خارجة على ما قرره النحاة من معايير في حذف نون مضارع (كان) المجزوم، أو بقائها، ناتج من استقراء النحاة غير الكافي لنصوص اللغة، شأنهم في ذلك، شأن كثير من المسائل النحوية، التي يرد فيها الخروج على القاعدة بشكل كبير، حتى ليكاد يشكّل قاعدة جديدة، بيد أن النحاة اعتمدوا الأكثر والأشيع، في تقريرهم القاعدة، وعدّوا ما خرج عليها ضرورة أو شذوذاً أو نادراً، وغير ذلك من المصطلحات التي يلجأ إليها النحاة، حين تواجههم المتناقضات في المسألة النحوية الواحدة.

---

(١) انظر: من سعة العربية ٤٢.

(٢) انظر: من سعة العربية ٤٣.

(٣) همع الهوامع: السيوطي ١/١٢٢.

(٤) الكتاب، سيبويه ٢/٢١٠ البيت منسوب لـ (عبدالله بن عبد الأعلى القرشي).

(٥) انظر: من سعة العربية ٤٣.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وعليه، يجدر القول، أن نون مضارع (كان) المجزوم، تحذف في مواضع. وتبقى في مواضع أخرى، اعتماداً على استقراء اللغة، التي توحي بذلك بل تؤكده.

وأوضح دليل على استعمال (يكن) بحذف النون وإثباتها، قول عبدالله بن الزبير الأسدي:

**فَإنْ تَثْلِثُوا نَرْبَعْ وإنْ يَكُ خَامِسٌ يَكُنْ سَادِسٌ حَتَّى يَبِيرَكُمُ القَتْلُ**[1]

فقد حذفت نون (يكن) بعد أن وليها متحرك (يك خامس) طبقاً للقاعدة المشهورة، وأثبتت نون (يكن) بعد أن وليها متحرك (يكن سادس).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(١) مجالس ثعلب ١٠٥/١، وانظر: النحو في مجالس ثعلب، أحمد الليثي ٧٨.

## ليس

لقد كان للعامل وأثره في الإعراب، دور كبير في تبويب النحو وتصنيفه، وما الأفعال الناقصة سوى دليل كاف على ذلك، فقد أدرجها النحاة تحت مصطلح واحد، كونها تدخل على الجملة الاسمية، فترفع المبتدأ، وتنصب الخبر الذي تفتقر إليه هذه الأفعال. ومنها الفعل (ليس)، الذي أدرجه النحاة في باب غير بابه.

**معناها:**

ذكر سيبويه أن بعض النحاة يجعل (ليس) حرفاً مثل (ما)، إذا دخلت على جملة فعلية أو شرطية، قال:"وقد زعم بعضهم أن (ليس) تجعل كـ (ما) وذلك قليل لا يكاد يعرف".(١)

وذكر الكوفيون والجمهور أن (ليس) مثل (ما) لنفي الزمن الحاضر(٢) وبين الكوفيون أنها قد تكون حرف عطف مثل إلا".(٣)

**فعليتها وحرفيتها:**

ثمة تخالف بين النحاة في فعلية (ليس) أو حرفيتها.

فالجمهور قد ذهب إلى أن (ليس) فعل.

وذهب الفارسي-في أحد قوليه- وابن السراج، وأبو بكر بن شقير-في أحد قوليه-إلى أن (ليس) حرف. (٤)

وعدّها الأنباري بين الحرفية والفعلية. (٥)

**وقد تناول السامرائي (ليس) من ناحيتين:**

- **الأولى:** وظيفة (ليس) في الكلام.
- **الثانية :** بناء (ليس) وأصلها التاريخي.

---

(١) الكتاب ٧٣/١.

(٢) الإنصاف، الانباري ١٦١/١، شرح الكافية، الرضي الاستراباذي ٢٩٦/٢.

(٣) مغني اللبيب ٢٩٦/١، شرح الكافية ٢٩٧/٢.

(٤) انظر:مغني اللبيب ٢٩٣/١، شرح ابن عقيل ١٣٧/١، همع الهوامع ٢٨/١، الكافية في النحو ٢٩٧/٢.

(٥) انظر: أسرار العربية ١٤١.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أ – وظيفة (ليس) في الكلام:

يرى السامرائي أن (ليس) مادة من مواد النفي، وهذا ما صرّح به نحاة العربية، بيد أنه يرى وجوب إبعادها من باب الأفعال الناقصة، إلى باب المواد التي تنفي الجمل الاسمية والفعلية. (١)

إن ما دفع السامرائي إلى القول بإخراج (ليس) من باب الأفعال الناقصة، هو التناقض التام بين (ليس) من جهة، وبين الأفعال الناقصة الأخرى، من جهة ثانية، لأن الأفعال الناقصة مواد دالة على الإيجاب والإثبات، أما (ليس)، فهي مادة دالة على الانتفاء، (٢) والتباين بائن بينهما.

ويرى السامرائي وجوب إدخال (ليس) في باب مواد النفي، التي تؤدي معنى الانتفاء، وإنْ اختلفت هذه المواد في طرائق التركيب، من حيث دخولها على جمل اسمية أو فعلية. (٣)

وقد أشار نحاة محدثون، إلى ما أشار إليه السامرائي:

فإبراهيم مصطفى يرى أن مواد النفي يجب أن تضم تحت باب،واحد هو النفي، وعدم ربطها بأبواب أخرى، بل تكون ضمن باب نحوي مستقل(٤) وكذلك طرق الإثبات والتأكيد والتوقيت وغيرها من صور الكلام.

والمخزومي أشار إلى الفكرة نفسها، من وجوب جمع قسائم الوظيفة الواحدة للمواد النحوية، وحصرها في باب واحد، وإن اختلفت أساليب الاستعمال. (٥)

وبعد: فإن (ليس) مادة من مواد النفي، التي تدخل على الجمل الاسمية، فتعطي معنى الانتفاء للحال أو الاستقبال، (٦) ولا تصلح أن تكون ضمن الأفعال الناقصة فهي للنفي، وأولئك للإثبات، وهي حرف عند بعض النحاة، وأولئك أفعال بإجماع، وهي جامدة، وأولئك ذوات تصرّف.

---

(١) انظر: الفعل زمانه وأبنيته ٦٤.

(٢) الفعل زمانه وأبنيته ٦٤.

(٣) الفعل زمانه وأبنيته ٦٤.

(٤) انظر: إحياء النحو ٤.

(٥) انظر: النحو العربي، قواعد وتطبيق ٣٩.

(٦) انظر: المغني ٢٩٣، الجنى الداني ٤٩٩، حروف المعاني الزجاجي ٨.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

**ب- بناء (ليس) وأصلها التاريخي:**

ذهب جمهور النحاة إلى فعلية (ليس)، ودليلهم إلى ذلك، إسنادها إلى الضمائر، نحو: لسنا، لست، لستم. (١)

**بناء (ليس):**

ويرى السامرائي أن القول بفعلية (ليس)، لقبولها الضمائر، ليس دليلاً كافياً على فعليتها، لأن الحروف أيضاً تقبل الضمائر، كحروف الجر، فيقال:"مِني"، و"إليَّ" و"علينا" وغير ذلك. (٢)

ويشير السامرائي إلى افتقار (ليس) لعنصري الفعلية، وهما: الدلالة على الحدث، واقتران الحدث بالزمان، لأن (ليس) بناء قد جمد على هذه الصورة، ولا يتصرف. (٣)

وأرى أن جمود (ليس) وعدم تصرّفها، يدخلها في باب مخصوص، للتعبير عن النفي ليس إلاّ، شأنها في ذلك، شأن الألفاظ والمواد التي جمدت على صورة معينة، وغير متصرّفة للدلالة على معانٍ خاصة، كالتعجب، والمدح والذم.

**أصل (ليس) التاريخي:**

ذكر ابن منظور صاحب لسان العرب أن (ليس) مركبة من (لا) و (أيس)، وأن من العرب من يقول: إئتني به من حيث أيس ولا أيس، حيث زعم الخليل والفراء أن (ليس) مركبة من (لا أيس)، فطرحت الهمزة وألزمت اللام بالياء. (٤)

والسامرائي تناول (ليس) مقارناً بناءها، بما ورد في اللغات السامية، حيث يرى أن النظر في اللغات السامية، يدل على أن أصل (ليس) يدل على عدم الوجود،

---

(١) انظر: المقتضب، المبرد ٨٧/٤، ١٩٠، الإنصاف في مسائل الخلاف، مسألة ١٨، ١٦٠/١-١٦٤.

(٢) انظر: الفعل زمانه وأبنيته ٦٥.

(٣) الفعل زمانه وأبنيته ٦٥.

(٤) انظر ٢١١/٦، تاج العروس-الزبيدي ٢٤٤/٤، ٢٤٥.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ففي الآرامية مادة (ايث) حيث تفيد الوجود، وعند تركيبها مـــع (لا)، أصبحـت (لا أيث)، أي عدم الوجود.

والأمر نفسه في العبرانية، حيث مادة (ايش)، بمعنى الوجود، وعند تركيبها مع (لا)، أصبحت (لا ايش)، بمعنى عدم الوجود، حيث يرى السامرائي علاقة بين هذين التركيبين، في الآرامية والعبرانية وبين تركيب (لا شيء) في العربية، الذي يعنـــي عدم الوجود، وهذا التركيب قد قوي على طريقة النحت فصارت (ليس). (١)

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

---

(١) انظر: الفعل زمانه وأبنيته ٦٦.

## ظن وأخواتها

ذهب الكوفيون إلى أن المفعول الثاني لـ (ظننت)، نصب على الحال، وذهب البصريون إلى أن نصبه نصب المفعول، لا على الحال، [1] وذهب الفريقان المذهب نفسه في خبر (كان)، [2] نحو:"ظننت الأمرُ سهلاً" و "كان الأمرُ سهلاً".

ولم يشر السامرائي إلى رأيه في هذه المسألة صراحة، بيد أن فحوى كلامه، يوحي بقبوله رأي البصريين، في نصب خبر (كان)، والمفعول الثاني لـ (ظن) على المفعولية، وليس على الحال.[3]

**التعليق:**

"ظن وأخواتها" أفعال تنصب مفعولين، وقد تنصب (ظن) مفعولاً واحداً إذا كانت بمعنى (اتَّهم)، نحو، ظننت زيداً، اي: اتهمته، ومنه قوله تعالى:"وما هو على الغيب بظنين"[4] أي: بمتهم.

وقد يفصل بين (ظن) ومفعوليها، فاصلٌ، [5] يبطل عملها فيقال بالتعليق. فالتعليق هو إبطال عمل (ظن) وأخواتها في اللفظ دون التقدير، لاعتراضٍ ماله صدر الكلام، بينها وبين معموليها، [6] نحو قوله تعالى:"ولقد علموا لمنِ اشتراه ماله في الاخرة من خَلاق".[7]

والسامرائي ذهب إلى أن مسألة "التعليق" كانت بأثر من حرص النحويين على مسألة العامل والعمل، ولأنهم وجدوا أن (ظن وأخواتها)، غير عاملة، مما حدا بهم

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري ٨٢١/٢.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري ٨٢١/٢.

(٣ ) الفعل زمانه وأبنيته ٥٦.

(٤) التكوير ٢٤.

(٥) انظر: شرح ابن عقيل ٤٣٨/١، شذور الذهب، ابن هشام ٣٦٥-٣٦٨.

(٦) شرح شذور الذهب، ابن هشام ٣٦٥.

(٧) البقرة ١٠٢.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

إلى التأويل والتعليل المعهود فيهم، [1] لحلّ ما يشكل عليهم، من خروج على القاعدة التي قرروها.

ويوجه السامرائي مجيء مفعولي (ظن) على الرفع، بأنهما مسند ومسند إليه، ليس إلاّ. [2]

وأعتقد أن نظرية العامل ذات دور كبير في إيجاد ما أسماه النحاة بـ (التعليق)، فأفعال (الظن)، عاملة في مفعولين، وتنصبهما معاً كمفعولين، بيد أن وجود المفعولين في حالة الرفع، دفع بهم إلى مسألة تعليق عمل الفعل في لفظ المفعولين كون الحركة الإعرابية لا توافق ما قرروه من قواعد بشأنها، وابقاء عمل الفعل في التقدير، نحو: ظننت لزيدٌ قائمٌ، و (زيدٌ قائمٌ) جملة اسمية في محل نصب، سدّت مسدّ مفعولي (ظنّ).

إن ما ذهب إليه النحاة، قائم على تفسير الحركة الإعرابية، بخاصة تلك التي خالفت ما وضع لها من معايير، اثبتها النحاة، بناء على استقراء غير كاف للكلام الفصيح، فما خالف القاعدة، يرمونه بالضرورة، أو الشذوذ، أو بأنه لغة من لغات العرب، وسبيلهم في ذلك، رغبتهم في الإحاطة بالنصوص الفصيحة كلّها التي استقروها من كلام العرب، وتفسيرها وتعليلها، فالنحو عندهم الإعراب.

ومن هذا الباب تقدير النحاة لقول أبي تمام:

**كَذَاك أدّبتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي  أنّي وَجَدْتُ (مَلاكُ الشيْمةِ الأدبُ)[3]**

حيث قدروا وجود (لام ابتداء) محذوفة، نحو: (لمَلاكُ) مع بقاء حكمها، وإنني إذ أؤكد جازماً أن الشاعر لم يدرْ بخلده وجود اللام وأنه تخلّص منها بالحذف لاستقامة الوزن، إنما هي نصوص فصيحة، وكان الواجب توصيفها كما وردت دون زيادة وتكلّف. نحو: ظننت لزيدٌ قائمٌ.

---

(١) انظر: النحو العربي، نقد وبناء ٨٩.

(٢) النحو العربي، نقد وبناء ٨٩.

(٣) انظر : شرح ابن عقيل ٤٣٧/١، الأشباه والنظائر، السيوطي ١٥٤/٢.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وأرى أن توجيه السامرائي، هو من الصحيح، بقوله: وكان الأصوب أن يقال: أن (لزيدٌ قائمٌ)، مسند إليه ومسند، ويُكتفى بذكر أنهما اسمان مرفوعان، لأنهما مبتدأ وخبر".(١)

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(١) النحو العربي، نقد وبناء ٨٩.

## نموذج: مسند مبني للمجهول +مسند إليه

تمتاز العربية بسعتها وقدرتها على إنشاء النظم بأشكال متعددة، فتلجأ أحياناً إلى الحذف، وأحياناً إلى الزيادة، وفي أخرى، تلجأ إلى نيابة شيء عن شيء، وهذا يشمل الأسماء والأدوات على السواء.

وبناء الفعل للمجهول من أساليب العربية، التي تقوم على حذف ركن أساسي من الجملة الفعلية الخبرية، وهو الفاعل، وإنابة ألفاظ أخرى منابه من مخصصات الإسناد كالمفعول والظرف والمصدر والجار والمجرور.

**مفهومه:**

لم يصرّح سيبويه بمصطلح "البناء المجهول، ونيابة الفاعل" وإنما أشار إليه، في حديثه عن المفعول الذي تعداه فعله إلى مفعول، قال:"وإن شئت قصمت وأخرّت، فقلت:كُسِي الثوبَ زيدٌ، وأُعطِيَ المالَ عبدُالله، كما قلت: ضرب زيداً عبدُالله، فأمره في هذا كأمر الفاعل".(١)

ويُجمل ابن يعيش في شرح المفصل مفهوم الفعل المبني للمجهول، بأنه:"هو ما استغني عن فاعله، فأقيم المفعول مقامه، وأسند إليه معدولاً عن صيغة (فَعَل) إلى (فُعِل)، ويسمى فعل ما لم يسمّ فاعله".(٢)

وعموماً، فإن بناء الفعل للمجهول، كما هو في رأي النحاة العرب، يكون بوضع صيغة معدولة عن صيغة الفعل الأصلي، نحو (فُعِلَ) من الثلاثي الماضي (فَعَل)، و (يُفْعَل) من غير الثلاثي الماضي، وما يتبع ذلك من نظائر، نحو: استُفْعِل، "تُفُعِّل" و "فُوعِل" وغيرها.

**السامرائي والمبني للمجهول:**

تناول السامرائي "بناء الفعل للمجهول" ونائب الفاعل من جانبين:

١- المصطلح النحويّ، ويشمل: الفعل المبني للمجهول+نائب الفاعل.

---

(١) الكتاب ٤٢/١.

(٢) شرح المفصل ٦٩/٧



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٢- الإسناد في الأفعال المبنية للمجهول في نموذجين:

**نموذج: فعل مبني للمجهول+نائب فاعل (أصله مفعول به).**

**نموذج: فعل مبني للمجهول + نائب فاعل**

(أصله ليس مفعولاً به: ظرف أو مصدر أو "جار ومجرور").

**المصطلح النحويّ:**

(نائب الفاعل) و (الفعل المبني للمجهول):

يظهر مصطلح "البناء للمجهول" واضحاً، في كلام النحاة، عند حديثهم عن إنابة المفعول أو الظرف أو "الجار والمجرور" عن الفاعل الذي حذف، وعُدِّل فعله إلى صيغ البناء للمجهول نحو فُعِل، و يُفعَل ونظائرهما.

**السامرائي:** ذهب إلى [١] أن مصطلح "البناء للمجهول" جاء نتيجة لما تواضع عليه النحو العربي، فيما يتعلق بتقسيم الجملة العربية إلى فعلية واسمية، فالجملة الفعلية ما تصدّرت بفعل، وكل فعل لا بدّ له من فاعل، كي تكتمل علاقة الإسناد بين طرفيها.

ولمّا كان الفعل على صورة البناء للمجهول، وفاعله غير معلوم، ذهب النحاة إلى مصطلح "البناء للمجهول" لتتم الجملة الفعلية مجدداً بين الفعل وبين ما ناب عن الفاعل الحقيقي.

وذهب السامرائي إلى أن "النيابة عن الفاعل" لا تتصل بشيء من الدلالة، ولكنها تقتضي رفع الاسم، بعد بناء الفعل للمجهول. [٢]

وقول السامرائي هذا، قائم على أن "النائب عن الفاعل" كونه مرفوعاً يقوم مقام الفاعل، في الاصطلاح النحوي، وليس في الدلالة على حقيقة موقعيته في المعنى، أو حصول الحدث من الفعل الذي سموه بالمبني للمجهول.

---

(١) من سمة العربية ٧٩.

(٢) من سمة العربية ٧٩.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

إن إبدال مصطلح "الفعل الذي لم يسمّ فاعله" بـ "الفعل المبني للمجهول "أكثر دلالة، وشمولية، كما يرى السامرائي. [1] وكذلك فالسامرائي والنحاة القدامى على وفاق في هذه المسألة.

**نائب الفاعل:**

قصر النحاة، ما ينوب عن الفاعل، على أشياء مخصوصة، منها:

- المفعول به: وهو الأصل.

قال تعالى: "قُتل الخرّاصون"[2]. وقال الشاعر

**ظُلِمَتْ حَاجَتِي فَلاَذَتْ بِحَقْوِيـ كَ فأسْلَمتُها لِكَفِّ القَضَاءِ** [3]

- الظرف المتصرف المختصّ الملفوظ به:

مثال: صيم رمضان.

- الجارّ والمجرور:

قال تعالى:"ولمّا سُقِط في أيديهم".[4]

- المصدر المتصرف المختصّ بصفة أو غيرها:

قال تعالى:"فإذا نُفِخَ في الصور نفخةٌ واحدةٌ".[5]

**نائب الفاعل للفعل اللازم المبني للمجهول:**

للنحاة في هذه المسألة، اتجاهان:

فأما واحد فعلى افتراض وجود نائب فاعل لكل فعل لازم مبني للمجهول، وهو ضمير المجهول، ومستتر في الفعل نفسه، وعلى هذا جلّ النحاة، وعلى رأسهم

---

(١) من سعة العربية ٧٩.

(٢) الذاريات ١٠.

(٣) ديوان الشعر العربي، أدونيس ٢/٢٧٧، والبيت لابن الرومي.

(٤) الأعراف ١٤٩.

(٥) الحاقة ١٣.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الكسائي وهشام اللخمي، فقد ذكرا أن نائب الفاعل في الفعل اللازم المبني للمجهول، هو ضمير المجهول. (١)

وأما اتجاه آخر، فعلى تفريغ الفعل اللازم من نائب الفاعل، في حالة بناء الفعل اللازم للمجهول، نحو: نِيمَ، وجُلِس، وذُهِبَ..ورأس هذا الفريق الفراء(٢).

والسامرائي يرى أن النحاة كانوا في اضطراب عند تناولهم بناء الفعل اللازم للمجهول، المكتفي بفاعله، وهذا الاضطراب متأت من عدم قدرتهم على بناء بعض أبنية الأفعال اللازمة للمجهول، نحو:"فني" و "زال"، بسبب امتناع نيابة ما بعد الفاعل عن الفاعل. (٣)

ويعدّ السامرائي الجمل الفعلية، المصدّرة بفعل لازم مبني للمجهول، يعدّها جملاً غير مقصود بها الإسناد، وإن كانت فعلية، لأن المراد فيها تقرير الحدث والإعراب عنه، ليس غير. (٤)

والسيوطي قد أشار في همع الهوامع إلى أن هناك اختلافاً في إسناد الفعل اللازم المبني للمجهول، وأن أصح هذه المذاهب هو المنع، فلا يكون هناك فاعل أو نائب فاعل. (٥)

**نائب الفاعل للفعل المتعدّي:**

ذهب جمهور النحاة إلى أن المفعول، هو نائب الفاعل، للفعل المتعدي المبني للمجهول.

– قال تعالى:"وقُضيَ الأمرُ"(٦) والتقدير: قضى اللهُ الأمرَ.

---

(١) همع الهوامع، السيوطي ٢/٢٦٥،٢٧١.

(٢) همع الهوامع ٢/٢٦٥، ٢٧١.

(٣) من سعة العربية ٨٠.

(٤) الفعل زمانه وأبنيته ٩٥.

(٥) همع الهوامع ٢/٢٧٢.

(٦) البقرة ٢١٠.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وأوضح الفراء أنه إذا اجتمع المفعول به مع الجار والمجرور أو الظرف، فالذي ينوب عن الفاعل هو المفعول به، فإن بقي المفعول منصوباً، كان النائب عن الفاعل مضمراً مقدراً، من مصدر الفعل المبني للمجهول.

فقد قرأ بعض القراء قوله تعالى:"ليُجْزَى قوماً بما كانوا يكسبون"(١)

فالتقدير: ليُجزَي ذلك الجزاءُ قوماً(٢)

ونسب للأخفش قولان:

أجاز في الأول أن ينوب عن الفاعل، غير المفعول به، تقدّم المفعول أو تأخر.

وأجاز في الثاني نيابة المصدر أو الظرف، إذا وصفا وتقدّما على المفعول به، وتابعه الكوفيون في القول الأول، بل ذهبوا إلى أن نيابة الجار والمجرور أولى، فقد قرئت هذه الآية.

"لولا نُزّل على القرآن"،(٣) بنصب "القرآن".(٤)

وقد قال الشاعر:

**وَلَوْ وُلِدَتْ قُفَيْرَةُ جَرْوَ كَلْبٍ ... لَسُبَّ بِذَلِكَ الجَرْوِ الكِلَابَا**(٥)

وبيّن المبرد أنه إذا اجتمع المفعول به مع المصدر، فالنائب عن الفاعل هو المفعول به، ولا يجوز أن ينوب المصدر في مثل هذه الحال، وينوب المصدر أو الظرف، إذا اجتمعا مع الجار والمجرور، نحو: سِيرَ بزيد سيرٌ شديد، و (سِيرَ به يومان)، و (مُضِيَ به فرسخان). (٦)

وأجاز ثعلب أن تقع الجملة موقع نائب الفاعل، نحو: حُقّ لزيدٍ يغضبُ، فجملة" يغضب" في محل رفع نائب فاعل. (٧)

---

(١) الجاثية ١٤.

(٢) معاني القرآن ٤٦/٣، ٢١٠/٢.

(٣) الفرقان ٣٢.

(٤) شرح الكافية ٨٥/١، همع الهوامع ٢٦٥/٢، ٢٦٧.

(٥) شرح المفصل ٧٥/٧ جرير يهجو الفرزدق.

(٦) المقتضب ٣٣٢/٤.

(٧) مجالس ثعلب ٣٨٤/١.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

**السامرائي:** يرى أن المفعول به، هو من يقوم مقام الفاعل، وينوب عنه، إذا كان الفعل المبني للمجهول متعدياً، كقوله تعالى:"وغِيضَ الماءُ"(١) والتقدير: غاض اللهُ الماءَ، وأن المصدر والظرف و"الجار والمجرور"، لا تنوب عن الفاعل، لأن الجملة تصبح في حكم غير إسنادي(٢) لأن الإسناد يقوم على اتصاف المسند إليه بالمسند.

**الإسناد في الأفعال المبنية للمجهول:**

ترتكز الجملة العربية، الفعلية منها والاسمية، على ركني إسناد، ركن خبري وهو المسند، وركن اسمي وهو المسند إليه، وتبعاً لذلك، تكون الجملة إسنادية، بإسناد أحد الركنين إلى الآخر، واتصافه به.

وكان ابن جني قد صرّح بعلاقة الإسناد في تكوين الجملة، فقال:"والكلام هو المركب من كلمتين، أسندت إحداهما إلى الأخرى،...ويسمى الجملة".(٣)

والأمر نفسه، عند "الجرجاني" في دلائل الإعجاز، حيث قال:"أنه لا يكون كلام من جزء واحد، وأنه لا بدّ من مسند ومسند إليه".(٤)

* وقد كان من أمر السامرائي، في هذا المقام، أن تناول فكرة الإسناد، وتحديداً في باب "المبني للمجهول" كون الفعل يشكل ركناً أساساً فيه، وكان تناوله وفق منظورين:

* إسناد الفعل المبني للمجهول إلى نائب فاعل (أصله مفعول به).
* إسناد الفعل المبني للمجهول إلى نائب فاعل (ليس أصله مفعولا به).

---

(١) هود ٤٤.

(٢) انظر: الفعل زمانه وأبنيته ٩٥.

(٣) الخصائص ٣٢/١، شرح المفصل ٢٠/١.

(٤) دلائل الإعجاز ٤٧.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

**نموذج: فعل مبني للمجهول + نائب فاعل (أصله مفعول به): كقول الشاعر :**

**مَجْلِسٌ يُنْسَبُ السُّرُورُ إليهِ بِمُحِبٍّ، رَيْحَانُهُ ذِكْرَاكِ**[1]

يذهب السامرائي إلى أن إسناد الفعل المبني للمجهول إلى نائب الفاعل، مما أصله مفعول به، هو من باب إسناد الفعل إلى فاعله حقيقة، لأن الفاعل ونائب الفاعل-برأيه-سواء.[2]

وما ذهب إليه السامرائي قائم على مقارنة بناء الفعل المبني للمجهول ونائب الفاعل بأفعال مبنية للمعلوم، تقوم بوظيفتها النحوية كتلك التي تقوم بها الأفعال المبنية للمجهول.

ويوازن السامرائي بين أبنية الأفعال، المبنية للمجهول والمبّنية للمعلوم على النحو التالي: [3]

نمط (١): فعل مبني للمجهول+(فاعل مجهول)+نائب فاعل

:كُسِرَ+( )+زيدٌ

نمط (٢): فعل مبني للمعلوم+فاعل معلوم

**انْكَسرَ + زيدٌ**

نمط (٣): فعل مبني للمعلوم+فاعل معلوم

**(جُنَّ، حُمَّ)+زيدٌ**

نمط (٤): فعل مبني للمعلوم+فاعل معلوم

**:تكسَّرَ+ زيدٌ**

نمط (٥): فعل مبني للمعلوم+فاعل معلوم

**:سَقَطَ + الجدارُ**

**:ماتَ + زيدٌ**

السامرائي: يرى أن نائب الفاعل في (نمط١)، ليس فاعلاً حقيقة، تماماً، كالفاعل في بقية الأنماط، حيث أنه فاعل في الاصطلاح النحوي فقط، وليس حقيقة،

---

(١) ديوان الشعر العربي، أدونيس ١٣٤/٢، والبيت منسوب العباس بن الأحنف.

(٢) الفعل زمانه وأبنيته ٩٣.

(٣) هذه الأمثلة، مما استعمله السامرائي في معالجته هذه المسألة، لتيسير فهمها.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ولكن الفاعل في الأنماط (٢، ٣، ٤، ٥) اتصف بالفعل اتصافاً لازماً، وكأن الفعل قد صدر منه. (١)

واتصاف نائب الفاعل بالفعل المبني للمجهول، يشكل تركيباً جملياً من الجمل الفعلية، التي تعدّ خبريّة، وتقتضي توافر ركني الإسناد، فالفعل المبني للمجهول مسند، ونائب الفاعل مسند إليه، قياساً إلى وظيفة نائب الفاعل في الجملة، ووظيفة الفعل المبني للمجهول التي لا تختلف عن وظيفة أبنية أخرى للفعل، نحو:

**انفعَلَ و "تفعّل"** وما جاء من الأفعال المبنية للمعلوم على صيغة المبني للمجهول، نحو: **جُنّ و "حُمّ"**.

وقد سبق النحاة السامرائي، في المساواة بين الفاعل، ونائب الفاعل في الجمل الفعلية.

فقد ذكر سيبويه ذلك، بقوله:"هذا باب الفاعل الذي لم يتعدّ فعله إلى مفعول، والمفعول الذي لم يتعدّ فعل الفاعل، ولا تعدّى فعله إلى مفعول آخر، فالفاعل والمفعول في هذا سواء، يرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل، لأنك لم تشغل الفعل بغيره، وفرّغته له، كما فعلت ذلك بالفاعل".(٢)

وإلى مثل قول سيبويه، نصّ شارح الكافية، بقوله: إن ما يسمى بالنائب عن الفاعل، عند عبد القاهر والزمخشري فاعل اصطلاحاً. (٣)

وذهب ابن يعيش ايضاً إلى أن الحديث عن نائب الفاعل، كالحديث عن الفاعل، ففيه تمام الفائدة، ويحسن السكوت عليه. (٤)

إن ما ذهب اليه السامرائي، ومن سبقوه، يؤكد توافر الإسناد في الجمل الفعلية المصدّرة بأفعال مبنية للمجهول، كونها جملاً خبرية، اتصف فيها نائب الفاعل بفعله، كاتصاف الفاعل في الاصطلاح النحوي، بفعله، وإن لم يكن فاعلاً حقيقة، وهذا

---

(١) الفعل زمانه وأبنيته ٩٤.

(٢) الكتاب ١٤/١.

(٣) شرح الكافية، الرضي الاستراباذي ٧١/١.

(٤) شرح المفصل ٦٩/٧.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الاتصاف أعطى تمام الفائدة، وخبراً يحسن السكوت عليه، لتوافر ركني الإسناد من ناحية وظيفية.

وتتضح فكرة الإسناد في الأفعال المبنية للمجهول، من خلال التراكيب النحوية الفصيحة، التي وردت فيها وارتباطها بالأفعال المبنية للمعلوم ضمن اتساق واضح، في الاستعمال، لا يظهر فيه ثمة اختلاف بين البناء للمجهول والبناء للمعلوم.

فالسامرائي يؤكد وجود الأسناد بين الفعل المبني للمجهول ومرفوعه، تماماً، كالأفعال المبنية للمعلوم، وفي هذا هو موافق لما قررّه النحاة من مساواة الفاعل بنائب الفاعل، من حيث الاصطلاح النحوي.

والسامرائي يخالف النحاة، في حقيقة الفعل الذي لم يسمّ فاعله، والذي أسماه النحاة بالفعل المبني للمجهول، المعدول عن غيره.

وجوهر الرأي عند السامرائي، أنه يعدّ الفعل المبني للمجهول، بناء كسائر أبنية الفعل، ويصار إليه في حالة وقوع الفعل على الفاعل واتصافه به، كأنه صادر منه،[1] وأن الفعل الذي أسماه النحاة بـ (المبني للمجهول)، ليس إلا بناء من أبنية الفعل.[2]

ورأي السامرائي هذا، قائم على استعمال الفعل المبني للمجهول، في التراكيب النحوية، على شاكلة الأفعال المبنية للمعلوم، وفق الأنماط التالية:

**نمط: فعل مبني للمجهول+ مرفوعه + الفعل نفسه مبنياً للمعلوم مفسّراً:**

**: أُسِرَ+ذؤابٌ+ (أَسَرَه مُرَّةُ).** [3]

حيث ورد الفعل (أَسَرَ)، مبنياً للمجهول ومبنياً للمعلوم في السياق نفسه، فالمبني للمجهول جاء للإعراب عن الحدث تماماً، كالمبني للمعلوم، الذي أعرب عن الحدث، إضافة إلى ذكر الفاعل ممن وقع منه الحدث، فجاء الفعل المبني للمعلوم مفسّراً للفعل المبني للمجهول، لتأكيد وقوع الحدث أولاً، ثم تبيان من وقع منه الحدث.

---

(١) انظر: الفعل زمانه وأبنيته ٩٤.

(٢) الفعل زمانه وأبنيته ٩١.

(٣) الفعل زمانه وأبنيته السامرائي ٩٦.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

**نمط: فعل مبني للمجهول + مرفوعه + (فعل مبني للمعلوم مفسّر، من معنى المبني للمجهول).**

**: قُتِلَ + النعمانُ + (رماهُ رجلٌ من أهل اليمن).** (١)

فقد جاء الفعل المبني للمعلوم، من معنى الفعل المبني للمجهول،(فالرمي) من نوع (القتل) وأسبابه، فجاء الفعل المبني للمجهول لتقرير الحدث(القتل) وهو العنصر المهم في الجملة، ومن ثم كان الإعراب عن فاعل الحدث، الذي جاء بصورة ليست بقيمة الحدث عند بناء الفعل للمجهول.

**نمط: فعل مبني للمجهول + مرفوعه+ (سياق مبني للمعلوم):**

**قال تعالى:" إذا السماءُ انفطرتْ، وإذا الكواكبُ انتثرتْ، وإذا البحارُ فُجِّرَتْ، وإذا القبورُ بُعثِرتْ،علمتْ نفسٌ ما قدَّمت وأخَّرتْ"**(٢)

إن سياق الآيات الكريمة تؤكد دلالة الفعل المبني للمجهول، كتلك الدلالة في الفعل المبني للمعلوم، فعطف الجملة على الجملة يكون فيه المعطوف والمعطوف عليه من باب واحد في التركيب النحوي، إضافة إلى تساوي دلالات المعاني فيهما.

فالفاعل في الآيات الكريمة السابقة معلوم وهو(الله)، ولم يظهر في التركيب، ليس جهلاً به، أو غير ذلك، لأن مثل هذه الأفعال العظيمة، يحبّذ فيها إظهار الفاعل، بيد أن تلك الآيات وردت للتعبير عن أحداث معينة، تؤدي أغراضاً مخصوصة، نحو: انفطار السماء، وانتثار الكواكب، وتفجير البحار، وبعثرة القبور.

إن ما سبق، من أنماط سياقية، قد جعل السامرائي، يأخذ بفكرة اعتبار بناء الفعل للمجهول، بناءً كسائر أبنية الفعل، حيث يرى أن بناء (فُعِلَ) بناء خاص من أبنية الفعل، نظير بناء (انفعَلَ) و (افتعَلَ) و (تفعّلَ)، حيث لا يرد فيها ظهور الفاعل حقيقة، سوى الفاعل في الاصطلاح النحوي، (٣) لأن الغرض من هذه الأبنية

---

(١) نقائض جرير والفرزدق ١٥١.

(٢) الانفطار ١،٢،٣،٤،٥.

(٣) من سمة العربية٨٢.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الإعراب عن الحدث، كما في قوله تعالى:"فالذين هاجروا وأُخْرِجُوا من ديارهم وأُوذوا في سبيلي".(١)

فالفعل (أُخْرِجوا)، جاء للتعبير عن حدث الإخراج، والفعل (أوذُوا) للتعبير عن (الإيذاء)، دون أهمية لمعرفة من وقع منه حدث الإخراج أو الإيذاء، وإلا لجاء الفعل (هاجروا) مبنياً للمجهول أيضاً. فهم لم يهاجروا برغبتهم، وإنما هُجّروا بسبب الإيذاء وغيره.

ومنه قوله تعالى:"وما أوتي النبيّون من ربهم".(٢)

فالغرض هو بيان الإيتاء، والإعراب عن الحدث.

فالسامرائي، يرى أن ما كان مفعولاً في الأصل، قد أصبح فاعلاً في الاصطلاح النحوي، كما رأى بعض النحاة؛ فابن يعيش يفسّر جملة: أُعطِيَ زيدٌ درهماً، بأن (زيد) وإن كان مفعولاً حقيقة، إلا أنه فاعلٌ، لأنه (آخِذٌ) للدرهم، فصار كالفاعل تماماً، ونحو: كُسِيَ زيدٌ ثوباً، فـ (زيدٌ) مفعول على الأصل، لكنه فاعل، بمعنى (مُكْتسٍ) أي هو المكتسي بالثوب.(٣)

**نموذج: فعل مبني للمجهول + نائب فاعل (أصله ليس مفعولاً به: ظرف، مصدر، "جار ومجرور").**

نحو: سِيْرَ بزيدٍ، سيرَ سيرٌ شديدٌ، جُلِسَ عندك.

أجاز النحاة مجيء الظرف، أو المصدر، أو "الجار والمجرور" نيابة عن الفاعل، عند بناء" الفعل للمجهول"، ويكثر ذلك في الأفعال اللازمة، ويقلّ في الأفعال المتعدّية كقوله تعالى : "كنتم خير أمة أُخْرِجَتْ للنّاس".(٤)

فقد ذكر سيبويه، أن مصدر الفعل ينوب عن فاعله(٥)، نحو: : سِيْرَ عليه سَيْرٌ

---

(١) آل عمران ١٩٥.

(٢) البقرة ١٣٦.

(٣) شرح المفصل ٧٧/٧.

(٤) آل عمران ١١٠.

(٥) الكتاب ١١٧/١.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وذكر أن الظرف المتمكن في التصرّف ينوب كذلك عن الفاعل[١]، نحو:
صِيدَ عليه يومان
وأن "الجار والمجرور" ينوب عن الفاعل.لأن الفعل يشتغل به[٢]، نحو:
ضُرِبَ به ضرباً ضعيفاً
"فإذا نُفِخَ في الصور نفخةٌ" واحدةٌ".[٣]

وذهب المبرد إلى أن المصدر أو الظرف ينوبان عن الفاعل، إذا اجتمعا مع الجار والمجرور، نحو: سِيرَ بزيد سيرٌ شديد، و(سِيرَ به يومان) و ( مُضِيَ به فُرْسخان).[٤]

وذهب البصريون إلى أنه إذا اجتمع الظرف و "الجار والمجرور" والمصدر، دون المفعول به، جاز في كل واحد منهما، أن يكون نائب الفاعل. [٥]

وأجاز الأخفش والكوفيون كون نائب الفاعل، ظرفاً غير متصرّف، نحو: جُلِس عندك، و (سِيرَ عليه سَحَر)، وخالفهم البصريون. [٦]

السامرائي يرى أن إطلاق مصطلح نائب الفاعل، على" الجار والمجرور، والظرف والمصدر، هو إطلاق، لا يمتّ لحقيقة التركيب النحوي العربي، فالظرف يظلّ ظرفاً، ولا يتجاوز حدود الظرفية كي يرتفع ارتفاع الفاعل[٧] وكذلك "الجار والمجرور" والمصدر، فكل منها له دوره في التراكيب النحوية، ولا يصلح أن ينوب مناب الفاعل، وهو ركن إسنادي، لا يصلح الكلام إلا به، على نقيض من الظرف والمصدر، و "الجار والمجرور"، التي تعدّ أدوات وتتمات في التراكيب، من باب الفضلة، وليس من باب العمدة.

---

(١) الكتاب ١/١١٤، ١١٧.
(٢) الكتاب ١/١١٧.
(٣) الحاقة ١٣.
(٤) المقتضب ٤/١٦٩.
(٥) همع الهوامع- السيوطي ٢/٢٦٩.
(٦) همع الهوامع- السيوطي ٢/٢٦٩.
(٧) من سعة العربية ٨٠.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويبين السامرائي أسباب، اعتماد النحاة على القول بإنابة الظـــرف والمصـــدر و"الجار والمجرور" مناب الفاعل، بالآتي:

- أن النحاة يرتكزون على التـــأويل والتعليـــل، المرتبـــط بنظريـــة العـــامل؛ ومحاولاتهم لتفسير كل ما سمع، وما لم يُسمع. (١)

- أن النحاة قد اصطنعوا أمثلة كثيرة، غير واردة في فصيح كلام العـــرب،(٢) ليتسنى لهم شمول معايير اللغة وضوابطها.

ويخلص السامرائي إلى أن الجملة الفعلية المكّونة من فعل لازم مبني للمجهول، وما ينوب عن فاعله كالظرف أو المصدر أو "الجار والمجرور"، هي جملة فعلية، لم يقصد بها الإسناد وإنما غرض التركيب فيها، لتقرير الحدث والإعراب عنه. (٣)

وما يذهب إليه السامرائي، شبيه بما نصّ عليه السيوطي في "همع الهوامع"من قول الكسائي وهشام، اللذين يريان أن نائب الفاعل في الفعل اللازم المبني للمجهول، هو ضمير المجهول؛ وقول الفراء الذي يرى فيه، أن الفعل فارغ لا ضمـــير فيـــه، نحو: نِيمَ وجُلِسَ، وذُهِبَ. (٤)

**وبعد:**

فلقد كان تناول السامرائي لمسألة "بناء للمجهول" من خـــلال طبيعـــة اللغـــة، وتراكيبها النحوية، التي تتعلق ببناء الجملة بعامة، والجملة الفعلية بخاصـــة. حيـــث انتهى إلى:

- أن البناء للمجهول طريقة في التعبير، تؤدي غرضاً معيناً، وهو الحدث، وليـــس للجهل بالفاعل، أو العلم به، إلى آخر ما ذكر النحاة من أسباب.
- عدّ البناء للمجهول، بناء خاصاً، قائماً بذاته، وتلزم إضافة بناء (فُعِلَ) إلـــى أبنيـــة الفعل الثلاثي الأخرى، نحو: فَعَل، فَعُلَ، فَعِلَ.
- اعتبار بناء (فُعِلَ) نظيراً تاماً لبناء (افتعل) و (انفعل) و (تفعّل).

---

(١) الفعل زمانه وأبنيته ٩٦.

(٢) من سعة العربية ٨٥.

(٣) الفعل زمانه وأبنيته ٩٥.

(٤) همع الهوامع ٢/٢٦٥، ٢٧١.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- أن المبني للمجهول لم يبق منه شيء في العربية المعاصرة، وقد عُدل عن استعماله، إلى استعمال ما يسمى بالمطاوع، فيقال (انهزمَ)، ولا يقال: (هُزِمَ).
- اعتماد البناء للمجهول، من الأفعال المتعدية، التي تندرج تحت التراكيب الإسنادية، لاتصاف نائب الفاعل بفعله، كاتصاف الفاعل الحقيقي بفعله، ولا فرق بين الفاعل حقيقة، وبين الفاعل في الاصطلاح النحوي، وما أثبته السامرائي من شواهد يدلّ على ذلك.
- اعتماد البناء للمجهول من الأفعال اللازمة، مما لا يندرج تحت التراكيب الإسنادية، لافتقارها إلى ركن أساس من أركان الإسناد، وهو المسند إليه.
- أن الظرف والمصدر و "الجار والمجرور" لا يمكن أن تنوب عن الفاعل، وترتفع ارتفاعه، وليس بأيدينا شواهد عملية، غير تلك المكررة في الكتب النحوية.

وثمة قبولية لما ذهب إليه السامرائي بشأن المبني للمجهول، وبعض من آرائه قد سبق إليها أصلاً، ومذكورة عند النحاة القدامى، فابن يعيش نفسه، يصرّح بقوله:"ومنهم من يقول أن هذا الباب أصل قائم بنفسه، وليس معدولا عن غيره".(١)

ثم إن انتقال الفعل المبني للمجهول من (متعدٍّ إلى ثلاثة مفاعيل) إلى مفعولين، ومن مفعولين إلى مفعول واحد، ومن (متعد إلى مفعول واحد) إلى فعل بحكم اللازم، كل هذا الانتقال والحذف، ليس غريباً عن اللغة واتساعها.

فالحذف في البناء للمجهول، شبيه بالزيادة التي تطرأ على فعل لازم، فيتعدّى إلى مفعول واحد، والتي تطرأ على المتعدي لمفعول واحد فيتعدّى إلى مفعولين، وهكذا.

فالعربية ذات بلاغة وإيجاز، وتقوم على إيصال المعنى المراد، ويكون ذلك بالحذف أحياناً، وبالزيادة أحياناً أخرى.

وقد لمح ابن يعيش هذا، عند حديثه عن كيفية بناء الفعل للمجهول من الفعل المتعدي إلى ثلاثة مفاعيل، أو مفعولين، أو مفعول واحد، ومن الفعل اللازم. (٢)

---

(١) شرح المفصل ٧/٧١.

(٢) شرح المفصل ٧/٧٢.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

# الفصل الثالث

## ترجيحات السامرائي في الأساليب النحوية

- أسلوب التعجب
- أسلوب المدح والذم
- أسلوب النداء
- أسلوب الشرط

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

## أسلوب التعجب

تناول السامرائي جملة التعجب ودراستها وتحليلها، وبخاصة التعجب القياسي لا السماعي، وهو التعجب الذي له قوالب شكلية محفوظة، على نسق صيغتي التعجب (ما أفعَلَهُ) و (أفعِلْ بِهِ).

* صيغة (ما أفْعَلَه):

ذهب جمهور النحاة السلف، إلى أن (ما أفعَلَهُ) بمنزلة (شيء أفعَلَهُ)، ودخله معنى التعجب[1] ومثاله، قوله تعالى:"فما أصبَرهمْ على النارِ"[2]

والتقدير: شيءٌ أصبرهم على النار.

وقد نص سيبويه على ذلك بقوله:"هذا باب ما يعمل عمل الفعل، ولم يجر مجرى الفعل، ولم يتمكّن، وذلك قولك: ما أحسنَ عبدالله، ودخله معنى التعجب، وهذا تمثيل ولم يتكلم به، زعم الخليل أنه بمنزلة قولك: شيءٌ به[3].

ونجد ذلك، أيضاً، مُصَرحاً به عند ابن يعيش، في شرح المفصل، فذكر أن جملة التعجب خبرية، لا إنشائية، فقال :"هو خبر محتمل للصدق والكذب، فيصحّ أن يقال في جوابه، صدقت أو كذبت، لأنه في معنى حَسُن زيدٌ جداً"[4].

وعموماً فإن جلّ النحاة السلف، قد ذهبوا ما ذهب إليه سيبويه، في توجيه جملة (ما أفْعَلَهُ) وإعرابها.

وتالياً: إعراب النحاة لصيغة التعجب (ما أفعَلَهُ)، نحو: ما أحسنَ زيداً.

ما: التعجبية، مبتدأ كونها نكرة تامة، بمعنى (شيء).

أحسنَ: فعل ماضٍ جاء لإنشاء التعجب.

الفاعل: ضمير مستتر وجوباً يعود على (ما).

زيداً: مفعول به منصوب، والجملة الفعلية (أحسنَ زيداً) خبر (ما).

---

(١) انظر: الكتاب سيبويه ٧٢/١، شرح المفصل، ابن يعيش ١٤٣،١٤٢/٧. شرح ابن عقيل ١٤٨/٢-١٥٠، أوضح المسالك. ابن هشام ٢٧٣،٢٧٢/٢.

(٢) البقرة ١٧٥.

(٣) الكتاب ٧٢/١.

(٤) شرح المفصل ١٥٠/٧.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

**السامرائي**

وذهب السامرائي إلى أن ما ذكره النحاة عن فكرة الخبرية في جملة التعجب (ما أفعلَه)، لا يمكن أن يكون تفسيراً لتلك الجملة التعجبية، فذلك يخرجها من حيز الجمل الإنشائية، التي تعبّر عن معانٍ خاصة، وانفعالات تعرض للنفس عند الشعور بأمر ما، إلى حيز الجمل الخبرية. (١)

وتالياً، نعرض مزيداً من تفصيلات الظاهرة.

**( ما) التعجبية:**

للنحاة القدامى آراء في توجيه (ما) التعجبية، وإعرابها.

فقد عدّ جمهور نحاة السلف (ما) التعجبية، نكرة تامة بمعنى (شيء)، وهي اسم في محل رفع.

فيما ذهب الأخفش الأوسط، إلى أن (ما) التعجبية، إما موصولة، والجملة بعدها صلتها، والخبر محذوف، والتقدير: الذي أحسنَ زيداً شيءٌ عظيم؛(٢) وإما نكرة ناقصة، وما بعدها صفة، محلّه الرفع، والخبر محذوف، وتقديره: شيء عظيم. (٣)

وذهب الفراء وابن درستويه، إلى أنّ (ما) استفهامية، والجملة بعدها خبر عنها. والتقدير: أيّ شيء أحسنَ زيداً. (٤)

وخالفهما ابن يعيش الذي يرى أن التعجب خبر محض، يحسن في جوابه صدق وكذب، والاستفهام ليس بخبر. (٥)

**السامرائي:**

ذهب السامرائي في كتابه الموسوم بـ (النحو العربي، نقد وبناء)، إلى أن إعراب النحاة لصيغة التعجب (ما أفعلَه)، فيه نظر، بسبب:

---

(١) من أساليب القرآن الكريم ٦٨.

(٢) شرح المفصل. ابن يعيش ١٤٩/٧، شرح الكافية، الرضي الاستراباذي ٣٠٩/٢، ٣١٠، شرح ابن عقيل ١٥٠/٢.

(٣) أوضح المسالك الى الفية ابن مالك. ابن هشام ٢٧٢/٢.

(٤) شرح المفصل ١٤٩/٧، شرح التصريح على التوضيح. الأزهري ٨٧/٢.

(٥) شرح المفصل ١٤٩/٧.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- إن قول النحاة بأن (ما) التعجبية، نكرة تامة بمعنى شيء، ليس إلا تسويغا للابتداء بنكرة. [1] لأن (ما) موغلة في الإبهام، ولا تصلح أن تكون مسنداً إليه (مبتدأ). فتشكل علاقة إسنادية مع فعل التعجب، بوجود طرفي الإسناد، كجملة (قام زيدٌ)و(زيدٌ قائمٌ)، حيث يسند القيام إلى (زيد)، وحسب تفسير النحاة فلا يمكن إدراك طبيعة الإسناد في جملة التعجب الخبرية. [2]
- إن (ما) التعجبية لا تكون موصولة، كما ذهب إليه الأخفش، لأن التقدير يبعد الجملة من معنى التعجب[3]، نحو: الذي أحسن زيداً شيء عظيم، حيث يكون التعجب من شيء آخر مبهم، ولا يكون من (حُسْن زيد) المقصود بالتعجب أصلاً.
- إن ما التعجبية، لا تكون استفهامية، لأن الفرق بعيد وواضح، بين إرادة التعجب وإرادة الإستفهام[4].

**السامرائي:**

ذهب السامرائي في توجيه(ما) التعجبية، إلى أنها أداة للتعجب، في تركيب يحمل معنى التعجب، ولا داعي لتقييدها بإعراب. [5]

وقريب إلى ما ذهب إليه السامرائي، ذلك الذي أشار إليه الكسائي، بقوله: أن (ما) التعجبية، لا محلّ لها من الإعراب. [6]

وقد ذهب نحاة محدثون إلى توجيه (ما) التعجبية.

فالمخزومي عدّ (ما) التعجبية، ما يكنى بها عن غير العاقل، المستعملة في الاستفهام، وتجرّدت منه لملازمتها (أفْعَلَ) في التعجب[7].

---

(١) النحو العربي: نقد وبناء ١٠٧.

(٢) النحو العربي: نقد وبناء ١٠٧، الفعل زمانه وأبنيته ٧٢.

(٣) النحو العربي. نقد وبناء ١٠٧، الفعل زمانه وأبنيته ٧١.

(٤)النحو العربي. نقد وبناء، ١٠٧، الفعل زمانه وأبنيته ٧٢.

(٥) انظر: الفعل زمانه وأبنيته ٧٣، من أساليب القران ٧٠.

(٦) انظر: شرح التصريح على التوضيح، الأزهري ٨٧/٢، همع الهوامع، السيوطي ٥٦/٥.

(٧) في النحو العربي، قواعد وتطبيق ٢١٥.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وذهب عبد السلام هارون[1] إلى أنها (ما) الاستفهامية لأن أبلغ أساليب التعجب ما كان منقولاً عن الاستفهام، ولأن معنى الاستفهام، يغني عن تقدير محذوف، كتقديره في عدّ (ما) موصوفة أو موصولة.

وإنني أميل إلى رأي السامرائي، في عدّه (ما) أداة للتعجب، وليست نكرة تامة أو ناقصة، أو موصولة أو إستفهامية، لاعتقادي، أن (ما) أداةٌ في جملة التعجب التي من باب الإفصاح وفنون القول، ولا يمكن تقييدها بإعراب، يبعد جملة التعجب من المعنى الذي جاءت من أجله.

**(أفْعَلَ) دالة على الزمن:**

ذهب جمهور النحاة إلى دلالة صيغة (ما أفْعَلَهُ) على الزمن، ولكنهم اختلفوا في تعيين حدود الزمن، وأكثرهم على أنها دالة على الحاضر.

فقد ورد في همع الهوامع للسيوطي، أن التعجب في (ماأفْعَلَهُ) يدل على الزمن الحاضر، ويجوز التعجب من الماضي، ولكنه لا يكون من المستقبل، وما جاء، وفيه معنى المستقبل، فإنه محمول على التخيل بأنه واقع.[2]

وذهب المبرد إلى أنه يدلّ على الزمن الحاضر دون الماضي[3].أما ابن يعيش فقد قصر دلالة الزمن في (أفْعَلَ) على الماضي، لأن التعجب مدح، والمدح لا يكون إلا بما ثبت وعُرف.[4]

وذهب ابن الحاجب إلى أن زمن التعجب يختصّ بالماضي المستمر.[5]

**السامرائي:**

خالف السامرائي النحاة على اختلاف آرائهم، وذهب إلى أن فعل التعجب (أفْعَلَ) لا يشتمل على أية فكرة زمنية. ويجب ألاّ يقال أنه فعل ماض، لأن تقييده بحدود الزمن باطلٌ وعبثٌ، فالزمن ليس مقصوداً في جملة التعجب، وليس هناك

---

(١) الأساليب الإنشائية في النحو العربي ٨٦.

(٢) انظر: المقتضب، المبرد ١٧٧/٤، شرح المفصل، ابن يعيش ١٤٣/٧،١٤٤.

(٣) همع الهوامع، السيوطي ٦١/٥.

(٤) شرح المفصل ١٥٠/٧.

(٥) الكافية في النحو ٣٠٧/٢.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

معنى لإدراك (المضيّ) في فعل التعجب (أفْعَلَ)، بسبب انصرافه عن عناصر الفعلية إلى إفادة معنى التعجب[1].

فالسامرائي ذهب إلى أن (أفْعَلَ)، بناءً جاء على هذه الصورة، لإفادة التعجب، دون أهمية لإدراك الزمن فيه، أي هو فعل للتعجب لا غير.

**صيغة (أفعِلْ بِه):**

اتفق النحاة على فعليه (أفْعِلْ)، ولكنهم اختلفوا في حقيقته[2] .

فذهب البصريون إلى أن لفظ (أفعِلْ) لفظ الأمر، عُدلت صورته عن (أفْعَـــلَ)، وقبح إسناد صيغة الأمر إلى الاسم الظاهر، فزيدت الباء فـــي الفـــاعل، وصـــارت لازمة.

وذهب الفراء والزجاج وغيرهما، إلى أن (أفْعِلْ) دالٌ على الأمر، فـــي لفظـــه ومعناه، وأن الباء داخلة على المفعول به للتعدية، وقيل، الباء مزيدة للتأكيد.

وعموماً فإن إعراب النحاة لصيغة التعجب (أفعِلْ به)، نحو

أحسِنْ بزيدٍ: هو على الشكل التالي:

أحسِنْ: فعل ماض، جاء على صورة الأمر، لإنشاء التعجب.

الباء: زائدة.

زيد: مجرور لفظاً مرفوع محلاً، فاعل.

**السامرائي:**

أخذ السامرائي على النحاة إعرابهم (أفعِلْ بِه) على الصورة المشـــهورة فـــي النحو. وعدّ إعرابهم خلطاً، للأسباب التالية: [3]

- أن العربية لا تعرف فعلاً ماضياً، جاء على صيغة الأمر غير هذا الفعل.

---

(١) انظر: من أساليب القرآن ٧٠، الفعل زمانه وأبنيته ٧٣.

(٢) انظر: شرح المفصل ١٤٨/٧، شرح الكافية ٣١٠/٢، أوضح المســـالك ٢٥٣/٣، شـــرح التصريـــح علـــى التوضيح ٨٨/٢، همع الهوامع ٥٧/٥-٥٨.

(٣) من أساليب القرآن ٧١.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- أن النحاة حرصوا على مراعاة الشكل في الظاهر؛ ففعل التعجب (أفعِلْ) بسكون الآخر، يشبه فعل الأمر، على الرغم من أن الزمن ليس مقصودا في جملة التعجب، وليس إدراكه بذي قيمة.
- اتفاق معنى المُتَعجَّب منه، في صيغتي التعجب القياسيتين، واختلاف إعرابهما، فمرة يعرب فاعلاً وأخرى مفعولاً به، وسبب ذلك اعتماد النحاة على الشكل، وحركات الإعراب، فكان التقدير والتوجيه.

**صيغة (أفعِلْ بِهِ) في سياق المدح أو الذم:**

تتشارك المعاني في التراكيب النحوية، الخبرية والإنشائية، كما الألفاظ والمفردات تحمل معانٍ متشابهة. قد يغلب أحدها على غيره من المعاني.

والسامرائي ذهب إلى أن التعجب بصيغة (أفعِلْ به) يأتي في سياق المدح، كونها أقرب للمدح منه للتعجب، (١) واستدلّ السامرائي بقوله جلّ وعزّ:"قل اللهُ أعلمُ بما لبثوا له غيبُ السمواتِ والأرضِ، أبصرْ به وأسْمِعْ، ما لهم من دونه من ولـيّ، ولا يُشركُ في حكمِهِ أحداً"(٢) فقد فسّر السامرائي (أبصِرْ بهِ وأسمِعْ) على المدح والثناء، لأنه المقصود، وليس التعجب من الله تعالى، لأن الضمير في (أبصرْ به وأسمع)، عائد على لفظ الجلالة. (٣)

وقد سبق ابن يعيش السامرائي إلى تلمّس المدح في سياق صيغة التعجب (أفعلْ به)، حيث قال:"اعلم أن هذا الفعل منقول من (أفعَل) التي للصيرورة، حين أرادوا المبالغة والمدح بذلك المعنى..". (٤)

ومن النحاة المحدثين، من نتبه إلى مجيء التعجب من (أفعلْ به) في سياق المدح.

فقد أورد عباس حسن، في باب "المدح والذم" قول المتنبي:

---

(١) من أساليب القرآن ٧٣.

(٢) الكهف ٢٦.

(٣) من اساليب القرآن ٧٢.

(٤) شرح المفصل ١٤٧/٧.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فَـأخبِبْ بِـهِ طَالِبَـاً قَهْرَهُـمْ وَأحبِبْ بِـهِ تَارِكَـاً مَـا طَلَـبْ[1]

وأصرح من هذا ما جاء في شعر شوقي:

أَلاَ حَبَّـذَا صُحْبَـــةُ المَكْتَـــبِ وأَحْبِبْ بأيَّامِهَا أحْبِبِ[2]

حيث أكدّ شوقي فكرة المدح والاستحسان في صدر البيت، بصيغـــة التعجـــب (أحبب بأيامها أحبب) في عجز البيت.

**توجيه السامرائي لصيغتي التعجب القياسيتين:**

ذهب السامرائي إلى توجيه صيغتي التعجب (ما أفْعَلَهُ) و (أفْعِلْ به)، نحو: (ما أحسَنَ زيداً) و (أحسِنْ بزيد). على النحو التالي:

**ما أحْسَنَ زيداً:**

ما: أداة للتعجب.

أحسَنَ: فعل التعجب.

زيداً: المتعجّب من حسُنه.

**أحسِنْ بزيد:**

أحسِنْ: فعل التعجب.

بزيدٍ: المتعجّب من حُسنِه.

**وبعد:**

فقد فُسِّر أسلوب التعجب، تفسيرات كثيرة، قامت على مراعاة الشكل والصياغة من جهة، وعلى المصطلح النحوي وقيد الإعراب من جهة ثانيـــة، فعلّلـــوا وأوّلـــوا

---

(١) النحو الوافي ٣٦٨/٣.

(٢) الشوقيات ١٩٩/١.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقدّروا، لأنهم كانوا أمام نصوص فصيحة، ذات معانٍ معينة، ودلالات خاصة، فكان لا بدّ من التفسير، فاجتهدوا وقدّموا ما قدّموه.

وأدرج النحاة أسلوب التعجب، ضمن الجمل الإخبارية، وجعلوا له دلالات زمنية، وأخرجوه من نطاق الإنشاء إلى الخبر.

إن التعجب أسلوب انفعالي، وتعبير قائم بذاته، مكتف بأجزائه، غير مفتقر إلى تقدير إعراب، وهو ذو وظيفة إفصاحية، ينبغي دراسته وضبطه، بعيداً عن تحليله إعرابياً، كالجمل الإسنادية، وتفريغه من الزمن، وإبقاؤه ضمن الجمل الإفصاحية للتعبير عن الانفعالات والشعور، ويجب أن يُدرج التعجب في باب خاص مع غيره من الأساليب الإفصاحية. تحت مسمّى "خالفة".

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

## أسلوب المدح والذّم

يشكل أسلوب "المدح والذمّ" جانباً بارزاً، من جوانب استعمال اللغة العربيـــة، وقد استعملت العرب ألفاظاً مخصوصة، لإفادة "المدح والذم" وهي: "نِعْم" و "حبَـــذا" للمدح، و "بئس" و "لا حبّذا" للذم، وما جرى مجرى هذه الألفاظ من كل فعل ثلاثـــي على صيغة "فَعُلَ"، بضم العين، حيث يراد به المدح أو الذم، نحو: عَظُمَ شأنك؛ ومن نحو: (حَسُن) و (ساءَ).

وقد تناول السامرائي أسلوب "المدح والذم"، وبحث في قضايـــاه التركيبيـــة، ودلالاته.

### "نعم" و "بئس"

ورد استعمال "نعم" و "بئس" في فصيح الكلام، من شواهد قرآنية وشعرية ونثريـــة، لإنشاء المدح أو الذم منها:

- قال تعالى: "سلامٌ عليكم بما صبرتم، فنِعْمَ عقبى الدار"(١)

**فَنِعْمَ صَاحِبُ قَوْمٍ لاَ سِلاَحَ لَهُمْ وَصَاحِبُ الرَّكْبِ عُثْمَانُ بنُ عَفَّانَا**(٢)

- قال تعالى: بئسَ الشرابُ وساءت مرتفقا"(٣)
- قال تعالى: "فبئسَ ما يشترون"(٤)

### فعليتَهما:

ذهب جمهور النحاة إلى أن "نعم" و "بئس" فعلان ماضيان جـــامدان، لإنشـــاء المدح والذم.

---

(١) الرعد ٢٤.

(٢) البيت لكثير بن عبد الله النهشلي، انظر: شرح المفصل، ابن يعيش ١٣١/٧.

(٣) الكهف ٢٩.

(٤) آل عمران ١٨٧.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقد ذكر صاحب الإنصاف في مسائل الخلاف، أن "نعم" و "بئس" فعلان ماضيان لا يتصرّفان، عند البصريين، وإليه ذهب علي بن حمزة الكسائي من الكوفيين؛ وهما اسمان مبتدآن عند الكوفيين.(١)

قال سيبويه: "وأما نِعْم، وبئس ونحوهما، فليس فيهما كلام، لأنهما لا تغيران، لأن عامة الأسماء على ثلاثة أحرف، ولا تجريهنّ إذا كن أسماء للكلمة، لأنهن أفعال، والأفعال على التذكير، لأنها تضارع فاعلاً".(٢)

**والسامرائي** ذهب إلى ما ذهب إليه جمهور النحاة، ويرى أن القول بفعلية (نعم) و (بئس) مقبول، لأن المدح والذم، من الكلام الذي يندرج ترتيبه في الجمل الفعلية.(٣)

**جمودهما:**

أكد السامرائي ما ذهب إليه النحاة، من حيث جمود (نعم) و (بئس)، لأنهما فعلان قد تجرّدا لأداء هذا المعنى الخاص، وهو المدح والذم.(٤)

**الزمن الذي يدلاّن عليه:**

احتجّ الكوفيين على اسمية (نعم) و (بئس) بعدم اقترانهما بالزمن، كسائر الأفعال، وعدم حسنه فيهما.(٥)

وذهب البصريون إلى أنهما ماضيان لا يتصرّفان، فُرِّغا من زمن الماضي، للدلالة على زمن الحاضر.(٦)

**السامرائي:** ذهب إلى أن (نعم) و (بئس) كلمتان خلصتا للمدح والذم ليس غير، وأنه لا يمكن إدراك معنى المضيّ فيهما، وأن النحاة الأوليين قد فرّغوا

---

(١) ٩٧/١ مسألة ١٤: نعم وبئس، أفعلان أم اسمان؟

(٢) الكتاب ٢٦٦/٣.

(٣) من أساليب القرآن ٩٣، ٩٤.

(٤) من أساليب القرآن ٩٣، ٩٤.

(٥) الإنصاف في مسألة الخلاف ١٠٣/١.

(٦) الإنصاف في مسألة الخلاف ٩٧/١.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

مصطلح "الماضي" من الدلالة على الزمن الماضي، حيث يعدّون (نعم) و (بئس) أفعالاً للمضيّ.(١)

وكان الأنباري قد أشار من قبل في "الإنصاف" إلى ماذهب إليه السامرائي، من عدم اقتران "نعم" و "بئس" بالزمان، في ردّه على الكوفيين، فقال: "إنما امتنعا من اقترانهما بالزمان الماضي، وما جاء التصرف، لأن "نعم" موضوع لغاية المدح، و"بئس" موضوع لغاية الذم؛ فجعل دلالتهما مقصورة على (الآن)؛ لأنك إنما تمدح وتذمّ بما هو موجود في الممدوح أو المذموم، لا بما كان فزال، ولا بما سيكون ولم يقع".(٢)

والي هذا أيضاً، أشار الرضي في شرح الكافية(٣)

كما أشار إليه السيوطي في "همع الهوامع"(٤)

بيد أنهم جعلوا دلالة زمن المدح والذم، على الحاضر، والسامرائي ينكر فكرة الزمن فيه.

وأعتقد أن ما ذهب إليه السامرائي، يؤكد خلوص هذه الألفاظ لتبيان المعاني المراد بالمدح والذم، دون إيلاء الزمن أيّة قيمة في هذه الألفاظ، وما تشكّله من أسلوب خاص للمدح والذم، غير محتو على اية فكرة زمنية.

وأصرح من اجتهاد السامرائي، ذلك الذي نجده عند تمام حسان، فقد ذهب إلى أنهما قسم خاص من أقسام الكلام، سمّاه "الخالفة"(٥)

**فاعلهما:**

إنّ قول النحاة بفعلية "نعم" و "بئس" يقتضي بالضرورة اقترانهما بمرفوعهما، الفاعل لكلٍّ منهما.

وقد فصّل النحاة القول بفاعلهما.

---

(١) من أساليب القرآن ٩٤.

(٢) الإنصاف ١٢١/١.

(٣) شر ح الكافية ٣١١/٢.

(٤) همع الهوامع ٢٥/٥.

(٥) العربية معناها ومبناها ١١٣،١١٥.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وذكر سيبويه أن فاعل "نعم" و "بئس" يأتي ظاهراً معرّفاً، أو مضمراً مفسرا بتمييز أو "ما"، نحو: فنعّما هي.[1]

وذكر السيوطي أن الكوفيين، وكثيراً من البصريين لم يجيزوا أن يكون الاسم الموصول فاعلاً[2]، نحو: نعم الذي يفعل زيدٌ. ونسب للمبرد أنه جوّز مجيء الفاعل موصولاً في (الذي) الجنسية.[3]

ونقل "الليثي"، أن اسناد (بئس) و (نعم) إلى الاسم الموصول (الذي) قد أجازه المبرد والفارسي والكسائي، ومنعه الفراء وجماعة من البصريين.[4]

**الفاعل (ما):**

وردت في العربية نصوص فصيحة، اقترن بها (نعم) و (بئس) ب (ما).

- قال تعالى:"إن الله نِعِمّا يعظكم به"[5]
- قال تعالى:"فبئسما اشتروا به أنفسهم"[6]
- قال تعالى:"واشتروا به ثمناً قليلاً، فبئس ما يشترون"[7]

واختلف النحاة في إعراب (ما) الواقعة بعد (نعم) و (بئس).

فمذهب الكسائي فيها، أنها تامة[8]، أو مصدرية، أو اسم موصول، فإذا كانت اسماً موصولاً، قدِّر قبلها "ما" أخرى، تكون فاعلاً، وتكون "ما" الظاهرة، هي المخصوص بالمدح أو الذم[9]، والتقدير: نعّما ما يفعل.

---

(١) الكتاب ٧٣/١، ٤٣٩/٤، ٤٤٠، ١٧٦/٢-١٧٩.

(٢) همع الهوامع ٣٦/٥.

(٣) همع الهوامع ٣٦/٥.

(٤) النحو في مجالس ثعلب، أحمد الليثي ٢٢٩.

(٥) النساء ٥٨.

(٦) البقرة ٩٠.

(٧) آل عمران ١٨٧.

(٨) شرح الكافية - الرضي ٣١٦/٢، وانظر: شرح المفصل، ابن يعيش ١٣٤/٧، شرح ابن عقيل ١٦٦/٢.

(٩) معاني القرآن - الفراء ٥٨/١.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومذهب الفراء أنها تكون (تامّة) بمعنى "الشيء" ويكون تركيبهـــا كـــتركيب (حبّ) مع (ذا)، ثم الإتيان بالمخصوص.(١)

ومذهب الأخفش، أن الجملة بعد (ما) ليست صلة لها، ولا صفة، وإنما تكون (ما) اسماً، وقال:"قال تعالى:"إن الله نعّما يعظكم به"(٢)، ف (ما) ها هنا اسم، وليست له صلة، لأنك إن جعلت "يعظكم به" صلة ل "ما" صار قولك:الله نعم الشيء، أو نعم شيئاً، فهذا ليس بكلام، ولكن تجعل "ما" اسماً وحدها، كما تقول: غسلته غسلاً نعّمـــا، تريد به:نعم غَسْلاً". (٣)

وابن عقيل يذكر في شرحه أن (ما) نكرة منصوبة على التمييز عند قوم مـــن النحاة.(٤)

**السامرائي:**

أما السامرائي، فمذهبه أن لا فرق بين قول النحاة باسمية (ما) كونها تامة، أو أنها اسم موصول وما بعدها صلتها، بسبب افتقار (ما) في الحالتين إلى تتمة بعدها، نحو:"فنعّما هي" على التمام، و "نعّما يعظكم به" على الموصولية.(٥)

وقد عدّ السامرائي (نعم) فيما سبق، مادة فعلية، يراد بها مع متلوّها الإعراب عن المدح والاستحسان، وأنه شيء من أسلوب القرآن، أو زيادة في تقوية الفعل.(٦)

وأرى أن (ما) التي تلي (نعم) و (بئس)، لا تكون فاعلاً، لأن اتصاف الفاعل بفعله في هذا التركيب من (نعّما)، حيث تظلّ مبهمة، وغير ذات فائدة، ولا يحســـن السكوت بها معه، وهذا يعني أن تركيب (نعم) أو (بئس) مع فاعلهما، لا يشكل تركيباً

---

(١) معاني القرآن ١/٥٧-٥٨.

(٢) البقرة ٢٧١.

(٣) معاني القرآن - الأخفش ١/١٩٢.

(٤) شرح ابن عقيل ٢/١٦٦.

(٥) من أساليب القرآن ٩٧.

(٦) من أساليب القرآن ٩٧.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

إسنادياً، ذا طبيعة إسنادية، بين المسند والمسند إليه، كالفعل والفاعل " لأن الفاعل – كما يرى السامرائي – لا يتصف بفعله أو يقوم به.(١)

إن تركيب (نعم) أو (بئس) مع متلوّها، إنما يتكوّن من ألفاظ قائمة بذاتها، جاءت متسقة مع بعضها، للتعبير عن معاني المدح والاستحسان والذم التي وُضعت هذه الألفاظ من أجلها، فجاءت أسلوباً للإعراب عن فن خاص من فنون القول والإفصاح.

**المخصوص بالمدح والذم:**

ذهب جمهور النحاة، إلى أن المخصوص بالمدح والذم، يحتمل وجهين من الإعراب(٢)نحو: نعم الرجلُ زيدٌ ف (زيد) هو المخصوص بالمدح.

فإذا جاء المخصوص متأخراً، نحو: نعم الرجل زيدٌ، فهو خبرلمبتدأ محذوف تقديره (هو)؛ وإذا جاء متقدماً، فهو مبتدأ والجملة خبره.

قال سيبويه: كأنه قال: نعم الرجلُ، فقيل له: من هو؟

فقال: عبد الله، وإذا قال: عبد الله، فكأنه قيل له: ما شأنه؟ فقال: نعم الرجل"(٣)

وقد يحذف المخصوص بالمدح أو الذم، إذا دلّ عليه في السياق، كقوله تعالى "نِعْمَ العبدُ"(٤) أي نعم العبد أيوب.

والسامرائي يرى أن المخصوص بالمدح والذم لم يرد في القرآن الكريم على الصيغة التي وضعها النحاة، اتكاء على (زيد وعمرو)، وأن الآية الكريمة:"ولا تنابزوا بالألقاب بئس الاسمُ الفسوقُ بعد الإيمان".(٥) ليس من قبيل أمثلة النحاة، نحو:

---

(١) من أساليب القرآن ٩٦.

(٢) انظر: شرح المفصل، ابن يعيش٧/١٣٤،١٣٥، شرح ابن عقيل ١٦٧/٢.

(٣) الكتاب ١٧٦/٢،١٧٧.

(٤) ص ٤٤.

(٥) الحجرات ١١.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بئس الرجلُ زيدٌ، لأن الفسوق، شرح ل (الاسم) وبيان عنه، وكأن المراد: بئس الفسوق بعد الإيمان.(١)

إن ما ذهب السامرائي يمت لطبيعة اللغة، والمنهج الوصفي "بصلة كبيرة، فالمخصوص بالمدح والذم ذو وظيفة بلاغية، أكثر منها نحوية، لبيان المقصود بالمدح أو الذم، وزيادة التوكيد فيه، لأن أسلوب المدح والذم، لا يكون إلاّ بعد ثبوت المدح أو الذم من المخصوص بهما، فيكون المخصوص سابقاً على أسلوب المدح والذم ويكون معلوماً، ونتيجة للعلم به في سياق التركيب، فإن ذكره متأخراً ليس إلاّ من باب البلاغة لزيادة تأكيد المدح أو الذم، وثبوتها في مخصوصيهما، وتعلقهما بهما، ومن هنا، لم يرد المخصوص في الأيات الكريمة- والله أعلم-.

**توجيه السامرائي لأسلوب (نعم) و (بئس):**

**السامرائي** يعدّ أسلوب المدح والذم، أسلوباً من أساليب العربية الخاصة، المعبرة عن معانٍ معينة، لإفادة المدح والذم.(٢)

ويقوم توجيه السامرائي لأسلوب المدح والذم، ضمن هذا الحيّز من الأساليب العربية، بعيداً عن قيد الإعراب، وقريباً من الأساليب الإنشائية، التي يجب التعامل معها، بعيداً عن الإعراب وضوابطه.

يقول السامرائي:"ومثل هذا، نستطيع أن نقول في:

**(نعم الولدُ محمدٌ)**

نعمَ: من ألفاظ المدح مبني على الفتح.

الولدُ: اسم مرفوع واقع في حيّز المدح.

محمدٌ: بدل من الولد.(٣)

---

(١) من أساليب القرآن ٩٩،١٠٠.

(٢) من أساليب القرآن ٩٣.

(٣) النحو العربي، نقد وبناء ١٠٩.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وشايع نحاة محدثون السامرائي في توجيهه.فقد ذهب المخزومي إلى أن المخصوص بالمدح أو الذم، يأتي لتفسير عام قبل ما أطلق عليه (الفاعل المعرّف بأل)، لأن (أل) فيه، ليست للتعريف، ولكنها لبيان الجنس.(١)

وتوجيه المخزومي للمخصوص بالمدح أو الذم، على أن المخصوص بالمدح أو الذم يُعرب عطف بيان، لأن ذلك يتفق مع ما للمخصوص من وظيفة لغوية، وهي كونه مفسِّراً لما قبله، ومبيناً له.

أما "خليل عمايرة" فقد ذهب إلى أن أسلوب المدح والذم من أساليب التوكيد، معتمداً على أن أسلوب المدح والذم جمل تحويلية من جمل اسمية بسيطة، وأصبحت مؤكدة بمؤكدين (نعم+أل)، ف (نعم) عنصر توكيد، وليس فعلاً.(٢)

**الجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز في أسلوب المدح والذم:**

تقوم وظيفة التمييز في التراكيب النحوية، على إزالة الإبهام عن الذوات، وبيان المضمر وتفسيره، ولا يأتي الإبهام إلاَّ بعد الإضمار، فتعيّن ترك/التمييز مع الإظهار. ويرد التمييز في أسلوب المدح والذم كثيراً، لإزالة الإبهام عن الفاعل المضمر، وبيانه، نحو.

قال تعالى: "بئس للظالمين بدلاً"(٣)

وقد اختلف النحاة في جواز الجمع بين الفاعل الظاهر، والتمييز في "نعم" وأخواتها نحو:

**تَزَوَّدْ مِثْلَ زادِ أبيكَ فِينَا  فَنِعْمَ الزَّادُ زادُ أبِيكَ زَادَا**

(جرير)

مثال: نعم الرجلُ رجلاً زيدٌ

فقد ذهب سيبويه والسيرافي وابن السراج إلى المنع في الجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز، واحتجوا لذلك بأن المقصود من المنصوب والمرفوع، الدلالة على

---

(١) في النحو العربي، قواعد وتطبيق ١٣٧.

(٢) انظر: أسلوب التوكيد اللغوي في منهج وصفي في التحليل اللغوي، عمايرة ٦٥-٦٨.

(٣) الكهف ٥٠.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الجنس، وأحدهما كاف عن الآخر، وأيضاً فإن ذلك ربما أوهم أن الفعل الواحد لـــه فاعلان، وذلك أن رفع الجنس كونه فاعلاً، ونصب النكرة، يؤذن بـــأن الفعـــل فيـــه ضمير فاعل، لأن النكرة المنصوبة لا تأتي إلاّ كذلك.(١)

وذهب المبرد(٢) ، وأبو علي الفارسي(٣) إلى جواز الجمع بينهمـــا، لإفـــادة التوكيد. وفصّل بعض النحاة، فقال: أن أفاد التمييز فائدة زائدة على الفـــاعل، جـــاز الجمع بينهما، نحو: نعم الرجلُ فارساً زيدٌ، وإلا فلا، لعدم الفائدة، فإن كان الفـــاعل مضمراً، جاز الجمع بينه وبين التمييز، اتفاقاً، نحو: نعم رجلاً زيدٌ.(٤)

وذهب ابن مالك(٥) مذهب المدافع عن الذين أجازوا الجمع، وطاعنـــاً بقـــول الذين منعوه، واصفاً كلامهم بأنه تلفيق، عار عن التحقيق؛ لأنه يرى أن الجمع بيـــن الفاعل الظاهر والتمييز، وإن لم يرفع إبهاماً، حاصل به التوكيد فيسوّغ استعمالا، كما ساغ استعمال الحال مؤكدة، كقوله تعالى: ولّى مدبراً"(٦) وقوله تعالى:"ويَـــوْمَ أُبْعَـــثُ حيّاً".(٧)

**السامرائي:** ذهب إلى أن الجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز قـــد ورد فـــي العربية، التي لم تقم عليها القاعدة النحوية، فهو ليس من اللغة التي فشت وشـــاعت، واستقراها النحاة، وأقاموا عليها القاعدة، وأن حجة من منع الجمع ليســـت ضعيفـــة مردودة.(٨)

إن كلام السامرائي يؤيده وجود تراكيب نحوية مختلفة، قد جمع فيهـــا بيـــن الفاعل الظاهر والتمييز، ولكن تلك التراكيب لم تشع كتلك التي لم يجمع فيها بينهما،

---

(١) انظر: شرح المفصل ١٣٢/٧،١٣٣.

(٢) المقتضب ١٥٠/٢.

(٣) شرح المفصل، ابن يعيش ١٣٢/٧.

(٤) شرح ابن عقيل ١٦٥/٢.

(٥) شواهد التوضيح والتصحيح ١٦٧.

(٦) القصص ٣١.

(٧) مريم ٣٣.

(٨) من سعة العربية ٩.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فقامت القاعدة على الأكثر والأشيع، وهذا مذهب البصريين، الذي يقوم على ما خرج من حدّ القلة إلى الكثرة مما فشا وشاع.

وقد جاءت العربية بتراكيب نحوية فصيحة كثيرة، جاء الفاعل الظاهر والتمييز معاً.

ففي صحيح البخاري ورد قوله عليه السلام:"نعْمَ المنيحةُ اللقحةُ الصفُي منحةً"(١).

وفيه أيضاً قول امرأة عبد الله بن عمرو تعنيه:"نِعْمَ الرجلُ من رجلٍ لم يطأ لنا فراشاً، ولم يفتش لنا كنفاً منذ أتيناه".(٢)

وورد قول الشاعر:

**نِعْمَ الفَتَاةُ فَتَاةُ هِندُ لَوْ بَذَلَتْ  رَدَّ التَّحِيَّةَ نُطْقاً أو بِإيْماءِ**(٣)

وقول آخر:

**والتَّغْلَبِيُّونَ بِئْسَ الفَحْلُ فَحْلُهُمُ  فَحْلاً، وَأُمُّهُمُ زَلَّاءُ مِنْطِيقُ**(٤)

وقول الحرث بن عباد:"فنعم القتيلُ قتيلاً أصلح بين بكر وتغلب"(٥)

وأجتزيء بهذه الشواهد(٦) ، لأقول: أن العربية قد حفظت لنا استعمالات منوّعة في التراكيب النحوية، فمنها ما هو كثير شائع، ومنها ما يقلّ عنه كثرة وشيوعاً.

والتفاتة حسنة وقف فيها السامرائي، وهي إن الجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز، تركيب صحيح وفصيح، لورود شواهد عن العرب الفصحاء، وكان من حقّه أن تكون له قاعدة مخصوصة؛ وأنني أعتقد بوجود شواهد كثيرة منه، والحجة لما أقول، ما جاء في الألفية:

---

(١) صحيح البخاري: كتاب الهبة، باب المنحة ١٤٩/١١.

(٢) صحيح البخاري: كتاب فضائل القرآن، باب في كم يقرأ القرآن ٤٥/١٨.

(٣) جامع الدروس العربية ٨١/١.

(٤) شرح ابن عقيل ١٦٤/٢. والبيت لجرير بن عطية.

(٥) شرح المفصل، ابن يعيش، الحاشية ١٣٣/٧.

(٦) للمزيد انظر: خزانة الأدب- عبد القادر- البغدادي ١١٠/٤ وهمع الهوامع- السيوطي ٣٥/٥.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وَجَمْعُ تَمْيِيزٍ وَفَاعِلٍ ظَهَرْ فِيهِ خِلَافٌ عَنْهُمُ قَدِ اشْتُهِرْ

فاختلاف النحاة في ذلك، هذا الاختلاف، يوحي بوجود شواهد كثيرة في العربية، قد تعدل ما جاء من شواهد على منع الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر.

إن مجي الفاعل الظاهر والتمييز معاً، يعطي توكيداً للجملة، كأساليب التوكيد في الجملة العربية، وأعتقد أن اختلاف النحاة كان قائماً على تفسير مجيء الجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز، نتيجة ما للإعراب من أثر، في التركيب، وهذا ما كان يشغل النحاة الأقدمين، بصريين وكوفيين، فهم لم يختلفوا في الأصول، وإنما اختلافهم في الفروع والجزئيات.

**"حبذا" و "لاحبذا":**

استعمل العرب أساليب أخرى، إضافة إلى "نعم" و "بئس"، للإعراب عن معاني المدح والذم، ومن هذه الأساليب (حبذا) للمدح، و (لاحبذا) للذم، على أن هذا الأسلوب لم يرد في لغة التنزيل العزيز.

**تركيبهما:**

اختلف النحاة في حقيقة تركيب (حبذا)[1] وإعرابه.

- يَا حَبَّذَا جَبَلُ الرَّيَّانِ مِنْ جَبَلٍ وَحَبَّذَا سَاكِنُ الرَّيَّانِ مَنْ كَانَا

(جرير)

- لَا حَبَّذَا أَنتِ يَا صَنْعَاءُ مِنْ بَلَدٍ وَلَا شَعُوبُ هَوَى مِنِّي وَلَا نُقُمُ

(زياد بن منقذ)

قال سيبويه:"وزعم الخليل رحمه الله، أن حبذا بمنزلة حبَّ الشيءُ، ولكن (ذا) و (حبَّ) بمنزلة كلمة واحدة، نحو: لولا، وهو اسم مرفوع، كما تقول: يا ابنَ عَمَّ، فالعمُ مجرور، ألا ترى أنك تقول للمؤنث: حبذا، ولا تقول: حبَذِه، لأنه صار مع (حبَّ) على ما ذكرت لك، وصار المذكّر هو اللازم، لأنه كالمثل".[2]

---

(١) ما يقال عن (حبذا) يقال نفسه على (لا حبذا)، أما (لا) التي تسبق (حبذا) لإنشاء الذم فهي (لا) النافية.

(٢) الكتاب ٢/١٨٠.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

إن كلام سيبويه يدلّ على فعليّة (حبذا) لا اسميتها وذهب الفارسي، وابن برهان، وابن خروف، إلى أن (حبّ) فعل ماض و (ذا) فاعله.(١)

وذهب المبرّد، وابن السراج، وابن هشام اللخمي، وابن عصفور، إلى أن (حبذا) اسم، وهو المبتدأ، والمخصوص خبره.(٢)

وهذا معناه، أن (حبّ) رُكبت مع (ذا)، فأصبحت كلمة واحدة وعدّوه اسما، لأن التركيب هو الذي أزال الفعلية، كما يرى المبرد.(٣)

**السامرائي**:ذهب إلى أن ماذكره النحاة من أن (حبذا) مكونة من فعل ماض، وفاعله (ذا)، منطق غير سليم، لأن الفعل والفاعل جملة، وحاصل الجملة الإفادة، ولا فائدة من تركيب (حبذا) وحده(٤) ، غير أن السامرائي لا يخرج (حبذا) من التركيب الفعلي، بل أنه يعدّه فعلياً، لأن إفادة المدح والذم، كالتعجب وغيره، تتحصل في الجملة الفعلية(٥).

إن قبول السامرائي بفعلية تركيب (حبذا)، لا يعني اعتبارها جملة ذات طبيعة إسنادية، لأن التركيب لا تتم فيه الفائدة، من حيث إسناد الفاعل لفعله، واتصافه به، وإنما هو تركيب من تراكيب القول والإفصاح، التي جاءت للتعبير عن أسلوب المدح والاستحسان، فابتعد عن الإسناد، وخلُص إلى المعاني المخصوصة، التي يُستعمل هذا التركيب لإنشائها(٦) وصيرورته في صورة الجامد، الذي تفرّغ من أهم دلالات الفعلية، ودخل حيز الإنشاء.

---

(١) شرح ابن عقيل ٢/١٧٠.

(٢) شرح ابن عقيل ٢/١٧٠.

(٣) مغني اللبيب، ابن هشام ٢/٥٠٧-٥١٦، همع الهوامع ٢/٨٨.

(٤) من أساليب القرآن ١٠٥.

(٥) الفعل زمانه وأبنيته ٧٥.

(٦) النحو العربي، نقد وبناء ١٠٨، أساليب القرآن ١٠٥.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

**الزمن في (حبذا) و (لا حبذا):**

يقوم إعراب جمهور النحاة، على أن (حبذا) فعل ماض، وقد فُرِّغ هذا الفعل من زمن الماضي، لإنشاء المدح، إلى الزمن الحاضر، كما هو في (نعم) و (بئس).[1]

**السامرائي:** يرى أن قول النحاة بدلالة الماضي في (حبذا)، وصيرورتها للحاضر، هو قول غير سديد، وسببه، أن الأفعال قد قصد من تحولها إلى الجمود، وتركيبها مع (ذا)، إفادة المدح أو الذم.[2]

وإنني أميل إلى رأي السامرائي، لأن أسلوب المدح والذم، من جملة الأساليب الإنشائية وليس من الاساليب الخبرية، التي يكون فيها الزمن ركناً أساسا.

فالأساليب الإنشائية مفرّغة من الزمن تماماً، ولا يستقيم معها الزمن؛ وأسلوب المدح والذم واحدٌ من هذه الأساليب، فمحور الأسلوب يدور حول الإعراب عن المدح أو الذم، وثبوت صفة المدح أو الذم بالمخصوص فيهما، دون اعتبار للزمن.

**توجيه السامرائي لأسلوب (حبذا) و (لاحبذا):**

يرى السامرائي أن الحقيقة الوصفية، تقضي بأن يكون توجيه الأساليب الإنشائية، بعيداً عن الإعراب وقيوده، الذي جعل النحاة يؤوّلون الإعراب ويقدرونه، في صيغ مختلفة، تجهد الدارس، دون أدنى فائدة.

وتوجيه السامرائي لهذا الاسلوب على الشكل التالي :[3]

- **حبذا الهواءُ**

حبذا: كلمة يراد بها المدح

الهواءُ: الممدوح مرفوع، لأنه واقع في حيز المدح

- **لا حبذا الكسلُ**

لاحبذا: كلمة يراد بها الذم

---

(١) الإنصاف – الأنباري ١/١٢١.

(٢) الفعل زمانه وأبنيته ٧٩.

(٣) النحو العربي: نقد وبناء ١٠٩.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الكسلُ: المذموم مرفوع، لأنه واقع في حيز الذم

**وبعد:**

لقد تبيّن بعد هذا العرض لأسلوب المدح والذم، كما يراه النحاة القدماء، و ما يراه السامرائي، أن الألفاظ التي اختُلف فيها، من حيث اسميتها وفعليتهـــا، ووجـ ه إعرابها، ليست إلا ألفاظاً، لإنشاء المدح أو الذم، في موقف إنفعالي معين، يعـــرد ن للنفس، فهي ليست بأسماء أو أفعالاً، كما أن الأدلة التي استدلّ بها النحاة لتأييد اسـ ة أو فعلية كل منها، ليست من طبيعة اللغة بشيء، بل هي أدلّة جدلية، كـــان النحـ اة يلجأون إليها، في تفسير كثير من تراكيب العربية.

وأرى أن هذه الألفاظ قد جاءت عن العرب، بهذه الصيغة، وقد استعملوها ـ ي كلامهم، لإرادة المدح أو الذم ليس إلاّ، بعيداً عن قيد الإعراب وأثـــره، ونأيـــا عـ ن الجدل في هذه الألفاظ.

وما قول "خليل عمايرة" إلاّ تعبير بليغ عن حقيقة هذه الألفاظ، حيث قال:"فهـ ا الصراع والجدل الطويل بين العلماء، قائم على إحساسهم بضرورة تصنيـــف هـــ ه الكلمات في الاسمية أو الفعلية على عناصر شكلية هشة، يلتمســـونها فـــي معـــا ني الكلمات، مع إغفال تام لمعناها في تراكيبها"[1]

---

(١) في نحو اللغة وتراكيبها، عمايرة ١١١.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

## أسلوب النداء

تناول السامرائي أسلوب النداء بالدراسة والتحليل، في ضـــوء آراء النحـاة السلف، وبخاصة، ما يتعلق به كأسلوب إنشائي، يدخل في باب الطلب.

وقد قصر السامرائي بحثه، في هذا الأسلوب على مسائل ثلاث:

- العامل في المنادى
- نداء لفظ الجلالة
- نداء المضاف إلى ياء المتكلِّم.

وقبل التبسط بعرض آراء السامرائي، نقدم لذلـــك بتوطئـــة لأدوات النـــد واستعمالاتها:

### أدوات النداء واستعمالاتها:

تستعمل أدوات النداء، لتوجيه الدعوة إلى المخاطَب، وتنبيهه للإصغاء إن كان بعيداً، أو في حكم البعيد، كالنائم أو الساهي، كما يستعمل لندء القريب أيضاً.(١)

وأدوات النداء ثمانية(٢)، هي: أياه أ، آ، يا، هيا، أي، آي، وا.

وذكر منها سيبويه والمبرد خمس، هي: يا، أيا، هيا، أي، الهمزة (أ)(٣) لكنها سبعة عند السيوطي(٤)، إذ أسقط (آي) منها. ومن الأمثلة قول الشاعر :

**أَفَاطِمُ مَهْلاً بَعْضَ هَذَا التَدَلُّلِ وإِنْ كُنْتِ قَدْ أَزْمَعْتِ صَرْمِي فَأَجْمِلِي**(٥)

وقوله تعالى : "وما تلك بيمينك يا موسى"(٦)

---

(١) شرح ابن عقيل ٢/٢٢٥.

(٢) أوضح المسالك ٣/٧٠.

(٣) الكتاب ٢/٢٢٩، المقتضب ٤/٢٣٤.

(٤) المطالع السعيدة ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨.

(٥) ديوان امرىء القيس ١٢.

(٦) طه ١٧.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

**العامل في المنادى:**

أدرج النحاة النداء ضمن باب المنصوبات، مستدلين بنصب المنادى المضاف، والشبيه بالمضاف، والنكرة غير المقصودة، إضافة إلى قول العرب: "يا إياك"، و "إيّاك" ضمير نصب.

وأنزل النحاة المنادى منزلة المفعول به، والعامل فيه فعل محذوف مع فاعله وجوباً، وتقديره: أدعو، أو، أنادي. ونابت عنه أداة النداء[١]، ومثاله:

**فَيا رَاكِبَاً إمّا عَرَضْتَ فبلِّغَنْ ... نَدَامَايَ مِنْ نَجْرَانَ أنْ لَا تَلاقِيا**[٢]

والتقدير: أدعو راكباً، أو أنادي راكباً.

وقد ذهب سيبويه[٣]، وابن يعيش[٤]، وابن عقيل[٥]، إلى أن المنادى منصوب بفعل محذوف لكثرة الاستعمال، وصارت أداة النداء بدلاً من اللفظ بالفعل.

ونسب ابن يعيش للمبرد أنه خالف النحاة في ناصب المنادى،حيث ذهب المبرد إلى أن أداة النداء هي الناصبة للمنادى بنفسها، لسدّها مسدّ الفعل، وتضمنها معناه، وتبعه الأكثرون.[٦]

والحقيقة، أن المبرد قد ذهب إلى ما ذهب إليه النحاة، ولم يكن على خلاف معهم في ناصب المنادى.[٧]

**السامرائي:**

ذهب السامرائي إلى أن أدوات النداء، لا تنوب مناب فعل محذوف، أو أن تسدّ مسدّه، وليس من العلم القول بذلك، لأنها أدوات تنبيه تؤدي أسلوباً هو النداء، وأسلوب النداء من الأساليب الإنشائية التي لا يمكن أن تكون من قبيل الجملة الفعلية

---

(١) انظر: الكتاب، سيبويه ٢٩١/١، المقتضب، المبرد ٢٠٢/٤.
شرح الكافية ١٣١/١، حاشية الصبان ١٤١/٣.
شرح ابن عقيل ٢٦٣/٢، شرح المفصل ابن يعيش ١٢٧/١.
(٢) شرح قطر الندى وبلّ الصدى، ابن هشام ٢٠٣.
(٣) الكتاب ٢٩١/١.
(٤) شرح المفصل ١٢١/٨.
(٥) شرح ابن عقيل ٢٦٣/٢.
(٦) شرح المفصل ١٢٧/١.
(٧) المقتضب ٢٠٢/٤.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

**اللهمَّ:**

ذهب جمهور النحاة إلى أن الميم في (اللهمَّ)، عوض عن (يـــا) النـــداء، ولا يجمع بين العوض والمعوض عنه، وما جاء من شواهد جمع فيها بين (يا) النـــــداء، والميم، محمول على الشذوذ والقلّة[١]، نحو:

**وَمَا عَلَيْكِ أنْ تَقُولِي كُلَّما صَلّيْتِ أوْ سبَّحْتِ يَا اللَّهُمَّ مَا**

ارْدُدْ عَلَيْنَا شَيْخَنَا مُسْلِما[٢]

**إنِّي إذا مَا حَدَثٌ ألمَّا أقولُ يا اللَّهمَّ يا اللهمَّا**[٣]

وخالف المبرد سيبويه، في قوله تعالى:"قل اللهمّ فاطر السموات والأرض".[٤] فسيبويه على مجيء (فاطرَ) منادى لفعل محذوف، وليس صفة، لأن الميم في (اللهمّ) بدلٌ من أداة النداء (يا)، ويفترق لفظ (اللهمّ) عن الاسم المنادى بـــ (يا)، فـــي أنه لا يوصف.[٥]

في حين، ذهب المبرد إلى أن "فاطرَ" في الآية الكريمة صفة لِ (اللهمَّ)[٦]

أما الفراء، فقد ذكر أن الميم في (اللهمّ) ليست بدلاً من أداة النداء، والأصـــل في هذا اللفظ هو: يا الله أُمَّنا بخير، فكثرت في الكلام، واختلطت.[٧]

**السامرائي:**

عدّ السامرائي قول النحاة بالجمع بين العوض والمعوض منه، في قولهم (يـــا اللهمّ)، وأن الميم المشدّدة بقية جملة محذوفة تقديرها (أمّنا بخير)، عدّ ذلك قـــولاً لا يحسن صدوره، ممن عنده علْم.[٨]

---

(١) انظر: الكتاب، سيبويه ٣١٠/١، المقتضب، المبرد ٢٣٩/٤، شرح ابن عقيل ٢٦٥/٢.

(٢) معاني القرآن، الفراء ٢٠٣/١ والبيت بلا نسبة.

(٣) خزانة الأدب، البغدادي ٢٥٨/١ والبيت لأبي خراش الهذليّ.

(٤) الزمر ٤٦.

(٥) الكتاب ٣١٠/١.

(٦) المقتضب ٢٣٩/٤.

(٧) معاني القرآن ٢٠٣/١، ٢٠٤.

(٨) النحو العربي، نقد وبناء ١١٤.



© Arabic Digital Library Yarmouk University

الإسنادية، وليس فيه أي لون من ألوان الإسناد، وأن تفسير النحاة لأداة النداء بتقدير فعل نحو: (أدعو) أو (أنادي)، يعطي معنى الإسناد، كون الجملة فعلية، وطرفاها مسند إليه وهو المتكلّم، ومسند، وهو الفعل المقدّر.(١)

والسامرائي عدّ أسلوب النداء، من الأساليب الخاصة التي تؤدي فائدة من الفوائد، كالتنبيه، والطلب، والدعاء، وأن تقدير النحاة لأسلوب النداء، يخرجه من حيّز الإنشاء إلى حيّز الخبر.(٢)

إن النداء أسلوب في الكلام، ومن فنون القول والإفصاح والتنبيه، يعبر عن غرض ما، دون التقيد بالإسناد أساس الجمل الخبرية، فجملة النداء جملة طلبية، ذات معانٍ خاصة، كالدعاء، والاستفهام، والطلب، نحو، قوله تعالى : "يا يحيى خذ الكتاب بقوّة".(٣)

وقول الشاعر :

**أَبُنَيَّتِي لَاتَحْزَنِي كُلُّ الأَنَامِ إلى ذِهَابِ**(٤)

وقد لمح ابن هشام حقيقة النداء الإنشائية، وإن كان تفسيره، فيه من التأويل والتقدير، فهذا مسلك النحاة القدماء، في أبواب النحو جميعها، حيث قال: "إن قولك "يا عبدَالله" أصله: " يا أدعو عبدالله" فـ (يا) حرف تنبيه، و (أدعو) فعل مضارع قُصد به الإنشاء لا الإخبار".(٥)

**نداء لفظ الجلالة:**

يُنادى لفظ الجلالة (الله) بأداة النداء (يا)، أو بزيادة ميم مشددة في آخره.

كقوله تعالى :"وإذْ قالوا اللهمَّ إنْ كانَ هذا هو الحقُّ مِنْ عندكِ فأمطر علينا حجارةً"(٦)، ونحو : نصراً قريباً، يا الله.

---

(١) الفعل زمانه وأبنيته ٢١٢.

(٢) من أساليب القرآن ٤٢.

(٣) مريم ١٢.

(٤) ديوان الشعر العربي، أدونيس ٣٧١/٢، والبيت لأبي فراس الحمداني.

(٥) شذور الذهب ٢١٥.

(٦) الأنفال ٣٢.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وأثبت السامرائي قول السيوطي، أن قول النحاة في تفسير (اللهمّ) هو قـــول سخيف[١] .

وتخالف السامرائي قائم على أن (يا) أداة من حرفين، فلا يصلـــح أن تكـــون (الميم) مكافئة لها، لأن (الميم) بعيدة عن (يا) مخرجاً وحيّزاً وصفة؛ إضافة إلـــى أن (الميم) في آخر الكلمة، ولا تكون عوضاً عن (يا) التي في أول الكلمة، وأن الميـــم جزء من الكلمة، بخلاف (يا) التي هي كلمة أخرى، تسبق لفظ الجلالـــة، وكلاهمـــا خاص بلون من النداء، هو الدعاء.

وذهب السامرائي مذهب علماء الساميات المقارنة باجمعهم، وعندهم أن لفظ (اللهمّ)، معدول عن لفظ (الوهيم) في العبرانية، وركّبت لإفادة الدعاء في العربية.

أما (الميم) المسبوقة بالياء في (الوهيم)، فهي- كما يرى السامرائي- علامـــة الجمع في العبرانية، نظير الياء والنون في جمع المذكر السالم في العربية.

**وبعد:**

لقد فسّر النحاة القدامى النداء في (اللهمّ)، بعيداً عن طبيعـــة اللغـــة، وبنـــوا آراءهم على التأويل والتقدير، فهذا صنعة النحوي، في ظلّ نظرية العامل، والعلـــة والمعلول، وكان من الحقّ اقتصار البحث في (اللهم) من الناحيـــة التأريخيـــة لهـــا، ويكتفي بالقول، أن (اللهمَّ) لفظ الجلالة، منادى، على سبيل الدعاء[٢].

على أنه يلحظ، أن استخدام لفظ (اللهم) صار ذكره مقصوراً علـــى الأدعيـــة المرويّة في الأحاديث الشريفة، وفي غير هذه المواضع، يُعامَل الـــتركيب معاملـــة أسلوب النداء، من أداة ومنادى، نحو : يا اللهُ.

**نداء المضاف إلى ياء المتكلّم: (يا أبتِ، أمتِ).**

ذكر النحاة أن نداء المضاف إلى ياء المتكلم، نحو: يا أبتِ، يوجـــب حذفهـــا، وإثباتها قليل[٣] كقوله تعالى : "قالت إحداهما يا أبتِ استأجرْه".[٤]

---

(١) الأشباه والنظائر ٣٨٣/٢.

(٢) مخطوط للسامرائي.

(٣) الكتاب، سيبويه ٢٠٩/٢.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وأجاز المبرد حذف ياء المتكلم، وبناء (أبُ، أمُ) على الضم، نحو: "يـــا أمُ لا تفعلي" و "يا أبُ لا تفعل".(١)

وأجاز الفراء أن يبنى المنادى "أب" المنتهي بتاء التأنيث على الضم، نحو: "يا أبتُ".(٢)

**السامرائي:**

ذهب السامرائي إلى أن ما ذكره النحاة من منع اثبات ياء المتكلم مع التـــاء، في قولهم: (يا أبتِ)، لئلا يُجمع بين العوض والمعوض عنه، ليس إلا وسيلة، أفـــاد منها النحاة الأقدمون، في حلّ مشكلات لغوية وتفسيرها، وأن مســـألة حـــذف يـــاء المتكلم والاستغناء عنها بالكسرة، معروفة وشائعة.(٣)

والعربية ذات سعة في مجال قصر حرف المدّ، والاســـتغناء عنـــه بحركـــة مشابهة له، وفي مجال إشباع الحركة، وإنشاء حرف بدلاً منها.

**فقد قُصِر حرف المدّ، وخير شاهد قوله جلّ وعزّ:** " وإيّاي فاتقونِ"(٤)

وإشباع الحركة، كقول الفرزدق:

**تَنْـفِي يَدَاهَا الحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفْيَ الدَّنَانِيرِ تَنْقَادُ الصَّيارِيفِ**(٥)

ونحو: قول سيبويه :"وربما مدّوا مثل مساجد ومنابر، فيقولون مساجيد ومنابير"(٦)

**ونحو:**

**وإنَّنِي حَيْثُمَا يَثْنِي الهَوَى بَصَرِي مِنْ حَوْثُمَا سَلَكُوا أَدْنُو فَأَنْظُورُ**(٧)

---

(٤) القصص ٢٦.

(١) المقتضب ٢٦٣/٤.

(٢) معاني القرآن ٣٢٢/٢.

(٣) النحو العربي. نقد وبناء ١١٣.

(٤) البقرة ٤١.

(٥) الكتاب. سيبويه ٢٨/١.

(٦) الكتاب، سيبويه ٢٨/١.

(٧) مغني اللبيب، ابن هشام ٣٦٨/٢.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والسامرائي ذكر توجيه حذف ياء المتكلم المضافة إلى الاسم المنادى. والاستغناء عنها بكسرة، من جنسها، ولكنه لم يذكر تفسيراً لورود المنادى المضاف إلى ياء المتكلم، وقد حُذفت، وبُني المنادى على الضم.

وأرى، أن مثل هذه الألفاظ التي بُنيت على الضمّ، بعد حذف ياء المتكلم، إنما هي للتعبير عن معانٍ خاصة، من باب النداء، لإفادة التحبب، في الكلام النثري؛ أما ما ورد في لغة القرآن، فعلى إيقاع الفواصل، وتجنّب التقاء الساكنين؛ وأذهب إلى أن هذه الألفاظ، نحو: أبتِ، أمُ، أبتاه، تدلّ على المنادى، من باب الإفصاح وإحداث التنبيه بمعانٍ مخصوصة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

## أسلوب الشرط

أسلوب الشرط من الأساليب النحوية، تقوم جُملته على تجانس أجزائها، فهي تتكون من فعل الشرط وأداته وجوابه.

وقد فصَّل النحاة القول في أحكام الشرط وضوابطه[١]

والسامرائي تناول مسائل نحوية، متعلقة بأسلوب الشرط وتركيبه، مبيّناً ما جاء منه مخالفاً، لما أقرّه النحاة، من قواعد ومعايير ضابطة له.

وقصر السامرائي بحثه، على مسألتين:

- الحذف في جملة جواب الشرط.
- مجيء فعل الشرط مضارعاً مجزوماً، وجوابه ماضياً.

### الحذف في جملة جواب الشرط:

ذكر النحاة مجيء جواب الشرط، جملة اسمية، مقترنة بالفاء، كقوله تعالى: "إنه مَنْ يتقِ ويصبرْ، فإن الله لا يضيع أجر المحسنين"[٢] وقول الشاعر:

**إنْ كنْتَ في الحُسْنِ واحِداً، فَأنَا  يا واحِدَ الحُسْنِ، واحِدُ الحَزَنِ**[٣]

فالجملة الاسمية الواقعة جواباً للشرط، تتكوّن من مبتدأ وخبر، ويجب اقتران المبتدأ بالفاء الواقعة في جواب الشرط.

وقد يحذف المبتدأ والفاء معاً، نحو:

**بَني ثُعَلٍ لا تَنْكِحُوا العِنْزَ شِرْبها  بَني ثُعَلٍ، مَنْ ينكَحِ العِنْزَ ظالمُ**[٤]

وقد تحذف الفاء وحدها، نحو:

---

(١) انظر: الكتاب، سيبويه ٣ (٥٦-١١٤)

شرح المفصل، ابن يعيش ٨/١٥٥-١٥٨، ٩/٢-١٤.

شرح الكافية ٢/٢٥٢-٢٦٧.

شرح ابن عقيل ٢/٣٦٥-٣٨٤.

مغني اللبيب. ابن هشام ١/٥٦، ٩٨، ١٦٥، ٢/٦٣٦.

(٢) يوسف ٩٠.

(٣) ديوان الشعر العربي، أدونيس ٢/٢٣٨، والبيت لأبي تمام الطائي.

(٤) الكتاب، سيبويه ٣/٦٥، ونسب البيت لرجل من أسد.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

مَنْ يِفْعَلِ الحَسَناتِ اللهُ يَشْكُرُهَا  والشَرُّ بالشرِّ عِندَاللَّهِ مِثْلاَنِ[1]

فقد ذكر سيبويه: "وسألتُ الخليلَ عن قوله جلّ ذكره: "حتى إذا جاؤوها وفُتحت أبوابها"[2] أين جوابها؟ وعن...، فقال: إن العرب قد تترك في مثل هذا، الخبر في كلامهم، لعلم المخبر لأي شيء وُضع الكلام".[3] وقال أيضاً: "وسألته عن قوله: إن تأتني أنا كريمٌ، فقال: لا يكون هذا، إلاّ أن يُضطرّ شاعر".[4]

وذهب ابن يعيش[5]، وابن هشام[6] إلى أن حذف الفاء مختصّ بالضرورة.

**السامرائي:**

ذهب السامرائي إلى أن حذف الفاء والمبتدأ معاً، من جواب الشرط، قد ورد في الشعر وغيره، وهذا دالّ على سعة فنون القول في العربية، وهو غير مختصّ بالشعر وضروراته.[7]

والسامرائي يعدّ العربية ذات سعة، لاشتمالها على ما يخالف القاعدة النحوية، ويعدّ مجيء جواب الشرط غير مقترن بالفاء، إن كان جملة اسمية، أمراً مقبولاً، لورود النصوص الفصيحة، التي تؤكده.[8]

وقد اتكأ السامرائي في رأيه، على ما أورده ابن مالك في شواهد التوضيح والتصحيح، من شواهد نثرية وشعرية، تؤيد ماذهب إليه[9]، فقد ذكر ابن مالك جواز حذف الفاء من جواب الشرط، قياساً على حذف جواب الشرط، الذي أجازه سيبويه، ونسبه للخليل، للعلم به، وتوخياً للإيجاز والاختصار، فالإيجاز بلاغة.

والسامرائي عدّ جواز حذف جواب الشرط، مدعاةً لقبول العربية، حذف جزء، أو أكثر، من جواب الشرط، كحذف الفاء والمبتدأ معاً، أو الفاء وحدها، وعدم

---

(١) شرح المفصل، ابن يعيش ٣/٩، والبيت منسوب لحسّان بن ثابت.

(٢) الزمر ٧٣.

(٣) الكتاب ١٠٣/٣.

(٤) الكتاب ٦٤/٣.

(٥) شرح المفصل ٣/٩.

(٦) مغني اللبيب ٥٦/١، ٩٨، ٦٣٦/٢.

(٧) من سعة العربية ١٨.

(٨) من سعة العربية ١٩.

(٩) انظر: شواهد التوضيح والتصحيح. ابن مالك ١٣٥، ١٩٤، ١٩٦، ١٩٢.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

حمل ما جاء من الحذف،على الضرورة، والشذوذ، لأنه قد ورد في كلام فصيح، من نثر وشعر.(١)

أما ابن مالك، الذي سبق السامرائي في هذا التوجيه، فقد قال: "فلو قيل في الكلام: إنْ استعنْت أنت مُعان، لم أمنعه".(٢)

ومذهب ابن مالك، قائم على جواز الحذف في جواب الشرط.(٣)

وعدم اقتصاره على الضرورة الشعرية، وقال:

"وقد خولفت القاعدة في هذه الأحاديث، فعُلم بتحقيق عدم التضييق، وأن من خصّه بالشعر، أو بالصورة المعيّنة من النثر، مقصرٌ في فتواه، عاجز عن نصرة دعواه".(٤)

ومن الشواهد على مجيء الحذف في جملة جواب الشرط الاسمية؛

قال تعالى: "إينما تكونوا يدرككُم الموت"(٥) برفع (يدركُكم)، والرفع لايثبت إلاّ بتقدير الفاء، اي: فأنتم يدركُكم الموت. وقوله عليه الصلاة والسلام : "**وإنك إن تركْتَ ولدك أغنياء، خيرٌ من أن تتركهم عالة**".(٦)

والتقدير: فهو خيرٌ، بحذف الفاء والمبتدأ معاً. وقول الشاعر :

**أأبيُّ لا تَبْعَدْ، وَلَيْسَ بِخَالِدٍ حَيٌّ، وَمَنْ تَصَبِ المنونُ، بَعِيدُ**(٧)

والتقدير: فهو بعيد، بحذف الفاء والمبتدأ معاً. وقول الشاعر :

**فَهَلْ أَنَا إلاّ مِثْلُ سَيْقَةِ العِدى إن اسْتَقْدَمَتْ، نَحْرٌ، وإنْ جَبَأَتْ،عَقَرْ**(٨)

والتقدير: إن استقدمتْ فهي نحرٌ، وإنْ جبأتْ فهي عَقْرٌ. وكقول الشاعر :

**بَنِي ثُعلٍ لا تَنْكِعُوا العِنْزَ شِرْبَها بَني ثُعلٍ، مَنْ يَنْكَعِ العِنْزَ، ظَالِمُ**(٩)

---

(١) من سمة العربية ١٩.

(٢) شواهد التوضيح والتصحيح ١٩٤.

(٣) انظر: شواهد التوضيح والتصحيح ١٩٢-١٩٤.

(٤) شواهد التوضيح والتصحيح ١٩٦.

(٥) النساء ٧٨.

(٦) صحيح البخاري، بشرح الكرماني ٢٣/١٦٠، كتاب الفرائض، باب ميراث البنات.

(٧) خزانة الأدب، البغدادي ٣/٦٤١، دار صادر، بيروت.

(٨) شواهد التوضيح والتصحيح. ابن مالك ١٩٣.

(٩) الكتاب، سيبويه ٣/٦٥، والبيت منسوب لرجل من أسد.



©Arabic Digital Library-Yarmouk University

والتقدير: من ينكعِ العنزَ، فهو ظالمٌ وكقول الشاعر :

**فَأمَّا القِتَالُ، لاقِتَالَ لَدَيْكُمُ ولَكنَ سَيْرَاً فِي عِراضِ المَوَاكِبِ**(١)

والتقدير: فلا قتال لديكم، بحذف الفاء.

وقال تعالى: "إنْ ترك خيراً، الوصيةُ للوالدين والأقربين"(٢)

والتقدير: فالوصية للوالدين والأقربين. جواب الشرط جملة اسمية.

وقال عليه الصلاة والسلام: "فإن جاء صاحبها، وإلاّ استمتعْ بها"(٣)

والتقدير: فاستمتع بها، جواب الشرط جملة طلبية.

ومما يلحظ، دخول الفاء على جواب الشرط، في موضع، يكون فيه جواب الشرط مصدّراً باستفهام؛ وعدم دخولها في موضع آخر، يكون جواب الشرط فيه، أيضاً، مصدّراً باستفهام، كقوله تعالى:

**" قال يا قومِ أرأيتم إنْ كنتُ على بيّنة من ربّي وآتاني منه رحمة فمن ينصرني".**(٤)

بإثبات الفاء الداخلة على الاستفهام (فمن ينصرني؟).

وقوله تعالى:

**" قل أرأيتم إنْ أخذ الله سمعكم وأبصاركم وختم على قلوبكم، مَنْ إلهٌ غير الله يأتيكم به"**(٥)

بحذف الفاء، وعدم دخولها على الاستفهام (مَنْ إلهٌ غير الله يأتيكم به).

وكثيراً، ما يلجأ النحاة، إلى تقدير الفاء، بقولهم: فيقال لهم مَنْ..؟

وهذا التقدير بعيد، لأن الفاء قد دخلت صراحة على الاستفهام الواقع جواباً للشرط.

إن دخول الفاء على موضع في جواب الشرط، وحذفها في الموضع نفسه في سياق آخر مدعاة لقبول الحالتين، وقبول فصاحتهما، وأصرح من ذلك، دخول الفاء

---

(١) مغني اللبيب. ابن هشام ٥٦/١.

(٢) البقرة ١٨٠.

(٣) فتح الباري بشرح صحيح البخاري. ابن حجر العسقلاني ٩٢/٥.

(٤) هود ٦٣.

(٥) الأنعام ٤٦.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

على جواب الشرط، في غير موضعها، وحقّها ألاّ تدخل، كقوله تعالى: " ومَنْ عاد فينتقم الله منه".(١)

ومذهب سيبويه على تقدير المبتدأ متأخّرًا، ليكون جملة اسمية في التقدير، نحو: ومن عاد فالله ينتقم منه، وقد خالفه المبرد وقال بعدم الحاجة إلى التقديم والتأخير(٢) وقال: "هو عندي على إرادة الفاء(٣)، وتابعه الكوفيون.(٤)

إن العربية ذات سعة في القول، وما الشواهد السابقة الذكر، إلاّ دلائل تشير إلى وجود الحذف في جملة جواب الشرط الاسمية، والحذف فيها يشمل الفاء والمبتدأ معاً، والفاء وحدها، كما أن "الفاء" قد دخلت على جواب الشرط، في غير مواضعها، فدخلت على الفعل المضارع، جواب الشرط، مما حدا بالنحاة إلى التأويل، والقول بالتقديم والتأخير، لتطويع الشاهد، وفق ما قرّروه من قواعد، أُخذ عليهم عدم استقرائهم الكافي لنصوص العربية الفصيحة.

فالعربية، تميل إلى الحذف، للبلاغة والإيجاز، والحذف في العربية كثير ومشهور، في التراكيب النحوية المختلفة.

فابن جني يصرح بفائدة الإيجاز، بقوله: قال: لأن ذلك نقْض؛ من حيث كان التوكيد إسهاباً، والحذف إيجازاً."(٥)

ونصّ صاحب الإنصاف، على فائدة الحذف، بقوله: "وإنما حُذف الجواب في هذه المواضع للعلم به؛ توخياً للإيجاز والاختصار"

" ثم حَذْف الجواب أبلغ في المعنى من إظهاره"(٦)

فالحذف يعدّ بلاغة وإيجازاً واختصاراً، إن كان المعنى المراد في التركيب حاصلاً.

---

(١) المائدة ٩٥.

(٢) شرح الكافية، الرضي الاستراباذي ٢٦٣/٢.

(٣) المقتضب ٧١/٢، الكامل ١١٧/١.

(٤) همع الهوامع، السيوطي ٦١/٢.

(٥) الخصائص ٢٨٠/٢.

(٦) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري ٤٦٠/٢-٤٦١ والحديث عن الحذف في جواب القسم.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

**مجيء فعل الشرط مضارعاً مخزوماً، وجوابه ماضياً:**

ذهب جمهور النحاة إلى أن مجيء فعل الشرط مضارعاً مجزوماً، وجوابه ماضياً، محمول على القلّة والندرة والضرورة[١]، نحو:

**مَنْ يَكِدْنِي بِسَيِّءٍ كُنْتُ مِنْهُ  كَالشَّجَا بَيْنَ حَلْقِهِ والوَرِيدِ**[٢]

وعدّ ذلك ضرورة شعرية، وأجاز الفراء مجيء فعل الشرط مضارعاً مجزوماً، وجوابه ماضياً، على الإطلاق وتبعه ابن مالك[٣].

**السامرائي:**

وذهب السامرائي إلى أن مجيء جواب الشرط ماضياً، كثيرٌ في العربية، على الرغم من أن فعل الشرط، مضارع مجزوم، وعدّ ذلك من سعة العربية، لوروده في لغة الشعر، التي كثيراً مايرد فيها، ما يبتعد عن القاعدة، التي تشيع استعمالاً؛ وعدم حمل ذلك على الشذوذ والندرة.[٤]

ومذهب السامرائي تبعٌ لمذهب المجيزين الذين أكّدو الحكم بجواز هذا الاستعمال على الإطلاق، لثبوت شواهده في فصيح الكلام، وكثرة صدوره عن فحول الشعراء.[٥]

فقد أورد ابن مالك في "شواهد التوضيح والتصحيح" شواهد فصيحة للاستدلال على صحة الاستعمال، كقوله تعالى:

**"وإن نشأ ننزّل عليهم من السماء آية فظلّتْ أعناقهم لها خاضعين"**[٦]

ووجه الاستدلال هو عطف (فظلّت) الماضي، على (ننزّل) المضارع، وعطف شيء على آخر، لايكون إلا لما يجوز أن يحلّ محلّه، كما يرى السامرائي.[٧]

---

(١) انظر: شرح المفصل، ابن يعيش ١٥٧/٨، وشرح ابن عقيل ٣٧١/٢.

(٢) شرح ابن عقيل ٣٧١/٢، والبيت منسوب لأبي زبيد الطائي.

(٣) همع الهوامع، السيوطي ٥٨/٢.

(٤) النحو العربي في مواجهة العصر ٢٢٦.

(٥) النحو العربي في مواجهة العصر. السامرائي ٢٢٤.

(٦) الشعراء ٤.

(٧) النحو العربي في مواجهة العصر ٢٢٥.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وفي الحديث الشريف، ورد قوله عليه الصلاة والسلام:"ومن يقمْ ليلة القـــدر غُفِر له ما تقدّم من ذنبه"(١)، وشاهد آخر، قول عائشة رضي الله عنها: " إنّ أبا بكر رجلٌ أسيف، متى يقم مقامك، رقّ".(٢)

ومن الشعر، قول الشاعر:

**مَنْ يكِدْني بسَيءٍ كُنْتَ مِنْهُ**

**كَالشّجَا بَينَ حَلْقِهِ والوَرِيدِ**(٣)

وقول قعنب بن أم صاحب:

**إنْ يَسْمَعُوا رِيْبَةً طَارُوا بِهَا فَرَحَاً مِنّي، وَمَاسَمِعُوا مِنْ صَالِحٍ دَفَنُوا**(٤)

إن العربية، تراوح في استعمال التراكيب النحوية، فهي ذات سعة وبلاغـــة، وإحاطة بفنون القول؛ فمجيء جواب الشرط فعلاً ماضياً، يكون لإفادة الاستقبال، في أغلب الشواهد، وهذا معناه، صحّة التركيب والاستعمال، وإن كان مجيئه ليس علـــى سويّة من الأنماط الأخرى للتراكيب النحوية في أسلوب الشرط.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

---

(١) صحيح البخاري ١٥٣/١، كتاب الإيمان، باب قيام ليلة القدر من الإيمان.

(٢) فتح الباري بشرح صحيح البخاري ٤١٧/٦.

(٣) شرح ابن عقيل ٣٧١/٢.

(٤) شرح ابن عقيل، بحاشية محمد محيي الدين عبد الحميد ٣٧٢/٢.

# الفصل الرابع

- ترجيحات السامرائي في مسائل من متعلقات التركيب
- التعدي واللزوم
- أسماء الأفعال
- الأدوات في التراكيب النحوية والتضمين النحوي
- رتبة الضمير من مرجعه
- الاستثناء

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

## التعدي واللزوم

تقسم الأفعال العربية من حيث التعدي واللزوم إلى قسمين:

- أفعال لازمة
- وأفعال متعدية

### الأفعال اللازمة:

وهي الأفعال المكتفية بمرفوعها، قال تعالى: "ثم يتوب الله من بعد ذلك على من يشاء".(١) وقال الشاعر :

"رَأَيْتُ إذا نَبَتِ السُّيوفُ، مَضَى عَزْمٌ بِهِ فَشَفَى مَضَارِبَها"(٢)

وقد نصّ سيبويه صراحة على مفهوم الفعل اللازم، فقال: "فأما الفاعل الذي لايتعدّاه فعله فقولك: ذهب زيدٌ وجلس عمرو".(٣)

### الأفعال المتعدية:

وهي الأفعال غير المكتفية بمرفوعها، بل تتعداه إلى المفعول. قال تعالى: "إنما يعمر مساجدَ الله من آمن بالله واليوم الآخر".(٤)

كَنَزْتُ مَوَدَّةَ مِنْهُ كَفَتْ أَنْ أَكْنِزَ الذَّهَبَا(٥)

وقد نصّ سيبويه على مفهوم الفعل المتعدي بقوله: "هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول، وذلك قولك: ضرب عبدالله زيداً، فعبدالله ارتفع ههنا كما ارتفع في ذهب، وشغلت ضرب به كما شغلت به ذهب، وانتصب زيد لأنه مفعول، تعدى إليه فعل الفاعل".(٦)

---

(١) التوبة ٢٧.

(٢) معجم الأدباء، ياقوت الحموي ١٨٢/١، وقائله إبراهيم الصولي، مطبوعات دار المأمون.

(٣) الكتاب ٣٣/١، وأنظر: شرح المفصل ٦٢/٧-٦٩، وشرح ابن عقيل ٤٨٣/١-٤٩٣.

(٤) التوبة ١٨.

(٥) معجم الأدباء، الحموي ٢١٧/١، وقائله إبراهيم بن القاسم، مطبوعات دار المأمون.

(٦) الكتاب ٣٤/١، وانظر: شرح المفصل ٦٢/٧-٦٩، وشرح ابن عقيل ٤٨٣/١-٤٩٣.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

**أقسام الأفعال المتعدية:**

تقسم الأفعال المتعدية إلى:

- المتعدية بنفسها، نحو:
- قال تعالى: "الله الذي خلقكم ثم رزقكم"(١).
- – المتعدية بحرف الجر، نحو:

**وَلَمْ أَقدِرْ عَلَى إخفاءِ حَالٍ  يَحُولُ بِهَا الأسَى دُونَ التأسّي**(٢)

- المتعدية إلى مفعولين أو ثلاثة مفاعيل:
- قال تعالى: "فلّما رأته حسبتْه لجّة" وكشفت عن ساقيها" (٣) .
- أعلم زيد عمراً الأمرَ سهلاً

وفصّل النحاة طرق تحويل الأفعال اللازمة إلى متعدية، وصيرورة الأفعال المتعدية لازمة(٤)، ويندرج هذا تحت باب الصرف.

وقد تناول السامرائي التعدي واللزوم من جهة الاستعمال في اللغة ضمن السياق التركيبي، وصولاً إلى أصل الأفعال، هل هو التعدي أم اللزوم؟، لأن هذا النوع من الدرس النحوي، لم يكن موضع اهتمام لدى النحاة المتقدمين.(٥)

**اللزوم أصل الأفعال:**

**يرى السامرائي** أن الفعل أصله قاصر لازم(٦)، ثم يصار منه إلى المتعدي، اي أن اللزوم على قلّته قياساً بالمتعدي، هو أصل الأفعال.

وقد قام اجتهاد السامرائي على تحليله لمواضع الأفعال اللازمة والمتعدية في التراكيب النحوية وسياقات الكلام.

---

(١) الروم ٤٠.

(٢) معجم الأدباء، الحموي ٢٢٧/١، وقائله: إبراهيم القيرواني، طبعة دار الكتب.

(٣) النمل ٤٤.

(٤) انظر: شرح المفصل ٦٢/٧-٦٩، شرح ابن عقيل ٤٨٣/١-٤٩٣ وانظر: التعدية والتضمين في الأفعال في العربية، توامة ١٠-٢٥.

(٥) الفعل زمانه وأبنيته ٨٢.

(٦) الفعل زمانه وأبنيته ٨٤.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وسنعرض تالياً، اجتهادات السامرائي في أصالة اللزوم للأفعال:

**الإيجاز صفة الكلام البليغ:**

إن طبيعة العربية متشبثة أبداً بالإيجاز، لأن الإيجاز بلاغة، وأن التوفر على الإيجاز، هو الذي حمل المعربين أن يتخففوا من أحرف الجر في كثير من الأحيان. كقول الشاعر:

**تَمُرُّونَ الدِّيارَ وَلَمْ تَعُوجُوا كَلامُكُمْ عَلَيَّ إذاً حَرَامُ**(١)

فالفعل (مرّ) فعل لازم، وأصبح متعدياً بنفسه إلى المفعول مباشرة، بإسقاط حرف الجر.

والسامرائي يرى أن الحفاظ على الوزن الشعري، ليس مسوّغاً للشاعر للإتيان بهذه الصورة، وكان من باب أولى مجيء فعل ماض نحو (مررتم بالديار) ليناسب صيغة (ولم تعوجوا)، بيد أن الإيجاز والاقتصاد في الجهد، هو مادعا الشاعر إلى إسقاط حرف الجر.

**نزع الخافض وانتصاب الاسم بعده:**

ويرى السامرائي أن مسألة نزع الخافض في العربية، وانتصاب الاسم بعد سقوط الجار شيء يشير إلى أن الأصل في الأفعال اللزوم، ثم يتخفف في الاستعمال، فيصبح الفعل متعدياً.(٢)

قال تعالى: "واختار موسى قومه سبعين رجلاً لميقاتنا".(٣)

والتقدير: اختار من قومه.

وقد تناول السامرائي الفعل (دخل)، من خلال وروده في القرآن الكريم. حيث ورد في سبع وسبعين آية، وقد جاء فيها متعدياً كثيراً، ولازماً قليلاً:

---

(١) مغني اللبيب، ابن هشام ١٠٢/١، والبيت لجرير بن عطية بن الخطفي.

(٢) الفعل زمانه وأبنيته ٨٦.

(٣) الأعراف ١٥٥.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- فاللازم قد يتعدّى إلى مفعوله بحرف الجر (على)، إنْ كان الدخول على (الأناسي):

قال تعالى: "ولو دخلت عليهم من أقطارها"[١]

- ويتعدى إلى مفعوله بحرف الجر (في)، إذا كان الظرف الذي يصار إليه معنوياً.

قال تعالى: "يدخلون في دين الله"[٢]

- ويتعدّى بحرف الجر (الباء) إذا كان الدخول خاصاً، كدخول الرجل بزوجه.

قال تعالى: "فإن لم تكونوا دخلتم بهن".[٣]

- ويتعدى إلى مفعوله بصورة مباشرة، إذا كان الظرف الذي يصار إليه حقيقياً

قال تعالى: "وادخلي جنتي".[٤]

ويقال: دخلتُ الشامَ، ودخلتُ المسجدَ، ودخلتُ الدارَ.

إن مجيء الفعل اللازم (دخل)متعدياً كثيراً مدعاة للنظر؛ فابن يعيش، يشير صراحة إلى لزوم (دخل) بقوله: "والصواب عندي أنه من قبيل الأفعال اللازمة، وإنما يتعدى بحرف الجر نحو: دخلت إلى البيت، وإنما حذف منه حرف الجر توسعا لكثرة الاستعمال، والذي يدل على ذلك أن مصدره يأتي على (فُعُول)، نحو الدخول. و (فعول) في الغالب إنما يأتي من اللازم، نحو: القعود والجلوس...".[٥]

وقد تناول السامرائي أيضاً، الفعل (أتى)، والفعل (جاء)، من خلال استعمالهما في القرآن الكريم، وخلص إلى ماخلص إليه من استعمال (دخل).[٦]

---

(١) الأحزاب ١٤.

(٢) العصر ٢.

(٣) النساء ٢٣.

(٤) الفجر ٣٠.

(٥) شرح المفصل ٦٣/٧.

(٦) انظر: الفعل زمانه وأبنيته ٨٦.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

**الأفعال المتعدية إلى مفعولين:**

وردت في العربية أفعال تنصب مفعولين، قد يكون أصلهما مبتدأ وخبرا، أو غير ذلك، وهذه الأفعال هي: أعطى، كسا، منح، حسب، ظن، خال، علم، رأى، وجد، زعم.

قال تعالى: "فقال له فرعون لإني لأظنك ياموسى مسحوراً"(١)

قال تعالى: "فلما رأوه زلفة سيئت وجوه الذين كفروا" (٢)

والسامرائي يرى أن مسألة تعدي الفعل إلى مفعولين، غير حاصلة في الواقع، لأن المفعول الأول للأفعال، ليس مفعولاً في الحقيقة، إنما المفعول الحقيقي هو المفعول الثاني، لأن المفعول الأول فاعلٌ بالمعنى وأن المفعول الثاني هو الأول في المعنى.(٣)

كسا زيد عمراً جبة فـ (عمراً: مفعول به اصطلاحاً نحوياً، بيد أنه فاعل بالمعنى، فهو المكتسي بالجبة.

وان قلنا: كُسي عمرو بجبة، ففي الحالتين هناك مفعول واحد.

والى هذا المعنى كان ابن يعيش قد أشار، حيث فسّر جملة : أعطى زيد عمرا درهماً، بأن (عمراً) هو الآخذ للدرهم، فهو فاعل بالمعنى.(٤)

والسامرائي يأخذ على النحاة اعتبارهم الأمثال المتعدية إلى مفعولين، داخلة على الجملة الاسمية المكونة من مبتدأ وخبر، فنصبتها، لأن الفعل لا يمكن أن ينصب مفعولين، وأن ما ورد من نصب لمفعولين هو ضرب من التوسع، حيث لايعقل أن يوقع الفعل على اسمين إيقاعاً واحداً.(٥)

وعموماً، فإن السامرائي يرفض القول بأن هناك أفعالاً تنصب مفعولين إنما هي أفعال متعدية لمفعول واحد، وما جاء من نصب لمفعولين، فهو على التوسع.

---

(١) الاسراء، ١٠١.

(٢) الملك ٢٧.

(٣) انظر: الفعل زمانه وأبنيته ٨٨، ٨٩.

(٤) شرح المفصل ٦٤/٧.

(٥) انظر: العقل زمانه وأبنيته ٨٨،٨٩.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

**الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل:**

هناك أفعال في العربية، وردت متعدية إلى ثلاثة مفاعيل، فتنصبها. وهذه الأفعال، هي: أعلمَ، أرى، أنبأ، نبّأ، أخبر، وحدَّث.

ومثال ذلك : أعلمتُكَ الأمرَ سهلاً.

والسامرائي يرى أن هذه الأفعال المتعدية، لاتتعدى حقيقة إلى مفاعيل ثلاثة، بل هي متعدية إلى مفعول واحد، هو المفعول الثاني، أما المفعول الأول فينتصب توسعاً، بإسقاط حرف الجر؛ أما المفعول الثالث، فهو نعت للمفعول الثاني.(١)

وتوجيه السامرائي لجملة، نحو: أعلمت زيداً خالداً ناجحاً، هو:

أعلْمت: مسند ومسند اليه (فعل وفاعل)

زيداً: مفعول به بنزع الخافض

خالداً: مفعول به حقيقي

ناجحاً: نعت بـ (خالد).

إن المفعول الأول ينتصب بنزع الخافض، وهذا مايراه السامرائي، كونه يعدّ الأفعال لازمة في الأصل، ثم تتعّدى إلى مفعولها بنزع الخافض للبلاغة والإيجاز.

أما المفعول الثاني فهو المفعول الحقيقي، كونه محور الكلام الذي يقع عليه الفعل.

أما المفعول الثالث فهو نعت للمفعول الحقيقي وتبيان لصفته وحاله.

وقد سبق ابن يعيش السامرائي، في تلمّس عدم وجود مفاعيل ثلاثة على الحقيقة، فقد ذهب ابن يعيش في جملة:

أنبأت زيداً خالداً مقيماً.

أن التقدير: أنبأت زيداً عن خالد، لأن "أنبأت" في معنى (أخبرت)، والخبر يقتضي (عن)، وأن الفعل لايتعدى إلا بحرف جر، فإذا ظهر حرف الجر كان الأصل، وإذا لم يذكر كان على تقدير وجوده واللفظ به، لأن المعنى عليه، واللفظ محوج اليه".(٢)

---

(١) انظر: الفعل زمانه وأبنيته ٨٩.

(٢) انظر، شرح المفصل ٦٧/٧.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

**الأفعال المتعدية بنفسها أو بحرف الجر:**

وردت أفعال كثيرة عن العرب، جاءت متعدية بنفسها تارة، وبحرف الجـــر تارة أخرى. ومثال ذلك:

قال تعالى: "فإذا ركبوا في الفلك دعوا الله مخلصين له الدين"(١)

وقال تعالى: "والخيل والبغال والحمير لتركبوها وزينة"(٢)

وقال الشاعر :

**مَا عَنَانِي مِنْ سَابِقٍ يَأنَفُ المرْ  بطَ فِي العُنْقِ مِنْهُ والتطْهِيمِ**(٣)

يقال: "هذا أمرٌ يأنف منه الكريم"

والسامرائي يرى أن وجود أفعال كثيرة في العربية متعدية بنفسها أو بحروف الجر، دليل على أن الأصل في الأفعال اللزوم؛ فتعدّي الأفعال بحروف الجر يكـــون لفائدة، بيد أن الأخذ بالتوسع الذي أدّى اليه الاستعمال الكثير، وطلب الخفة والإيجاز، حدا بالعربية إلى الاستغناء عن حروف الجر، فتعدّت هذه الأفعال بنفسها.(٤)

والسامرائي يرى أن الأفعال المتعدية بنفسها، أو بحروف الجر، هـــي علـــى أنواع ثلاثة:(٥)

**الأفعال المتعدية بحرف الجر (على) للدلالة على التسلط أو العلو:**

نحو: (علاه- علا عليه) و (قبضه- قبض عليه) و (وطئه، وطيء عليـــه) و (حواه- حوى عليه)، و (اشتمله- اشتمل عليه) و (حضنه- حضن عليه) و (داسه- داس عليه) وغيرها.

---

(١) العنكبوت ٦٥.

(٢) النحل ٨.

(٣) ديوان ابن زيدون، شرح يوسف فرحات ٢٨١.

(٤) الفعل زمانه وأبنيته ٩٠.

(٥) الفعل زمانه وأبنيته ٩٠.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

**الأفعال المتعدية بحرف الجر (الباء) للدلالة على حركة الفعل ودفعه:**

نحو: (أدى الشيء- أدّى به) و (دفعه- دفع به) و (رماه- رمى به) و (حذفه- حذف به)، و (ألقاه- ألقى به)، و (أحاله- أحال به) و (طوّحه- طوّح به)، و (أهواه- أهوى به) و (أدلاه- أدلى به).

**الأفعال المتعدية بحرفي الجر (الباء ومِن) من قياس (فَعِل- يفعَل)، لغير العيوب والأمراض:**

نحو: (أمِن منه- أمِنه) و (خاف منه- خافه)، و (خشي منه- خشيه) و (أنف منه- أنفه) و (سئم منه- سئمه)، و (ظفر به- ظفره) و (لحق به- لحقه).. الخ.

وعموماً، فإن هذه الشواهد وغيرها، تلمح إلى أن الأفعال المتعدية بحروف الجر، قد استغنت عن هذه الحروف، طلباً للخفة والإيجاز، فأصبحت متعدية بنفسها، وهذا قد يشير إلى أن أصل الأفعال اللزوم، وأن التعدي فرع عليه.

والسامرائي يرى أن التطور اللغوي في استعمال الفعل اللازم، وصيرورته متعدياً، أدى إلى كثرة الأفعال المتعدية، وقلّة الأفعال اللازمة، الذي انحصر في أبنية خاصة، كبناء (فعُل) مضموم العين، وبناء (فعِل- يفعَل) الدال على الصفات والأعراض.(١)

ويمكن إجمال ما ذهب إليه السامرائي على النحو التالي:

- أن الفعل لازم في الأصل، ثم تعدّى إلى المفعول بحرف الجر، الذي استغنى عنه طلباً للخفة والإيجاز، لأنها بلاغة العربية.

- أن الأفعال لا تنصب مفعولين أو ثلاثة مفاعيل، فالمفعول الأول منصوب بنزع الخافض، والمفعول الثاني هو المفعول الحقيقي، أما المفعول الثالث فهو نعت للمفعول الثاني.

**وبعد:**

فقد اعتمد السامرائي منهجاً وصفياً، في ترجيحه القائم على أن الأصل في الأفعال، اللزوم.

---

(١) الفعل زمانه وأبنيته ٩٠.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وعلى الرغم من أن مسألة الأصل في الأفعال من حيث اللزوم والتعدي قد تكون غير ذات فائدة كبيرة للدرس النحوي، إلا أن هناك محاولات جادة من المحدثين، للبت بهذه المسألة، وإن كانت قائمة في الأساس على المنطق والجدل معاً.

وإنني إذ أميل إلى ما ذهب إليه السامرائي، أجد أن المنطق يدعو إلى قبول فكرة أصالة اللزوم في الأفعال.

ومن الأشياء التي تدعو إلى أن اللزوم هو الأصل في الأفعال:

- أن المفاعيل تتمات للكلام والجمل، والفعل ومرفوعه هما أساس الكلام ونواته الأصلية.
- أن الكلام يقوم على الإيجاز والبلاغة، في إيصال المعنى المراد، ومن هنا كان حذف حرف الجار، اقتصاداً في الجهد.
- أن ارتباط الفعل بالظواهر الكونية دلالة على أسبقية اللازم نحو: طلعت الشمس، نزل المطر، غابت الشمس، اخضرّ النبات، سال الوادي، جرى الماء، طار العصفور، هبت الريح، هرب الأسد، جاء النمر، وحضر، وذهب، و ... الخ.
- أن الصفات الدالة على العيوب والأعراض لازمة، وهي قديمة قدم الكلام، نحو: عرج، عور، غضب، فرح..
- أن المتعدي قد حصل، بسبب من الحاجة إلى الزيادة والتتمات للنزوع نحو الاستقلال، فكان التعدي بوساطة حروف الجر، ومن ثمّ، حدثت مرحلة الانفصال الصريح، فكانت فكرة التعدي إلى المفعول مباشرة.
- وذهب مصطفى جواد إلى أن المتعدي من الأفعال هو الأصل، واللازم عارض طارىء، بيد أنه فسّر ذلك بقول يؤكد أن الأصل اللزوم فقال: "هذا وإن حذف حرف الجر من جملة هذا الفعل وأمثاله معدود في البلاغة، لأن شروط البلاغة الإيجاز".(١)

إن حذف حرف الجر معناه أن الفعل اللازم، قد أصبح متعدياً بنفسه بعد حذف الجر، وهذا يلمح إلى أن المتعدي فرع على اللزوم.

---

(١) مصطفى جواد وجهوده اللغوية، محمد البكاء ١٧٤.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- وأرى أن مسألة الأصل في الأفعال من حيث التعدي واللزوم تظل خاضعة لمقياس المنطق، لأن استقراء ما وصلنا من كلام العرب، لا يظهر أصالة اللازم أو المتعدي، لأن ما وصل إلينا، يعدّ جزءاً يسيراً من كلام العرب.

وما يؤكد مذهب السامرائي في أصالة الأفعال على اللزوم، ما جاء في شرح التصريح على التوضيح للأزهري، قوله: "وقد يحذف الجار فيتعدى الفعل بنفسه، وينصب المجرور، إن كان في موضع نصب"[1].

وقد ألمح الأنباري، إلى أصالة الفعل اللازم، في حديثه عن المستثنى، فقال: "فذهب البصريون، إلى أن العامل هو الفعل بتوسّط (إلاّ)، ذلك، ولأن هذا الفعل، وإن كان لازماً في الأصل، إلا أنه قُوِّي بـ (إلاّ)، فتعدّى إلى المستثنى، كما تعدّى الفعل بالحروف المعدّية".[2]

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

---

(١) شرح التصريح على التوضيح، الأزهري ٣١٢/١.

(٢) أسرار العربية ٢٠١.

## أسماء الأفعال

في العربية كلمات فيها معنى الفعل، من حيث الأمر والنهي، ولها بعض خصائصه، من حيث التعدي واللزوم، ولكنها تختلف عنه، في أنها لا تتصرف تصرفه، ولا تظهر في أكثرها، علامة الضمير، ويدخل التنوين بعضها، فتراوحت خصائصها بين الفعلية والاسمية، فأسماها النحاة "أسماء أفعال"، نحو :

شتان، صه، مه، آمين، بله، رويد، أفّ، أوّاه، دونك، عليك، وغيرها.

وقد فصّل النحاة القول فيها، من حيث أنواعها ومعانيها وإعرابها [1]

والسامرائي تناول "أسماء الأفعال" وبحث في مسائلها، على ما ورد من نحاة العربية الاقدمين، وقصر بحثه فيها على ثلاث مسائل:

- مصطلح "أسماء الأفعال".
- الإسناد في أسماء الأفعال".
- تأصيل "أسماء الأفعال".

**مصطلح "أسماء الأفعال" :**

فصّل النحاة القدماء القول في مصطلح "أسماء الأفعال"، وأبانوا عن المقصود فيه.

فقد أشار سيبويه إلى مصطلح "أسماء الأفعال"، وإن لم يصرّح به على لفظه كمصطلح مستقل، فقال :" هذا بابٌ من الفعل، سُمّي الفعل فيه بأسماء، لم تؤخذ من أمثلة الفعل الحادث". [2]

وبيّن ابن يعيش دلالة "أسماء الأفعال"، بأنها قد وضُعَتْ لتدلّ على صيغ الأفعال، كما تدلُ الأسماء على مسمّياتها، وأن الغرض منها، الإيجاز والاختصار، ونوع من المبالغة.[3]

---

(١) انظر : الكتاب سيبويه ٢٤١/١-٢٥٣، شرح المفصل، ابن يعيش ٢٥/٤-٨٥ شذور الذهب. ابن هشام ١١٦-١٢١، همع الهوامع. السيوطي ١١٩/٥ وما بعده.

(٢) الكتاب ٢٤١/١.

(٣) شرح المفصل ٢٥/٤.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وابن عقيل رآها ألفاظاً تقوم مقام الأفعال في الدلالة على معناها، وفي عملها.(١)

وقد عدّها السيوطي حروفاً لا أسماء (٢)، ونسب لأبي جعفر، أحمد بن صابر، أنه عدّها قسماً رابعاً للكلمة، أسماه "الخالفة". (٣)

وذهب نحاة محدثون، إلى أن "أسماء الأفعال" تدخل في حيّز خاص، غير الحيّز الذي وضعها النحاة فيه.

فقد ذكر المخزومي، ان أسماء الأفعال، أفعالٌ متخلّفة، كونها أفعالا لا تتصرّف تصرّف غيرها من الأفعال. (٤)

وذهب عبد السلام هارون إلى أنها تدخل في حيّز الإنشاء الطلبي، على الغالب، كونها بمعنى الأمر، في كثير من موادها. (٥)

**السامرائي :**

ذكر السامرائي في كتابه الموسوم بـ (النحو العربي، نقد وبناء)(٦)، أن مصطلح "أسماء الأفعال" تسمية اعتباطية، يوحي بحرج النحويين من تعاملهم، مع هذه الالفاظ، بسبب حرصهم على أن يشمل الدرس النحوي جميع مواد العربية.

وقد عدّ السامرائي "أسماء الأفعال" مواد قديمة، تقتصر بوظيفتها على أنها أصوات يراد بها الإعراب عن عاطفة من العواطف الإنسانية، وأن من مقصود هذه الألفاظ الطلب.

واستدل السامرائي على قدم هذه الألفاظ، بأنها ثنائية في الغالب، نحو : (صه، مه، أفّ، آه، بَلْهْ، ويه)، ثم أصبحت ثلاثية للإعراب عن المعاني الإنسانية الأولى، نتيجة خضوعها للاستعمال، لتستقيم مع نظائرها الكلمات العربية، لأن العربية ذات صفة ثلاثية في أصول كلماتها؛ وما بقي على ثنائيته، نحو :( صه، مه)، فهي

---

(١) شرح بن عقيل ٣٠٢/٢.

(٢) همع الهوامع ١١٩/٥، ١٢٠.

(٣) همع الهوامع ١٢١/٥.

(٤) النحو العربي، قواعد وتطبيق ١٤٠.

(٥) الأساليب الإنشائية في النحو العربي ١٥٦، ١٥٧.

(٦) انظر : النحو العربي نقد وبناء ١١٦-١١٩، النحو العربي في مواجهة العصر ١٩١.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أصوات للتعبير عن المعاني الإنسانية ولا سيما ما اختصّ منها بالغرائز، وإن كانت هذه الأصوات أحادية في الأصل، لأن (الهاء) الملحقة بها، هي حرف يحسن السكوت عليه، وهو ما أسماه اللغويون (هاء) السكت.

وذهب السامرائي إلى أن هذه الأصوات، نحو : صه، مه، آوه، أفّ، ويه، أواه، وغيرها، دخلت في الاستعمال اللغوي، وهذا الاستعمال أكسبها شيئاً من الطواعية، فصارت ألفاظاً، فاستخدمت استخدام الأفعال، كونها موادَّ معنى، ولا يجدر أن يطلق عليها مصطلح اسم الفعل عليها، فليس فيه فائدة.

**الإسناد في "أسماء الأفعال" :**

ترتكز أسماء الأفعال، على المعاني والدلالات في أداء الوظيفة التركيبية، ضمن السياق الذي ترد فيه، وتشكل مع متلوها، جملاً فيها تمام الفائدة ويحسن السكوت عليها.

والإسناد في الجملة العربية يقوم على اتصاف المسند إليه بالمسند، وهذا ما لا يكون في (أسماء الأفعال).

**السامرائي :**

لقد عدّ السامرائي "أسماء الأفعال" ألفاظاً، جي بها للتعبير عن عاطفة من العواطف، ويكثر فيها الطلب[1]، والطلب من باب الإنشاء لا الإخبار، والإنشاء لا إسناد فيه، وإن كان جملاً مفيدة. والنحاة قد بينوا الفرق بين الكلام والجملة.

فابن يعيش ذكر أن "الكلام عبارة عن الجمل المفيدة، وهو جنس لها، فكل واحد من الجمل الفعلية والاسمية، نوع له، يصدق إطلاقه، كما أن الكلمة جنس المفردات" [2] فالكلام أعم من الجمل المفيدة.

ولعل هذا الفرق بين الكلام والجمل المفيدة، هو أساس التمييز، الذي أشار إليه ابن هشام، حيث فصل بين الكلام الذي احتوى معنى مستقلاً لا يحتاج إلى تركيب، أو كلمات تتم معناه، وبين الجملة التي تم تركيبها، بفضل تضمنها للمسند

---

(١) النحو العربي، نقد وبناء ١١٧.

(٢) شرح المفصل ٢١/١ .



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والمسند إليه، ولكنها لا تكون كلاماً مستقلاً، فلا بد أن ترد في تركيب، ترتبط به ارتباطاً جوهرياً. (١)

وعموماً، فإن أسماء الأفعال نوع من أنواع الكلام، فيه تمام الفائدة، ولكنه غير إسنادي، لتضمنه معنى الطلب، في كثير من ألفاظه، وتضمنه معاني التنبيه، والدعاء، والتوجع، والتحسر، وهذه كلها معاني تختص بالعواطف وفنون القول والإفصاح، وهذا ما دعا قوم من النحاة، إلى عدّ أدوات النداء، من باب أسماء الأفعال لتقارب المعاني فيهما. (٢)

**أسماء الأفعال : تأصيل وتحليل**

قسم النحاة أسماء الأفعال إلى مرتجلة ومنقولة، إضافة إلى ما جاء منها على القياس، بصيغة (فَعالِ) وقد تناول السامرائي دراسة بعضاً من أسماء الأفعال المرتجلة والمنقولة، وفق نظر النحاة إليها.

**أسماء الأفعال المرتجلة :**

وهي ما وضعت من أول أمرها، على هذه الصيغة، نحو : شتّان، صَهْ، مَهْ، هيهات، ومثال ذلك قول جرير :

**فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ العَقِيقُ وأَهْلُهُ وَهَيْهَاتَ خِلٌّ بالعَقِيقِ نُواصِلُهْ** (٣)

وقول الشاعر :

**شَتَّانَ هَذَا والعِنَاقُ والنَوْمْ والمَشْرَبُ البارِدُ فِي ظِلِّ الدَّوْمْ**(٤)

وقد قصر السامرائي بحثه فيها على (آمين) و (هَيْتَ).

**آمين :**

ذهب النحاة إلى أن (آمين)، اسم فعل أمر، بمعنى : استجبْ (٥)

---

(١) مغنى اللبيب ٤٢٠/٢ طبعة دار الفكر.

(٢) شرح المفصل ١٢١/٨.

(٣) شرح المفصل، ابن يعيش ٣٥/٤.

(٤) شرح المفصل. ٣٧/٤.

(٥) انظر : شرح المفصل. ابن يعيش ٣٤/٤، شرح ابن عقيل ٣٠٢/٢، شذور الذهب، ابن هشام ١١٦.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومثاله :

يَا رَبُّ لاَ تَسْلُبْنِي حُبَّها أَبَدَا ... وَرَحِمَ اللَّهُ عَبْداً قَالَ آمينا [1]

تَبَاعَدَ مِنِّي فُطْحلٌ إذْ سَأَلْتُهُ ... أمِينَ، فَزَادَ اللَّهُ مَا بَيْنَنَا بُعداً [2]

**السامرائي :**

ذكر السامرائي أن اسم الفعل (آمين) على وزن صيغة (فاعيل) وهذا البناء لم يرد في العربية، وهو دخيل فيها، من لغات سامية، كالعبرانية، وقد ورد في السريانية أيضاً، نحو : قابيل، بابيل، ناصيف [3].

وقد سبق ابن هشام السامرائي إلى هذا، فذكر أن (آمين) لفظ أعجمي على بناء (فاعيل) الذي ليس موجوداً في اللغة العربية. [4]

**هَيْتَ :**

ذهب النحاة إلى أن (هَيْتَ) اسم فعل أمر بمعنى (أقبل)، ويستعمل في الإفراد والتثنية والجمع، مذكراً ومؤنثاً، ومنه قوله تعالى : "وغلَّقت الأبوابَ وقالت هَيْتَ لك". [5]

**السامرائي :**

ذهب إلى أن (هَيْتَ) كغيره من أسماء الأفعال، لفظ دالٌّ على معنى خاص لا يبعد عن الأصل الذي وضع له. [6]

ومذهب السامرائي قائم على أمرين : [7]

---

(١) انظر : شرح المفصل. ٣٤/٤، شذور الذهب ١١٦، والبيت منسوب لاكثر من شاعر فهو منسوب لقيس بن الملوح (مجنون ليلى)، والى عمر بن ابي ربيعة في اللسان.

(٢) انظر : شرح المفصل ٣٤/٤، شذور الذهب ١١٧، والبيت بلا نسبة.

(٣) الذاهب من مواد النحو القديم في اللغة الحديثة. مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، مجلد ١٤، عدد ٢٩، تموز، كانون أول ١٩٩٠، ص ١٤، وانظر : أساليب القرآن ١٢٦.

(٤) شذور الذهب ١١٦.

(٥) يوسف ٢٣.

(٦) من أساليب القران ١٣٥.

(٧) انظر : من أساليب القران ١٣٥.



© Arabic Digital Library Yarmouk University

- قراءة ابن عباس (هَيْتُ) [1] بمعنى (تهيأت) والفعل (تهيأ) من المصادر القديمة، التي ليس لها فعل ثلاثي.

- وجود الفعل (هايا : ) في اللغة العبرانية الذي يفيد الكينونة؛ والهيئة في العربية تعني الكينونة والوجود في أصل الوضع.

**أسماء الأفعال المنقولة :**

وهي الألفاظ التي نقلت من معانيها الأصلية كالجار والمجرور، والظرف والمصدر، في الاستعمال، إلى ألفاظ تحمل معاني الأفعال، وخاصة الطلب، وهي ما أطلق عليها النحاة مصطلح "أسماء الأفعال المنقولة".

وقد تناول السامرائي أسماء الأفعال المنقولة، وقسمها إلى قسمين :

- أسماء الأفعال المنقولة من "الجار والمجرور" والظرف.
- أسماء الأفعال المنقولة من المصدر.

**أسماء الأفعال المنقولة من "الجار والمجرور" و "الظرف " :**

ذكر النحاة أن من أسماء الأفعال، ما نقل من الظرف، نحو : عندك، امامك، دونك، وأن الكاف فيها حرف خطاب، لا محل له من الإعراب، ومنها، ما نقل من "الجار والمجرور" نحو "إليك" و"عليك" [2] ومثاله :

قال تعالى :" عليكم أنفسكم لا يضرّكم من ضلّ إذا اهتديتم" [3]

**وَقُولِي كُلَّما جَشَأَتْ وَجَاشَتْ  مَكَانَكِ تُحمَدِي أو تَسْتَرِيحِي** [4]

---

(١) انظر : البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي ٢٩٤/٥، قال أبو حيان : وعن ابن عباس (هيْتَ) مثل حييت..... إلا قراءة ابن عباس الأخيرة، فإنها فعل مبني للمفعول".

(٢) انظر : الكتاب. سيبويه ٢٤٩/١، ٢٥٠، شرح ابن عقيل ٣٠٣/٢، قصر الندى. ابن هشام ٢٥٩.

(٣) المائدة ١٠٥.

(٤) شرح المفصل. ابن يعيش ٧٤/٤، والبيت لابن الاطنابة، رواه أبو علي القالي في الأمالي ٢٥٨/١.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

**السامرائي :**

ذهب السامرائي إلى أن "الجار والمجرور" والظرف، لا يمكن استخدامهما، كأسماء، أفعال في جمل طلبية. (١)

وفسّر السامرائي حقيقة استخدام "الجار والمجرور" والظرف، في الجمل الطلبية بأن فعل الأمر الذي يدلُّ به على الطلب، قد استغني عنه لشيوع هذه الألفاظ، وهي "الظرف" و "الجار والمجرور" ووقوعها في حيّزه، فاستغني بها عنه، لأن العربية تميل إلى الإيجاز، والحذف في العربية كثير، ومن بلاغة القول، حذف اللفظ، والدلالة عليه بشيء من لوازمه.(٢)

وما يؤكد مذهب السامرائي، قوله تعالى :

"أمسكْ عليك زوجك، واتّقِ الله" (٣)

حيث ورد فعل الطلب "الجار والمجرور" وهذا دلالة على أن "الجار والمجرور" والظرف متعلقان بفعل محذوف، اغنت لوازمه عن ذكره.

**أسماء الأفعال المنقولة من المصدر :**

وهي الألفاظ التي كانت تستعمل مصادر، ثم نقلت إلى أسماء الأفعال وتضمنت معنى الأفعال، نحو : "رُوَيد" و "بَلْه".

وجمهور النحاة على أن "رُويداً" و "بَلْه" مصدران منصوبان بفعل مضمر، إذا كان ما بعدهما مجروراً، نحو : رُويدَ زيدٍ؛ وهما اسما فعلٍ إذا كان ما بعدهما منصوباً، نحو : بَلْه زيداً، والتقدير : تَرْك زيداً، ومثال ذلك :

**رُوَيدَ عَلِيّاً جُدَّ مَا تَدْيُ أمِّهِمْ  إلَيْنَا، وَلَكِنْ بُغْضُهُمْ مُتَمَايِنُ** (٤)

وجاء في شرح الكافية:

"حكي الاخفش أنه بمعنى الاستثناء، يقال : أعطيتهم الجهدَ منّي بَلْه ما اسمع" (٥)

---

(١) النحور العربي، نقد وبناء ١١٨.

(٢) النحو العربي. نقد وبناء ١١٨.

(٣) الأحزاب ٣٧.

(٤) الكتاب : سيبويه ٢٤٣/١، والبيت منسوب للمعطل الهذلي.

(٥) شرح الكافية ٧٠/٢.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

كما قال بعض العرب لصاحبه؛ لو أردت الدراهم لأعطيتك، رويد ما الشعر، أي دع الشعر". وذهب الاخفش إلى أن (بَلْه) حرف جر [1]

**السامرائي :**

وذهب السامرائي إلى أنه لا فرق بين استخدام (رويد) و (بَلْه) كمصدرين، أو اسمي فعل، لأن المعنى المتحصل منهما في الجملة العربية، واحدٌ، وهو الإمهال في (رويد)، و الترك في (بَلْه). [2]

وأرى أن مجيء الاسم الواقع بعد (رويد) و (بَلْه) في حالات إعرابية ثلاثة، يؤكد خلوص هذه الألفاظ للتعبير عن معانٍ خاصة، على وجه الطلب ومعانيه، فقد أجاز قطرب وقوع الاسم بعد (بَلْه) مرفوعاً في قول الشاعر:

**تَذَرُ الجَمَاجِمُ هَامَاتِها بَلْه الأكُفُّ، كَأَنَّها لَمْ تُخْلَقِ** [3]

فالمصدران (رويد) و (بَلْه) باقيان على معاني الإمهال والترك، على التوالي، إن استعملا مصدرين، أو اسمي فعل، ولا جدوى من إخضاعهما لقيود الإعراب وضوابطه.

**وبعد :**

تقوم تسمية أسماء الأفعال، بهذا الاسم، على شيء كبير من الاعتباط، وذلك بسبب أنها ليست بأسماء تلمح إلى الفعل ومعناه، وليست بأفعال، لأنها تقبل شيئاً من لوازم الأسماء.

وتعد أسماء الأفعال المرتجلة، أفعالاً قديمة جامدة، لم تتطور، وأراها لغة كالعامية، ويحسن إلحاقها بالفعل الجامد، وإخراجها من أبواب النحو.

أما أسماء الأفعال المنقولة من ظرف أو جار ومجرور، فأرى أنها جمل ذوات أفعال محذوفة لكثرة الاستعمال، ولشيوع هذه الألفاظ قصداً للبلاغة والإيجاز، على مذهب ابن يعيش.

---

(١) شرح الكافية ٢/٧٠، الجني الداني، المرادي ٤٢٦.

(٢) النحو العربي : نقد وبناء ١١٨.

(٣) شرح الكافية ٢/٧٠، الجني الداني ٤٢٤، ٤٢٥.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أما المنقولة من مصدر نحو (رويد) و (بَلْه) ففيهما خلط كبير، بسبب ورود معناهما على حاله، سواء أكانا مصدرين أم اسمي فعل، وما توجيه إعرابهما إلا نتيجة نظرية العامل، وأثر الإعراب، مما كان يسيطر على النحو العربي قديماً، وحديثاً أحياناً كثيرة.

وعموماً، فإنني أرجح ضمّ أسماء الأفعال" في كثير منه إلى الأساليب الإنشائية الطلبية كما صنفها عبد السلام هارون [1] وعدّها خالفة، كما ذهب إليه (أبو جعفر أحمد بن صابر). [2]

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(١) الأساليب الإنشائية في النحو العربي ١٥٦، ١٥٧.

(٢) همع الهوامع، السيوطي ٥/١٢١.

## الأدوات في التراكيب النحويّة

الأدوات كثيرة الدوران في الكلام، عظيمة الاستخدام في اللغة. فـــلا تكـــاد جملة أو عبارة، تخلو من حرف جر، أو عطف، أو أداة تأكيد، أو نفي، أو استفهام، أو نحو ذلك.

وترتبط الأدوات ارتباطاً وثيقاً بالتراكيب النحوية، للفـــائدة المتحصلـــة مـــن وجودها، ومن الدلالة على المعاني، المرادة منها.

وقد بسط النحاة، قدماؤهم ومحدثوهم، القول فـــي الأدوات ووظائفهـــا فـــي التراكيب النحوية، وفصّلوا الحديث في معانيها ودلالاتها، وعنوا بها عناية ملحوظة، وأفردوا لها مصنفات مستقلة.

والسامرائي قد تناول استعمال الأدوات في التراكيب النحوية، مـــن منظـــور وصفي، درس فيه وظيفة بعض الأدوات، وقصر دراسته على ثلاث أدوات:

- (إذْ) الظرفية.
- (مِنْ) الجارة الزائدة.
- (الواو) العاطفة

### * (إذْ) الظرفية:

ذهب جمهور النحاة إلى أن (إذْ) الظرفية، ظرف لما مضى مـــن الزمـــان، ومثاله:

قال تعالى: "واذكروا إذْ أنتم قليل"[1]، وقول الشاعر:

**إنّ مَحَلاً وإنّ مُرْتَحَلاً وَإنّ فِي السَّفَرِ، إذْ مَضَوْا سَهْلاَ**[2]

وقد صرّح سيبويه بوقوع (إذْ) دالة على المضيّ، فقـــال: "وإذْ، وهـــي لمـــا مضى من الدهر، وهي ظرف بمنزلة (مع)"[3]، وهي كالحين.[4]

---

(١) الأنفال ٢٦.

(٢) مغني اللبيب ٨٢/١، والبيت للأعشى.

(٣) الكتاب ٢٢٩/٤.

(٤) الكتاب ٢٦٧/٣.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وذهب ابن يعيش مذهب سيبويه، وقال: "(إذْ) و (إذا) ظرفان من ظروف الأزمنة، (فإذْ) ظرف لما مضى منها، و(إذا) لما يستقبل"، وقال: "فأما إذْ فإنها تقع على الأزمنة الماضية كلها".(١)

وبالإجمال، فإن جلّ النحاة، على وقوع (إذْ) دالة على الزمن الماضي، وخلافاً لما ذهب إليه جمهور النحاة، فإن بعض المتأخرين، من النحاة، لم يوافقوا على اختصاص (إذْ) بالزمن الماضي، ذاهبين إلى أن (إذْ) تقع دالة على الاستقبال في بعض الأساليب.

فقد ذكر المرادي في "الجنى الداني" أن من النحاة من يعدّ (إذْ) دالة على الاستقبال، خلافاً للجمهور، وقال: "(إذ) يكون ظرفاً لما يستقبل من الزمان، بمعنى (إذا)، ذهب إلى ذلك قوم من المتأخرين، منهم ابن مالك، واستدلّوا بقوله تعالى: "فسوف يعلمون إذ الأغلال في أعناقهم".(٢)

وبآيات أخرى، كقوله تعالى: "يومئذ تحدّث أخبارها".(٣)

وذهب ابن هشام إلى جواز وقوع (إذْ) دالة على الاستقبال(٤)

**السامرائي:**

أجاز السامرائي استعمال (إذْ) للدلالة على الزمن المستقبل، بمعنى (إذا)(٥) لوروده في شواهد قرآنية فصيحة صريحة، كقوله تعالى: "وأنذرهم يومَ الحسرةِ إذْ قُضِيَ الأمرُ".(٦)

وقوله تعالى: "وأنذرهم يوم الأزفة، إذ القلوب لدى الحناجر كاظمين"(٧)

وقوله تعالى: "فسوف يعلمون إذ الأغلال في أعناقهم".(٨)

---

(١) شرح المفصل ٤/٩٥.

(٢) الجنى الداني ١٨٨.

(٣) الزلزلة ٤.

(٤) مغني اللبيب ١/٨١.

(٥) من سعة العربية ٢٩.

(٦) مريم ٣٩.

(٧) غافر ١٨.

(٨) غافر ٧٠، ٧١.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فهذه النصوص القرآنية، شاهدة على استعمال (إذْ) بمعنى (إذا)، ومعنى الاستقبال، واضح فيها، لفظاً ومعنى.

وللتأكيد على استدلاله، فالسامرائي ذهب إلى أن (إذا) قد استُعملت استعمال (إذْ)، ومنه قوله تعالى: "يا أيها الذين آمنوا لاتكونوا كالذين كفروا، وقالوا لإخوانهم إذا ضربوا في الأرض أو كانوا غُزّى لو كانوا عندنا ما ماتوا وماقتلوا".(١)

فالمعنى في الآية الكريمة دالّ على المضيّ، وجاء استعمال (إذا) بمعنى (إذْ).

وقد أجاز نحاة محدثون، وقوع (إذ) دالة على المستقبل، بمعنى (إذا).

فقد ذهب عبد العال مكرم، إلى قبول استعمال (إذْ) بمعنى (إذا) بقوله: "والرأي الذي أميل إليه، هو جواز وقوعها موقع (إذ) الدالة على المستقبل، لأن الأدوات، يقع بعضها موقع بعض، لاعتبارات بلاغية تدرك من الموقف، وتتضح من السياق، ويشير إليها الأسلوب"(٢) ويتبع "مكرم" في رأيه، "المرادي" الذي ذكر: "أن الأمور المستقبلة لمّا كانت في إخبار الله تعالى، متيقَّنة، مقطوعاً بها، عُبِّر عنها بلفظ الماضي".(٣)

والرأي الذي أميل إليه، هو قبول مجيء (إذْ) بمعنى (إذا)، لأن سعة العربية قد سمحت بمجيء الشيء في غير موضعه، والعرب يجعلون الشيء في موضع على غير حاله في سائر الكلام، كما نصّ على ذلك سيبويه(٤)، إضافة إلى أن الأدوات في العربية كثيرة الدوران في التراكيب، وقد يغلب استعمالٌ آخر، ومما يلحظ، استعمال (إذا) بمعنى (إذْ)، وهذا شاهد على سعة فنون القول في العربية.

**(مِنْ) الجارة الزائدة:**

---

(١) آل عمران ١٥٦.

(٢) أسلوب (إذْ) في ضوء الدراسات القرآنية والنحوية ٢٨.

(٣) الجنى الداني ١٨٨.

(٤) الكتاب ١/٥١.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يأتي حرف الجرّ (مِنْ) في الكلام، زائداً، وذا معانٍ مختلفة، كان النحاة قد فصّلوا القول فيها[1] ومثاله:

قال تعالى: "سبحان الذي أسرى بعبده ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى".[2]

*** زيادتها:**

ذكر جمهور النحاة، أن حرف الجرّ (مِنْ) يكون زائداً، بشروط:[3]

- أن يكون ما قبله نفياً، أو شبهه، كالنهي، والاستفهام بـ (هل)، نحو:

قال تعالى: "مالكمْ مِنْ إله غيره"[4]

- أن يكون المجرور بـ (من) نكرة، نحو:

قال تعالى: "فارجع البصر هل ترى من فطور"[5]

- أن يكون المجرور فاعلاً، أو مفعولاً به، أو مبتدأ.

**السامرائي:**

وقد ذهب السامرائي إلى أن (مِنْ) تزاد، دون التقيد بالشروط التي وضعها النحاة، لثبوت زيادته، نثراً ونظماً، دون شرط.[6]

وقد استدلّ السامرائي، على ذلك، بما وَرد في فصيح الكلام، ومنه قوله تعالى: "يُحلَّوْنَ فيها من أساور"[7] والتقدير: يُحلَّوْن أساورَ.

ومنه قوله تعالى:

"كم تركوا من جنات"[8]

---

(١) انظر: الجنى الداني، المرادي ٣٠٨ن شرح ابن عقيل ١٦/٢، ١٧، مغني اللبيب، ابن هشام ٣١٨/١.

(٢) الإسراء ١.

(٣) انظر: الكتاب، سيبويه ٣١٥/٢، ٣١٦، ٢٢٥/٤، شرح المفصل، ابن يعيش ١٠/٨، مغني اللبيب ٣١٨/١.

(٤) المؤمنون ٢٣.

(٥) الملك ٣.

(٦) من سعة العربية ١٧.

(٧) الكهف ٣١.

(٨) الدخان ٢٥.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقوله تعالى: "يغفر لكم من ذنوبكم"[1]

ومن ذلك قول عمر بن أبي ربيعة:

**وَيَنمِي، لَهَا، حُبُّها، عِنْـــدَنَا فَمَـــا قَالَ مِنْ كَاشِحٍ لَمْ يُضِرّ**[2]

ومنه، قول جرير:

**لَمَّا بَلَغْنا إمامَ العَدْلِ قُلْتُ لَهُمْ قَدْ كَانَ مِنْ طُولِ إدْلاجٍ وَتَهْجِيرِ**[3]

على أنه يلحظ، أن السامرائي مسبوق برأيه؛ فقد ذهب الأخفش والكسائي وابن مالك، إلى زيادة (مِنْ)، دون قيد أو شرط.[4]

والرأي الذي أميل إليه، هو جواز زيادة (مِنْ)، دون تقييدها بالشروط التي وضعها النحاة، لثبوت زيادتها في الكلام العربي الفصيح.

وأعتقد أن الشروط التي وضعها النحاة، كانت نتيجة استقرائهم غير الكافي، لنصوص اللغة الفصيحة، من جهة، واعتمادهم الكثير الشائع، في تقنين الأبواب النحوية بعامة.

**الواو:**

يأتي حرف (الواو) في الاستعمال، عاملاً وغير عامل.

فالعامل قسمان: جارٌّ، نحو: واو القسم، و (واو) رُبَّ وناصبٌ، نحو: واو المعية، و (الواو) الناصبة للفعل المضارع بعدها، على رأي الكوفيين.

وغير العامل "وله أقسام كثيرة، فصّل النحاة القول فيها، وأوّلها: الواو العاطفة.[5]

وقد تناول السامرائي (الواو) المستعملة للعطف.

---

(١) نوح ٤.

(٢) مغني اللبيب، ابن هشام، الشاهد ٥٣٢.

(٣) ديوان جرير ١٩٥.

(٤) انظر: الجنى الداني، المرادي ٣١٨، شرح ابن عقيل ١٧/٢.

(٥) انظر: الجنى الداني، المرادي ١٥٣، ١٥٤.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

**"الواو" العاطفة:**

ذهب جمهور النحاة، إلى أن (الواو) العاطفة، للجمع المطلق، فتجمع ما بعدها، مع ماقبلها في الحكم[١]، ومثال ذلك قوله تعالى: قوا أنفسكم وأهليكم ناراً"[٢]

في حين، رأى قوم من النحاة، أن (الواو) تأتي بمعنى (أو)، التي يغلب على استعمالها معنى التخيير، ومثال (الواو) بمعنى (أو)، قول عمرو بن براقة الهمداني:

**وَنَنْصُرُ مَوْلاَنَا، وَنَعْلَمُ أنَّهُ كَمَا النَّاس، مَجْرُومٌ عَلَيهِ وَجَارِمُ**[٣]

والتقدير: مجروم عليه أو جارمُ.

وصرّح ابن يعيش، بمنع إستعمال (أو)، بمعنى (الواو)، وما جاء من ذلك، فعلى الشذوذ، ولا يُقاس عليه.[٤]

**السامرائي:**

ذهب السامرائي إلى أن من سماحة العربية، وسعتها، وجود نصوص فصيحة، استعملت فيها (الواو) بمعنى (أو)، وعكسه. وأن هناك باباً كبيراً، يندرج في سعة العربية، التي لم يدرك مجالها اللغويون والنحاة.[٥]

واستدلّ السامرائي على رأيه، إضافة إلى البيت السابق[٦] بقوله تعالى:

**"مثنى وثلاث ورباع"**[٧]

واستدلّ أيضاً، على ماورد من استعمالْ (أو) بمعنى (الواو)، بقوله عليه الصلاة والسلام: "اثبت أُحدُ، فما عليك إلاّ نبيّ أو صديق أو شهيدان".[٨]

وقوله عليه الصلاة والسلام: "كُلْ ماشئت، والبس ما شئت، ما أخطأتْك اثنتان: سَرَف أو مخيلة".[٩]

---

(١) انظر: الكتاب، سيبويه ٤٣٨/١، شرح المفصل، ابن يعيش ٧٤/٣، ٩٠/٨، شرح ابن عقيل ٢٢٦/٢.

(٢) التحريم ٦.

(٣) شرح ابن عقيل ٣٥/٢.

(٤) شرح المفصل ٩٢/٨.

(٥) من سعة العربية ١٣.

(٦) قول عمر بن براقة الهمداني: .....، كما الناس مجرومٌ عليه وجارمُ

(٧) النساء ٣.

(٨) فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني ٤٢/٧.

(٩) فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني ٥٢/٢١.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقال امرؤ القيس:

**وَظَلَّ طُهَاةُ اللَّحْمِ مِنْ بَينِ مُنضِجٍ صَفِيفَ شِواءٍ أو قَدِيرٍ مُعجَّلِ**[1]

والذي أذهب إليه، أن العربية قد حفلت بأنماط واستعمالات كثيرة، غير تلك التي استقراها النحاة، الذين اعتمدوا الكثير الشائع، في ضبط قواعد العربية، ورموا ما خرج عليها بالضرورة حيناً، وبالشذوذ والندرة حيناً؛ والصواب، أن ما ورد خارجاً على القاعدة، وهو من لغة العرب التي لم تضمّ إلى ما استقراه النحاة، ولا نستطيع إلاّ عدّها فصيحة صحيحة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

---

(١) ديوان امرىء القيس: ٢٢.

## التضمين في النحو العربيّ

يُعدّ التضمين النحوي، مسألة متشعبة، غير محددة بضابط أو معيار. كونه يشمل الألفاظ جميعها، من أفعال وأسماء وحروف؛ فقد يتضمن لفظ معنى لفظ آخر، فيعطي حكمه، واللفظ قد يكون فعلاً متضمناً معنى فعل آخر؛ وقد يكون اسماً متضمناً معنى اسم آخر، وقد يكون حرفاً متضمناً معنى حرف آخر.

ويشمل التضمين مصطلحات مختلفة، كالتعدي واللزوم، ونزع الخافض، والحمل على المعنى، وتناوب حروف الجر.

والمصنَّفات النحوية ملأى بشواهد التضمين، التي وقف عليها النحاة، قدماؤهم ومحدثوهم، نجتزئ منها ما يدلّل على المسألة:

**تضمّن اسم معنى اسم آخر:**

قال تعالى: "فلما رأى الشمس بازغة، قال هذا ربيّ"[1] حيث أُشير إلى الشمس المؤنثة باسم الإشارة المذكر (هذا) حملاً له على معناه، وتقديره: الشخص، أو المرئي.

**تضمن فعل معنى فعل آخر:**

قال تعالى: "ولاتعزموا عُقدة النكاح"[2]

حيث تعدّى الفعل (عزم) بنفسه، وهو مما يتعدى بحرف، وذلك لتضمنه معنى (تنووا) أو (تُوجبوا).

---

(١) الأنعام ٧٨.

(٢) البقرة ٢٣٥.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

**تضمّن حرف معنى حرف آخر:**

قال تعالى: "عيناً يشرب بها عبادُ الله"(١)

حيث ناب حرف الجر (الباء)، مناب حرف الجر (مِنْ). والتقدير: يشرب منها.

وقبل التبسط بآراء السامرائي، نعرض بإيجاز لآراء النحاة السالفين في هذه المسألة النحوية.

فقد أجمل النحاة تعريف التضمين، بأنه التوسع في استعمال لفظ، يجعله مؤدياً معنى لفظ آخر مناسب له، فيعطي الأول حكم الثاني في التعدي واللزوم.

وأشار سيبويه إلى ذلك، بقوله: "ومن كلامهم أن يجعلوا الشيء في موضع على غير حاله في سائر الكلام".(٢)

وحدّه ابن جني بقوله: "اعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يتعدى بحرف، والآخر بآخر، فإن العرب قد تتسّع، فتُوقع أحد الحرفين موقع صاحبه، إيذاناً بأن هذا الفعل، في معنى ذلك الآخر. فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه".(٣)

وذكر ابن هشام الأنصاري، أن البصريين لم يقبلوا أن تنوب حروف الجر، بعضها عن بعض، وخالفهم أكثر الكوفيين، فأجازوا نيابة حروف الجر بعضها عن بعض.(٤)

وبالإجمال، فإن شواهد التضمين النحوية، كثيرة في اللغة؛ فقد ذكر ابن جني أن التضمين بمعناه الشموليّ، لايكاد يُحاط به، ولو جُمع أكثره لجاء كتاباً ضخماً.(٥)

**السامرائي:**

ذهب السامرائي إلى أن مواضع التضمين واسعة، وأن النحاة قد اتسعوا في مواضعه، وهذا الاتساع لا يدل على سعة البحث في الموضوع، عن المعاني

---

(١) الإنسان ٦.

(٢) الكتاب ٥١/١.

(٣) الخصائص ٣٠٦/٢.

(٤) مغني اللبيب ١١١/١. همع الهوامع ٣٥/٢

(٥) الخصائص ٣١٠/٢.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والأساليب، وربما يكون هذا البحث قد كشف عن جهودهم ووقوفهم عند استعمالات لا يتعدونها إلى غيرها، وما خلا هذه الاستعمالات، فهو بين أن يكون محمولاً على الخروج، والخطأ، والتجاوز، أو أنه داخل في باب التضمين، إن لم يجدوا وجهاً إلى تخطئته، كأن يكون من كلام الله تعالى.(١)

والسامرائي يُرجع القول بالتضمين إلى منهج الباحثين في علوم العربية، المتأثرين بالمنطق والفلسفة، وذهب إلى أنه من أجل هذا، ظهرت في علوم العربية، قواعد وأحكام لم تكن وليدة الاستقراء الشامل الواسع للّغة، كقولهم مثلا: إنّ الفعل كذا يأتي لازماً، ولا يأتي متعدياً، وإن كذا يأتي لمعنى، ولا يأتي لغيره، فإذا فطنوا إلى أن هذا الفعل، وذلك الحرف، قد أتيا على غير ما ذكروا، فزعوا إلى طريقهم ومنهجهم، يعلّلون، كأن يُقدّرون محذوفاً، أو يحذفون مذكوراً.(٢)

فالسامرائي يرى أن التضمين يظهر اضطراب علماء العربية القائلين به، لأن هناك نصوصاً، تندّ عما وضعوه من أحكام وقيود، لم يجدوا إلى حلّها غير القول بالتضمين؛ وذهب السامرائي إلى أنه لابدّ للباحث في علم الدلالات، بغية الإفادة منه في اللغة العربية، أن يعاني صعوبة البحث، إذا ما أراد أن يخلص إلى المنهج السليم، ولاسيّما في عصرنا الحديث.(٣)

والسامرائي يرى أهمية دراسة الاستعمالات الفصيحة، التي ضمّها النحاة إلى باب التضمين، دراسة معجمية، من حيث تأريخ الألفاظ، وتقييدها بعصورها وبقائليها وعصورهم، لتبيان انعكاس تلك الظروف في المادة اللغوية.(٤)

وراى السامرائي في التضمين قائم على أساس من عدم الاعتداد بقضية الأصل والفرع في معاني الأفعال والأسماء والحروف، فمجيء الفعل لازماً في سياق، ومتعدياً في آخر، يقوم على أن كل استعمال قائم برأسه، وليس أحدهما فرعاً من الآخر، وكذلك الأسماء والحروف، فكل أداة تضمنت معانٍ مختلفة، فإن كل معنى

---

(١) النحو العربي، نقد وبناء ١٦٩.

(٢) النحو العربي، نقد وبناء ١٦١.

(٣) النحو العربي، نقد وبناء ١٦١.

(٤) النحو العربي، نقد وبناء ١٧٠، ١٧١.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

منها، يعدّ معنى مستقلاً قائماً بذاته، وليس هناك معنى أصيل، ومعان متفرعة منه، وإنما الاختلاف قائم في تغليب استعمال على آخر، مما ورد من كلام العرب، وهو الكلام الذي لم يستقره النحاة بشكل واف.

وكمثال على رأي السامرائي، حرف الجر (اللام)، حيث يرد بمعانٍ كثيرة، فقد أجملها المرادي بثلاثين معنى،[١] منها : الاختصاص والاستحقاق، والمُلْك؛ وتنوعت أراء النحاة بأصل هذه المعاني.

أما السامرائي، فيذهب إلى أن استعمال حرف الجر (اللام) في كلام العرب، قد جاء بهذه المعاني المختلفة، وكل معنى قائم برأسه، وليس هناك معنى أصل، وآخر فرع منه او محمول عليه.

وذهب نحاة محدثون، إلى ما ذهب إليه السامرائي.

فقد أدرج تمام حسان القول بالتضمين عند النحاة، في أسلوب التأويل أو التخريج، وذكر أن التضمين كثيراً ما يكون وسيلة يستعملها النحويّ لحلّ إشكال الأصل، كأن يكون في الجملة فعل لازم، انتصب بعده المفعول. فيضمّن معنى التعدي، أو العكس من ذلك.[٢]

وعدّ عبد الجبار توامة، التضمين نوعاً من أنواع التخريج، التي لجأ إليها النحاة، لتفسير بعض الظواهر في نصوص اللغة، خالفت أصول القواعد التي وضعوها في التعدية.[٣]

وقد تناول (توامة)[٤] تفسير ابن هشام لتعدية الفعل بنفسه في قوله تعالى:

" فاستبقوا الصراط"[٥] بنزع الخافض توسعاً، أو أنّ (استبقوا) ضُمّن معنى (تبادروا)؛ والأمر نفسه في قوله تعالى: "فاستبقوا الخيرات".[٦]

وهذا التفسير، يراه توامة نوعاً من أنواع التخريج.

---

(١) انظر : الجنى الداني ٩٥-١٠٩.

(٢) الأصول، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٦.

(٣) التعدية والتضمين في الأفعال في العربية، ١١٨.

(٤) المصدر السابق ١١٨.

(٥) يس٦٦.

(٦) البقرة ١٤٨.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وأبطل محمد حسن عواد مسألة التضمين بطلاناً تاماً، لاعتماد القدماء على الأصالة والفرعية في الأفعال.(١)

وعموماً، فإن البحث في التضمين، تكمن أهميته، في دراسته، دراسة معجمية، كما يرى السامرائي، بعيداً عن التأويل والتخريج، كما أنه من الأهمية بمكان، دراسة الاستعمالات التي ورد فيها، ما يسمى بـ (التضمين)، لتقنين مواضع التعدية، وطرقها، وربطها بالمعاني والدلالات، ضمن السياق الواردة فيه.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(١) تناوب حروف الجر في لغة القرآن ٨١، ٨٢.

## رتبة الضمير من مرجعه

يرتبط الضمير في الجملة العربية، ارتباطاً مباشراً باسم ظاهر له قيمة تبيين ذلك الضمير المرتبط به، فيسد أحدهما مكان الآخر، بنظرية ما يسمى بـ (نظرية الإحلال)، والقاعدة العامة في هذا المقام أن يعقب الضمير مرجعه، فيتقدم الظاهر، ويستغني عن إعادته مرة أخرى بضمير إحلالي، وموافق له. وقد حدَّ ابن الحاجب الضمير، فذكر أنه " ما وُضع لمتكلم أو مخاطب، أو غائب، تقدم ذكره لفظاً أو معنى أو حكماً" (١) ومثاله :

**رُبَّ لَيلٍ قَطَعْتُهُ بِصُدُودٍ  أو فِرَاقٍ، مَا كَانَ فِيهِ وَدَاعُ** (٢)

فالضمير (الهاء) في (قطعتُه) و(فيه)

عائد على (ليلٍ).

وتقدم الاسم الظاهر على ضميره قسمان :لفظيّ ومعنويّ.

* والتقدم اللفظي نوعان :

– تحقيقاً : كم منزلٍ في الأرض يألفهُ الفتى، وحنينهُ أبداً لأولِ منزلِ (٣)

– تقديراً : حضرَ درسَه الولدُ.

* والتقدم المعنوي أيضاً، نوعان :

– أن يكون قبل الضمير لفظ متضمن للمفسَّر.

قال تعالى : "اعدِلوا هو أقرب للتقوى". (٤)

والتقدير : العدل أقرب للتقوى، فالفعل (اعدلوا) يدل على المصدر.

– أن يدل سياق الكلام على المفسَّر التزاماً لا تضمناً.

قال تعالى : "ولأبويه لكلِّ واحدٍ منهما السُّدس". (٥)

فسياق الكلام في ذكر الميراث، ولزم من السياق، أن يكون ثمَّ مورِّث، فجرى عليه الضمير من حيث المعنى.

---

(١) شرح الكافية، الرضى الاستراباذي ٣/٢.

(٢) ديوان الشعر العربي، ادونيس ٣٣٨/٢. البيت للقاضي التنوخي.

(٣) ديوان الشعر العربي، ادونيس ٣٢٧/٢. البيت لأبي تمام الطائي.

(٤) المائدة ٨.

(٥) النساء ١١.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وعموماً، فإن الضمير لا بدَّ له من مفسِّر متقدم، تقدماً لفظياً أو معنوياً، يرجع إليه الضمير.

**السامرائي :**

والسامرائي تناول مسالة الضمير ورتبته من مرجعه وظهر ذلك :

- عود الضمير على المتأخر لفظاً ورتبة.
- الاشتغال.
- لغة "أكلوني البراغيث".

## عود الضمير على المتأخر لفظاً ورتبةً

الفقه اللغوي في هذه القضية يتسم بخلافية النظرة، فالجمهور من علماء السلف على إنكار تقدم الضمير على مرجعه، ولكن مجموعة من علماء السلف قبلت تقدم الضمير على مرجعه، ولم تحمله على الشذوذ.

والمثال المشهور الذي وقف عنده الجمهور وهو :

**جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بنِ حَاتِمٍ  جزاءَ الكلابِ العَاوِياتِ، وَقَدْ فَعَلْ** (١)

فقد منع اكثر النحويين البصريين، نحو (زان نورُهُ الشجرُ) لئلا يعود الضمير على المفعول، وهو متأخر لفظاً ورتبة. (٢)

فالمبرد لم يجز عود الضمير على المتأخر لفظاً ورتبة، فقال :" ولو قلت :ضرب غلامهُ زيداً، كان محالاً، لأن الغلام في موضعه، لا يجوز أن ينوي به غير ذلك الموضع" " وعلى هذا المعنى تقول :" في بيته يؤتى الحكمُ" لأن الظرف حدَّه أن يكون بعد الفاعل"، بيد أن المبرد أجاز نحو : ضرب غلامَه زيدُ، على نية التأخير.(٣) وعموماً فإن جلّ النحاة الأقدمين، قد ذهبوا إلى منع عود الضمير على المتأخر لفظاً ورتبة، (٤) وأجازوا عودته على المتأخر لفظاً لا رتبة، نحو : كما أتى

---

(١) الخصائص ٢٩٤/١ والبيت منسوب لاكثر من قائل، فنسب إلى النابغة الذبياني، وابي الاسود الدولي، وعبدالله بن همارق، انظر : شرح التصريح على التوضيح / الازهري ٢٨٣/٢.

(٢) شرح التصريح على التوضيح ٢٨٣/٢.

(٣) انظر : شرح ابن عقيل ٤٩٣/١.

(٤) انظر : شرح ابن عقيل ٤٩٣/١.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ربَّهُ موسى على قدر)؛ لان رتبة الفاعل (موسى)، قبل المفعول (ربَّهُ) والتقدير على الأصل : أتى موسى ربَّهُ).

وقد خالف المنع، فريق من النحاة، وأجاز مجيء الضمير متقدماً على الظاهر؛ فقد نُسب إلى أبي عبدالله الطوال من الكوفيين، وابن جني، وابن مالك، أنهم أجازوا عود الضمير على المتأخر لفظاً ورتبة.(١)

فقد أجاز ابن جني هذه المسالة، قياساً على قول العرب :

ضربوني وضربتُ قومَك، بإعمال الثاني، فالضمير (الواو) في (ضربوني) عائد على (قومك) وهو متأخر لفظاً ورتبة، (٢) في ضربت قومك، وقال : "حتى دعا ذاك أبا علي إلى أن قال : إن تقدم المفعول على الفاعل قسم قائم برأسه، كما أن تقدم الفاعل قسم أيضاً قائم برأسه، وإن كان تقديم الفاعل أكثر". (٣)

وأصرح من هذا، ما ذكره ابن جني في قبوله عود الضمير على المتأخر لفظاً ورتبة، فقال : " وأما أنا فأجيز أن تكون الهاء في قوله:

**جزى ربُّه عني عديَّ بن حاتم** عائدة على (عدي) خلافاً على الجماعة. (٤)

وخلافاً لما ذهب إليه السامرائي من عدّ الشواهد الشعرية ضعيفة، فقد ذهب إلى أن استعمال الضمير المتقدم في الاستفهام، نحو : (أيهما) استعمال فصيح، كونه قد ورد في تراكيب، جاءت عن العرب الفصحاء وهو في هذا، يأخذ على مصطفى جواد قوله بالعدول عن استعمال (أيهما) إلى (أيما)، كي لا يتقدم الضمير على مرجعه. (٥)

وقد تناول "مصطفى جواد" هذه المسالة، وذهب إلى أن فصيح القول أن يقال: أيما، ولا يقال : أيهما أحبَّ إليك، تسبق الخير أو يسبقك، لأن الضمير (هما) عائد على متأخر لفظاً ورتبة. (٦)

---

(١) انظر :شرح التصريح على التوضيح ٢٨٣/٢، شرح ابن عقيل ٤٩٣/١.

(٢) شرح التصريح على التوضيح ٢٨٣/٢. الكتاب ١-٧٦.

(٣) الخصائص ٢٩٥/١، ٢٩٤.

(٤) مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد المزدوج ٧-٨، ١٩٨٠،ص ٥٩.

(٥) النحو العربي : نقد وبناء ٩٢.

(٦) مصطفى جواد. ١٣٧-١٣٩



© Arabic Digital Library Yarmouk University

والسامرائي يرى أن ورود (أيهما) في فصيح الكلام، وفي النثر بخاصة، يؤيد وجود هذا الأسلوب التركيبي، وبالتالي جوازه.

وإنني أميل إلى رأي نحاتنا، القائم على منع عود الضمير على المتأخر لفظاً ورتبة، نحو :

**لَمَّا رَأى طَالِبُوهُ مِصْعَباً ذُعِرُوا وَكَادَ، لَوْ سَاعَدَ المَقْدُورُ، يَنْتَصِرُ**[1]

لأن الجملة العربية قائمة على حصول الفائدة، وتمام الخبر، الذي به يحسن السكوت معه، أما مجيء ضمير مبهم ثم يتبع باسم يظهره ويفسِّره، فذاك ما يزيد الجملة إبهاماً وإبهاماً، وركاكة.

واعتقد أن مثل هذه التراكيب، من اللهجات العربية، التي لم تشع وتفش، في حين أن التراكيب النحوية المصدرة بـ (أيهما) فأعتقد أنها فصيحة، ومن باب البلاغة، كونها تؤخر ما حقه التقديم للعناية والاهتمام، وتركيز ذهن المخاطب إلى ما يراد، فالعربية ذات سعة في القول، وحرية في التعبير، وتتسم بسمة الترتيب كالتقديم والتأخير.

على أنه يلحظ ورود ذلك في اللغة المعاصرة، وتحديداً لا في الأساليب الأدبية الرقيقة، وإنما في المكتوبات ذات الطابع الإعلامي الموجه للجمهور العريض من الناس، كما هو في مكتوبات الإخباريات الصحفية، وما يماثلها، فيكثر فيها أن يعود الضمير على متأخر، والمضمون أنها تحاكي نماذج التراكيب الغربية، فتلك تجيز تقديم الضمير على مرجعه، وترى في ذلك نوعاً من لفت الانتباه، حيث يكون الإبهام قبل الإعلام، مظهراً من مظاهر التشويق والإثارة.

---

(١) شرح ابن عقيل ٤٩٤/١. والبيت منسوب لأحد أصحاب مصعب بن عمير يرثيه.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

## الاشتغال

الاشتغال في العربية، هو أن يتقدم الاسم على الفعل الذي اشتغل بضميره، أو بملابسه، وهو الاسم المضاف إلى ضمير الاسم المتقدم ولـــولا اشـــتغال الفعـــل بضمير الاسم المتقدم أو بملابسه، لانتصب على أنه مفعول به متقدم. كقوله تعالى :

"والسماءَ رفَعَها" [١] وكقول الشاعر :

لاَ تَجْزَعِي أنْ مُنْفِسَاً أهْلَكتُهُ فَإذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي [٢]

وللاشتغال أحوال : وجوب الرفع، ووجوب النصب، وترجيح النصب، أو ترجيح الرفع، وجواز كليهما. [٣]

والسامرائي قد تناول (الاشتغال)، وبحث في تركيبه، وقصر بحثه فيه، على أمرين:

**النصب في الاسم المتقدم (المشغول عنه). كقوله تعالى :**

"والأرضَ مددْناها" [٤]

**وجوب الرفع في الاسم المتقدم (المشغول عنه).**

خرجْتُ فإذا زيدٌ يلقاه عمرو

**النصب في الاسم المتقدم (المشغول عنه). كقوله تعالى :**

"والأنعامَ خلَقَها لكم" [٥]

وجّه النحاة السلف مجيء المشغول عنه منصوباً، بأنه انتصب بفعل مضمر، يفسره الفعل المذكور. وهذا التوجيه عليه جلّ النحاة الأقدمين.

وصرّح سيبويه بذلك، فقال :" وإن شئت قلت : زيداً ضربتُه، وإنمـــا نصبـــه على إضمار فعل هذا يفسره، كأنك قلت : ضربت زيداً ضربتُه، إلا أنهم لا يظهرون هذا الفعل هنا للاستغناء بتفسيره. فالاسم ها هنا مبني على هذا المضمر". [٦]

---

(١) الرحمن ٧.

(٢) شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام ١٩٥، وورود عند ابن عقيل (منفسٌ) بالرفع والبيت للنمر بن تولب.

(٣) للمزيد انظر : الكتاب. سيبويه ١/٨٠-١٥٠، شرح ابن عقيل، ١/٥١٦-٥٣٢. شرح قطـــر النـــدى وبـــل الصدى. ابن هشام ١٩٢-١٩٧.

(٤) ق ٧.

(٥) النحل ٥.

(٦) الكتاب ١/٨١.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وعلى رأي سيبويه جمهور النحاة القدماء [١] حيث أجمل السيوطي آراء بعض النحاة، فنسب إلى الكسائي قوله : أن نصب المشغول عنه بالظاهر، أي الفعل المؤخر، على كونه ملغى، غير عامل في الضمير. ونسب إلى الفراء قوله : أن الفعل عامل في المشغول عنه وفي ضميره معاً.

وذهب الكوفيون إلى أن المشغول عنه منتصب على الفعل المذكور.[٢]

**السامرائي :**

يرى السامرائي أن قول النحاة بانتصاب المشغول عنه على الفعل المضمر وجوباً، يعود إلى مبدأ لا يمتّ إلى النحو بأية صلة، وهذا المبدأ هو عدم الجمع بين المفسِّر والمفسَّر. [٣]

ويُرجع السامرائي التجاء النحاة لهذا النمط من التقدير إلى تعلقهم الشديد بمسالة العامل والعمل، التي لا يعمل فيها الفعل في معمولين [٤] ويذهب السامرائي إلى ما ذهب إليه الكوفيون، في أن ناصب الاسم المشغول هو الفعل المذكور، فقال " يعني الكوفيين:" ويبدوا أن هؤلاء قد أدركوا الحقيقة اللغوية، وهي أن الاسم هو المفعول الحقيقي، وأن الضمير تفسير له، وكناية عنه، ومتى وجُد الاسم الحقيقي، فليس لضميره من فائدة غير العدد والبيان".[٥]

وعموماً فان السامرائي يعدّ الاسم المشغول عنه، منصوباً على المفعولية، أما الضمير، فهو مفسِّر للمفعول الحقيقي، وكناية عنه.

وقد شايع نحاة محدثون، ما ذهب إليه السامرائي، في تحليل أسلوب الاشتغال، وبيان النصب في الاسم المشغول عنه.

فقد ذهب "خليل عمايرة" إلى أن "الاشتغال" أسلوب من أساليب التوكيد، وأن جملة الاشتغال جملة تحويلية، ذات عنصري توكيد هما : الترتيب، والزيادة.[٦]

---

(١) الكتاب ٨١/١.

(٢) همع الهوامع ١٥٨/٥.

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف الانباري ٨٢/١.

(٤) النحو العربي. نقد وبناء ٩٣.

(٥) النحو العربي. نقد وبناء ٩٣.

(٦) أسلوب التوكيد اللغوي في منهج وصفي في التحليل اللغوي ٥٦، ٥٨.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويعدّ "عمايرة" الاسم المشغول عنه، مفعولاً حقيقياً، قد تقدم للعناية والاهتمام، فهو توكيد، كما يعدّ الضمير المشتغل به، مؤكداً للاسم الظاهر، لأن المعنى واضح الفرق بين جملتين نحو : زيداً لقيتُ وزيداً لقيته" فالتوكيد في الأخيرة أوضح وأبين. (١)

ويخلص "عمايرة" إلى أن التجاء النحاة لأسلوب الاشتغال، كان نتيجة ما وضعوا من قواعد، نحو : منْع توكيد الظاهر بمضمر، ونتيجة مسالة العامل التي تمنع عمل الفعل في معمولين. (٢)

وذهب المخزومي إلى أن الاسم المتقدم المشغول عنه، مفعول للفعل المتأخر وأن الضمير إشارة إليه بعد أن تقدم على الفعل، وقال :" ولا معنى لقولهم: إن الفعل في مثل هذا المثال مشغول عن الاسم المتقدم بضميره، ومكتف بالضمير عنه، أو أنه مفعول لفعل محذوف، مفسّر بالفعل المذكور، فلم يظهر الفعل في استعمال، وليس له من وجود إلا في زعم النحاة". (٣)

**وجوب الرفع في الاسم المتقدم (المشغول عنه):**

فصّل النحاة المواضع التي يجب بها رفع الاسم المتقدم (المشغول عنه)، على فعله وترجيح الرفع، وجوازه.(٤)

وذهب سيبويه إلى أن ما جاء مرفوعاً، فعلى الابتداء، قال:"فإذا بنيت الفعل على الاسم قلتَ: زيدُ ضربتُه، فلزمته الهاء، وإنما تريد بقولك مبني عليه الفعل... ثم بنيت عليه الفعل ورفعته بالابتداء"(٥) فالاسم في هذه الحالة يكون مرفوعاً، وما بعده خبره، إلا إذا جاء بعد الأدوات، التي تختص بالدخول على الفعل كأدوات الشرط الجازمة، فالاسم حينئذ فاعل لفعل مضمر يفسّره المذكور؛ " وعلى رأي سيبويه جلّ النحاة.

---

(١) أسلوب التوكيد اللغوي في منهج وصفي في التحليل اللغوي ٦٠-٦٣.

(٢) انظر : المصدر السابق ٥٧، و آراء في الضمير الفاند ولغة أكلوني البراغيث ٣٨.

(٣) في النحو العربي، قواعد وتطبيق ٢٣٥.

(٤) انظر: الكتاب ١٣٢/١، ٨٤، ٨٢، ٨٣، ٩٥، ١٤٥، ٩٧، شرح ابن عقيل ٥٢٣/١-٥٢٥، ٥٢٨-٥٣٠، شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام ١٩٦-١٩٧.

(٥) الكتاب ٨١/١.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وذكر السيوطي جواز رفع المشتغل عنه مطلقاً، بإضمار كان، أو فعل للمجهول، خلافاً لابن العريف، لا بمطاوع، خلافاً لابن مالك.(١)

والسامرائي ذهب إلى أن الاسم المتقدم الواجب الرفع، لا يمكن أن يُدعى (مشغولاً عنه)، لأن استقراء النحاة لمواضع رفعه، دلّ على أنه مرفوع، ويجب وضعه في باب المرفوعات، وليس في باب ما أسموه (الاشتغال)، وأن قول النحاة باشتغال الفعل بضميره، غير مسوّغ لهم بإدخال الاسم في (الاشتغال).(٢)

**وبعد:**

فالسامرائي يخلص فيما يتعلق بما يسمى ب ( الاشتغال) إلى أمور هي:

أن باب الاشتغال قائم على تعلق نحاة العرب بمسألة العمل والعامل، وهي مسألة أجنبية عن النحو، ومن اختصاص العقل الفلسفي، الذي يؤمن بالسبب أو العلة، وبالأثر أو النتيجة.

أن ما ورد من رفع للاسم المشغول عنه، يدخل في باب المرفوعات، وما جاء من نصب يدخل في باب المفعولية، إذا كان الفعل متعدياً.

أن باب الاشتغال، باب ملفّق، مجمع على نحو غير علمي، وحقّه أن يفرّق على ما هو خاص به.

- أن الضمير المشتغل به، بيان للاسم المشغول عنه ومفسّر له، وكناية عنه.

وإنني، أميل إلى قبول رأي الكوفيين، في أن ناصب الاسم المشغول عنه هو الفعل الواقع عليه، وليس فعلاً مقدراً، يفسّره الفعل المذكور، كما يرى البصريون.

وترجيحي ذلك، قائم على أن الظاهر من الكلام، أقوى من المقدّر في التركيب، مادام مؤدياً المعنى المراد، ومغنياً عن استحضار لفظ مقدّر، فالأولى، ارتباط الاسم بفعله، تقدم عليه أو تأخر.

أما الضمير الذي اشتغل به الفعل عن الظاهر، فليس بأعرف المعارف إلا إذا دلّ عليه اسم ظاهر في سياق سابق عليه، وأرى أن ما ذهب إليه السامرائي، وعمايرة، في عدّ الضمير مفسّراً وعنصر توكيد، هو الصواب بعينه، وإن كانت ثمة

---

(١) همع الهوامع ١٥٨/٥.

(٢) النحو العربي، نقد وبناء ٩٤.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

اجتهادات أخرى لمحدثين، في تفسيره، بخاصة، وأسلوب الاشتغال بعامة، إلا أنها تنحو منحى آخر، ليس ببعيد عما ذهب إليه السامرائي.(١)

**لغة أكلوني البراغيث**

في العربية تراكيب فصيحة ، قرآنية وشعرية ونثرية، جاء الفعل فيها مسندا إلى ضمير رفع، دالٍ على اسم ظاهر بعده، مطابق له في الجنس والعدد، وهذه التراكيب نسبت إلى قبائل عربية، هي طيء "أزد شنوءة"(٢) "بلحارث بن كعب"(٣)، وقد أطلق على هذه التراكيب "لغة أكلوني البراغيث(٤) وهناك من أسماها "لغة" يتعاقبون فيكم. ومن هذه الشواهد:(٥)

- "وأسرّوا النجوى الذين ظلموا" (الأنبياء/٣)
- **وَيُكْرِمُنَها جَارَاتُها فَيَزُرْنَها وَتَعْتَلّ عَنْ إتْيانِهِنّ فَتَعْتَذِرُ**

(زهير)

"جاء عمر رضي الله عنه إلى الرسول صلى الله عليه وسلم،فقال: ذُئِرْنَ النساء على أزواجهن" (حديث برياض الصالحين ص ١٢١).

وقد تناول السامرائي "لغة أكلوني البراغيث" وبحث في مسألة توجيه إعراب الضمير المسند إلى الفعل، الدّال على الاسم الظاهر بعده.

وتالياً نقدم استهلالة موجزة عن توجيه علماء السلف للظاهرة، فتكون توطئة، للوقوف على رأي السامرائي في هذا المقام.

---

(١) انظر: الضمائر في اللغة العربية، محمد عبد الله جبر ١٤٩. أساليب التوكيد من خلال القرآن الكريم. أحمد مختار البرزة ٣١.

(٢) انظر: الجنى الداني، المرادي ١٧٠،١٧١.

(٣) انظر: الجنى الداني، المرادي ١٧٠،١٧١. دراسة اللهجات العربية القديمة، داوود سلوم ٦٣.

(٤) الكتاب / سيبويه ١٩/١، ٢٠، ٧٨.

(٥) هذه النقول عن "الإسناد في لغة أكلوني البراغيث، الأقطش، وهناك شواهد كثيرة استقصاها من القرآن الكريم والحديث الشريف، وشعر القدماء والمولّدين ونثرهم، ومن العبرية القديمة، انظر: ٣٩٠-٣٩٥،٤٠٤-٤٠٥.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

**توجيه النحاة السلف:**

اختلفت آراء النحاة السلف، في توجيه لغة "أكلوني البراغيث" وإعرابها. فقد ذهب سيبويه إلى أن الضمير فاعل، والاسم الظاهر بدل، فقال:"واعلم أن من العرب من يقول: ضربوني قومك، وضرباني أخواك، فشبّهوا هذه بالتاء التى يظهرونها في "قالت فلانة"، وكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة، كما جعلوا للمؤنث، وهي قليلة" وأما قوله جلّ ثناؤه: "وأسرّوا النجوى الذين ظلموا" فإنما يجيء على البدل، وكأنه قال: انطلقوا، فقيل له:من؟ فقال: بنو فلان".(١)

وفصّل ابن الشجري في أماليه توجيهات النحاة لهذه اللغة(٢)، وقصرها المرادي على ثلاثة أوجه: فالضمير علامة على جنس الظاهر وعدده، والاسم الظاهر فاعل؛ والثاني على التقديم والتأخير (البراغيث أكلوني)، والأخير أن الضمير على شرط التفسير.(٣)

وذهب إلى مجمل تلك التوجيهات الشيخ الازهري(٤) ، أما ابن هشام فقد حمل هذه اللغة على التقديم (البراغيث أكلوني)(٥) وذكر القرطبي في تفسيره وجوه ثمانية لإعراب هذه اللغة.(٦)

**السامرائي:**

ذهب السامرائي إلى أن الضمائر المسندة إلى الأفعال، في لغة "أكلوني البراغيث" إشارات دالة على الفاعل الحقيقي، وهو الاسم الظاهر بعد الضمير، لأن الضمائر لا تكون في التركيب النحوي، إلا بعد وجود الأسماء الظاهرة، التي تعود عليها هذه الضمائر، وأنها ليست إلا إشارات دالة، على أن المسند إليه جمع أو

---

(١) الكتاب ٢/٤٠، ٤١.

(٢) أمالي ابن الشجري ١/١٣٢.

(٣) الجني الداني، المرادي ١٧٠، ١٧١.

(٤) شرح التصريح على التوضيح ١/٢٧٥.

(٥) شذور الذهب ١٧٩.

(٦) انظر تفسير القرطبي ٦/٢٤٨، الجامع لأحكام القران القرطبي ١١/٢٦٨،٢٦٩.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

مثنى، مع بيان جنسه من التذكير والتأنيث، كتاء التأنيث تماماً، الدالة على أن المسند إليه مؤنث مفرد، نحو: قامت هندٌ.(١)

والسامرائي تبع للرأي الكوفي في مسألة تقديم الفاعل على فعلـــه، وإن كـــان الفعل مسنداً إلى ضمائر الرفع، نحو: الرجال حضروا و "الولدان حضرا" و "النسوة حضرْنَ".

حيث عدّ السامرائي الاسم الظاهر، فاعلاً مقدماً، والضمير المسند إلى الفعـــل إشارة دالةً على جنس الظاهر وعدده كتاء التأنيث نحو: هندٌ حضرتْ.

وقد ذهب نحاة محدثون إلى أن الضمير المسند إلى الفعل، عنصـــر توكيـــد، خلافاً للقاعدة البصرية المشهورة، وهي منع توكيد الظاهر بمضمر.

فقد عدّ "خليل عمايرة"(٢) الضمير مؤكداً للاسم الظاهر، وحلّل تركيـــب لغـــة "أكلوني البراغيث" على النحو التالي:

■ أكل البراغيث إياي – جملة توكيدية فعلية (محايدة).

ثم تحولّت إلى: أكل البراغيث البراغيث إياي. لتوكيد الفعل.

ثم تحولّت إلى: أكلوا البراغيث إياي. تحولّ الاسم الظاهر إلى ضمير.

ثم تحولّت إلى: أكلوني البراغيث، تقدم الضمير المفعول ليلتصق بالفعل.

وذهب "عبد الحميد الأقطش"، إلى أن الضمائر المسندة إلى أفعالها، في لغـــة "أكلوني البراغيث" ليست إلا لواحق صرفية، ومجرد قيود شكلية، مؤذنـــة بمفهـــوم العدد والجنس في العملية الإسنادية بين الفعل وفاعله.(٣)

وقال: "فالفاعلية موقوفة في مبنى الاسم الظاهر وحده في (الأولاد) من جملة (قاموا الأولادُ)، وفي ألف الاثنين ونون النسوة في (قاما الولدان، وقمن النسوة)".(٤)

ويفسر "الأقطش" مجيء هذه اللغة على هذه الصورة الشكلية، بـــأن اللســـان الفصيح، كما اللسان العامي، كلاهما ارتقى منذ مرحلة مبكرة، إلى المطابقـــة بيـــن

---

(١) انظر: الفعل زمانه وأبنيته ٢١٨، ٢١٩.

(٢) أسلوب التوكيد اللغوي في منهج وصفي في التحليل اللغوي، عمايرة ٥٣.

(٣) انظر: الإسناد في لغة أكلوني البراغيث، الأقطش: بحث في مجلة "أبحاث اليرموك" العدد الثاني ١٩٩٥، ص ٤٠٣.

(٤) المصدر السابق ٤٠٣.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفعل وفاعله في العدد والجنس، سواء وقع الفاعل قبله، أم وقع بعـــده، وانحـــراف اللسان عن ذلك، عندما شرع اللغويون العرب القدامى بتقعيد اللغة على ما كان شائعاً في نظامها.

إن ما ذهب إليه "عمايرة" و "الأقطش" تأكيد لما ذهب إليه السامرائي في عدّه الضمائر إشارات دالة على جنس الظاهر وعدده.

**وبعد:**

إن جهد السامرائي في مسألة رتبة الضمير من مرجعه، يعدّ منهجـــاً نافعـــاً ووصفياً، ووسيلة لتخليص النحو من مشكلات كثيرة في هذا المقام.

إن ما دعا إليه السامرائي وغيره من أصحاب النظر العلمي الحديث أمثـــال: "الأقطش" و "عمايرة" و: "المخزومي" و "المهيري" وغيرهم أيضاً، يظهر الـــتراكيب النحوية على حقيقتها دون لجوء إلى كثرة التأويلات.

وعود الضمير على المتأخر لفظاً ورتبة، مسألة ليست بذات أهمية في النحو، فليس من فصيح الكلام أن يؤتى بالمبهم أولاً ثم بمُظهِـــره، لأن العـــرب إذا أرادت العناية بشيء قدّمته، ويُكتفى بالقول أن الضمير عائد على الاسم الظاهر، ولا محـــلّ له من الإعراب، فالظاهر أولى من الضمير.

أما "الاشتغال" فليس بباب نحويّ خاصّ، لأن تركيب الاشتغال مفاده التوكيد، من حيث معمول الفعل عليه، ومما زاد الاختصاص والتوكيد اتصال ضمير الاســـم المتقدم بالفعل، والحق أن يفرّق "الاشتغال" على أبواب النحو الأخرى المختصة بهذه التراكيب.

ولغة "أكلوني البراغيث" لا تخرج عن باب التوكيد، فالضمائر المسندة إلـــى الأفعال علامات دالة على جنس الفاعل الظاهر وعدده، من باب المطابقة بين الفعل وفاعله، كالمطابقة بين الفعل المسند إلى تاء التأنيث وفاعله المؤنث المفـــرد، نحـــو "قامت هند" و "هند قامت".

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

## الاستثناء

يقوم أسلوب الاستثناء في العربية، على ركائز أساسية ثلاث هي المستثنى منه وأداة الاستثناء والمستثنى.

وقد فصّل النحاة، قدماؤهم ومحدثوهم، أحكام الاستثناء، وحالاته الإعرابية، معتمدين نظرية العامل، أساساً في التوجيه، وأدرجوه ضمن باب المنصوبات، بتقدير (أستثني).

وقد تناول السامرائي أسلوب الاستثناء، ووقف عند مسألتين من مسائله، هما:

- العامل في المستثنى
- مجيء المستثنى مرفوعاً، في الاستثناء التام الموجب.

وقبل التبسط بآراء السامرائي، واجتهاداته في هذه المسائل، نقدم لذلك بتوطئة عن معنى الاستثناء.

فقد حدّ "الغلاييني" الاستثناء بقوله: "هو إخراج مابعد (إلاّ) أو إحدى أخواتها، من أدوات الاستثناء، من حكم ما قبله، والمُخرَج يسمى (مستثنى)، والمُخرَجُ منه يسمى (مستثنى منه)[1] ومثاله:

"قم الليل إلاّ قليلاً"[2]

فالمستثنى منه الليل، وأداة الاستثناء (إلاّ)، و (قليلاً) مستثنى.

### العامل في المستثنى:

ثمة خلاف بين النحاة، في تحديد العامل في الاستثناء، فمذهب سيبويه، هو أن العامل فيه، الفعل المقدم، أو معني الفعل، بواسطة (إلاّ).

وذهب أبو العباس المبرد، وأبو إسحاق الزجاج، وطائفة من الكوفيين، إلى أن الناصب للمستثنى، (إلاّ)، نيابة عن (أستثني).

والفراء، ذهب إلى أن (إلاّ) مركبة من حرفين (إنّ) التي تنصب الأسماء، وترفع الأخبار، و (لا) التي للعطف، فصار (إنّ لا)، فخففت النون، وأدغمت في

---

(١) جامع الدروس العربية ١٢٧/٣.

(٢) المزمّل ٢.



© Arabic Digital Library Yarmouk University

اللام، فأعملوها عملين: فنصبوا بها في الإيجاب اعتباراً بـ (إن)، وعطفوا بها في النفي، اعتباراً بـ (لا).[1]

**السامرائي:**

ويرى السامرائي أن إدراج النحاة المستثنى، في باب المنصوبات، كان بسبب من لجوئهم إلى تقدير فعل (استثني)، ليستقيم لهم مجيء المستثنى منصوباً، لأنهم وجدوا المستثنى منصوباً في كثير من حالاته، وعلى أن هناك أفعالاً أخرى، تؤدي معنى الاستثناء الذي يفيده الفعل (استثني)، نحو الفعل (تخلّف)، ويكون المستثنى مرفوعاً، كما ورد في الكلام الفصيح، وهذا الرفع في المستثنى، جعل فريقاً من النحاة يرون أن العامل في النصب لما بعد (إلاّ)، هو أداة الاستثناء نفسها، وليس الفعل المقدّر، ليستقيم لهم توجيه النصب، دون الربط بحالة الرفع في المستثنى، لأن الفعل (استثني)، لا يستقيم مع الرفع.[2]

فالسامرائي يفسّر حالات المستثنى الإعرابية، بعيداً عن نظرية العامل، التي يرفضها، معتمداً على وصف الظاهرة، دون تأويل أو تقدير.

فأدوات الاستثناء، تكون في التركيب لإفادة إخراج مابعدها، من حكم ما قبلها؛ وما قبلها يكون ضمن تركيب نحويّ، وله موقعه فيه، فيُعامل كتركيب نحويّ مستقل، أما ما بعدها وهو (المستثنى)، فهو مرتبط بمعنى ماقبل أدوات الاستثناء، وخارج من حكمه، فيأتي مرفوعاً، ومنصوباً ومجروراً، وليس على النحاة، سوى رصد مواضع الرفع والنصب والجرّ، بناء على المنهج الوصفي، الذي يقوم على ظاهر التراكيب لا استبطانها.

وما ذهب إليه السامرائي، يظهر مدى تأويل النحاة وتقديرهم لعامل النصب في المستثنى، فالقول بأن العامل هو الفعل المقدّم، أو معنيّه لا يصلح في تراكيب الاستثناء جميعها؛ فبعض التراكيب لا يوجد فيها فعلٌ أصلاً، كقوله تعالى:

---

(١) انظر: المقتضب، المبرد ٣٩٠/٤، اسرار العربية، الأنباري ٢٠١. شرح المفصل، ابن يعيش ٧٦/٢، ٧٧. شرح الكافية ٢٢٦/١، ٢٢٧، شرح ابن عقيل ٥٩٨/١.همع الهوامع، السيوطي ٢٥٣/٥.

(٢) انظر: النحو العربي. نقد وبناء ٩٧، ٩٨.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

"كلُّ شيء هالكٌ إلاّ وجهَهُ"(١)

وبعض التراكيب، يكون الفعل فيها لازماً، فكيف يتعدّى إلى نصب المستثنى، بتقوية من (إلاّ)، وما معنى "التقوية"؟(٢)

وأرجحّ، أن أداة الاستثناء (إلاّ)، أداة تفيد إخراج ما بعدها من حكم ما قبلها، في أسلوب الاستثناء، لأن استعمال الأدوات، من بلاغة القول وإيجازه، إن كان يقوم مقام أفعال، كقوله تعالى:

"كلُّ من عليها فان ويبقى وجهُ ربك ، ذو الجلال والإكرام"(٣)

فالمعنى: كل من عليها فان إلا وجه الله.

**مجيء المستثنى مرفوعاً، في الاستثناء التام الموجَب:**

ذهب جمهور النحاة(٤) إلى أن المستثنى يكون واجب النصب، إذا وقع بعد (إلاّ)، في كلام تام موجب، كقوله تعالى:

"فشربوا منه إلا قليلاً منهم"(٥)، وقوله تعالى:

" كلُّ شيءٍ هالكٌ إلاّ وجهَهُ"(٦)

وأجاز الفراء(٧)، والأخفش(٨)، ارتفاع المستثنى على البدلية، في الاستثناء التام الموجب، كقراءة:

" فشربوا منه إلاّ قليلٌ"(٩)، ونحو:

قام القومُ إلاّ زيدٌ.

---

(١) القصص ٨٨.

(٢) شرح المفصل، ابن يعيش ٧٦/٢.

(٣) الرحمن ٢٧.

(٤) الكتاب، سيبويه ٣٣٠/٢، ٣٣١، شرح المفصل، ابن يعيش ٧٥/٢، شرح ابن عقيل ٥٩٧/١.

(٥) البقرة ٢٤٩.

(٦) القصص ٨٨.

(٧) معاني القرآن ٢٩٨/١.

(٨) معاني القرآن ٢٩٧، عن جطل ١١٠/٢.

(٩) البقرة ٢٤٩، وهي قراءة ابن مسعود، وأبيّ، والأعمش، انظر: البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي ٢٧٥/٢.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

**السامرائي:**

ذهب إلى أن مجيء المستثنى مرفوعاً، في سياق تام موجب، لم يظهر واضحاً في مصنفات النحويين، ولاسيَما ماجاء منه في لغة الحديث الشريف.(١)

والسامرائي، تبع ابن مالك فيما أورده من شواهد فصيحة صريحة، في "شواهد التوضيح والتصحيح"، جاء فيها المستثنى مرفوعاً، في الاستثناء التام الموجب، خلافاً للقاعدة، التي تنصّ على وجوب النصب.

فقد استشهد ابن مالك، بقراءة ابن كثير، وأبي عمرو بن العلاء، قوله تعالى: " ولا يلتفت منكم أحد إلا امرأتُك، إنه مصيبها ما أصابهم"(٢) على تقدير: (امرأتُك) مبتدأ، والجملة بعده خبره.

واستدلّ أيضاً، بقول النبي عليه الصلاة والسلام:

" كلّ أمتي معافى" إلا المجاهرون"(٣)

والتقدير: إلا المجاهرون لا يُعافون.

ومما جاء من المستثنى مرفوعاً، قول الشاعر:

**لِدَمٍ ضَائِعٍ تَغيَبَ عَنْهُ أَقْرَبُوهُ إِلَّا الصَّبَا والدَبورُ**(٤)

والسامرائي، ذهب إلى أن ما ورد من شواهد، برفع المستثنى في سياق الكلام التام الموجب، يظهر سعة العربية، التي قد تأبى، لما أقرّه النحاة، من قواعد، بحجة، ما ذهبوا إليه، من شيوعها وفشوّها في العربية(٥)

**وبعد:**

لقد كان لنظرية العامل دور كبير في أسلوب الاستثناء، شأنه في ذلك، شأن أبواب النحو جميعها، التي أخضعها النحاة، للعامل، سواء أكان لفظياً أم معنوياً.

والتمسك بالعامل وأثره، في أسلوب الاستثناء، جعل مسألة تحديد عامل النصب في المستثنى، على خلاف بين النحاة أنفسهم، لأنهم وجدوا المستثنى، مرفوعاً

---

(١) من سعة العربية ٣٧.

(٢) هود ٨١.

(٣) فتح الباري بشرح صحيح البخاري ٤٨٦/١٠، برواية النسفي.

(٤) شواهد التوضيح والتصحيح، ابن مالك ٩٦.

(٥) من سعة العربية ٣٧.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

حيناً، ومنصوباً حيناً، فما ينساق على المستثنى المنصوب، لايكون على المستثنى المرفوع، والفرق واضح في ذلك، فكان لابدّ من تأويل يخرج القاعدة النحوية من الاضطراب، فقال النحاة بأن المستثنى المرفوع، في محلّ نصب.

ومن الأدلة على تمسك النحاة بالتقدير والتأويل، والتكلّف في تطويع الشواهد، ما ذهب إليه ابن هشام الأنصاري، في قول الأخطل التغلبي:

**وَبِالصَّرِيمَةِ مِنْهُم مَنْزِلٌ خَلَقٌ عَافٍ، تَغَيَّرَ إلاّ النُؤْيُ والوَتِدُ**(١)

فقال ابن هشام: "فحمل" تغيّر" على" لم يبق على حاله" لأنهما بمعنى"

فابن هشام حمل معنى (تغيّر) على معنى (لم يبقَ)، ليكون السياق بمعنى النفي، كي يستقيم له مجيء المستثنى مرفوعاً على البدلية. فهذا تأويل متكلّف فيه، أيّما تكلُّف!

(١) انظر: أوضح المسالك، ابن هشام ٢/٦١، ٦٢.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

## الخاتمة

يُظهر هذا البحث جلياً، آراء السامرائي وترجيحاته في التراكيب النحوية، الإسنادية منها وغير الإسنادية، وفي الأساليب النحوية، وبعض مسائل التركيب النحوي.

فالسامرائي يمثّل جانباً بارزاً من جوانب علم اللغة الحديث، التي تقوم على بحث الظواهر اللغوية بعامة، والنحوية بخاصة، على أساس من التحليل الوصفي والتطوري التاريخي والمقارن، والدراسة الظاهرية للنصوص العربية الفصيحة، بعيداً عن مشكلات التأويل والتقدير والتعليل، التي عمّت النحو العربي، بسبب من العلة والمعلول، وفق نظرية العامل التي أجهدت النحو. وأكثرت التوجيهات والتخريجات، مما أفقد كثيراً من النصوص الغاية التي جاءت لأجلها، وأحالها مواد لغوية جافة، خاضعة لقسوة الإعراب وقيوده.

ويبين البحث، آراء السامرائي وترجيحاته، بصورة واضحة مُجملَة على النحو التالي:

- ظاهرة الإعراب ظاهرة قديمة في العربية، كما هي قديمة في أخواتها اللغات السامية، والإعراب دالّ على المعاني.
- إلغاء الإعراب المحلّي والتقديري والاستتار، ووصف اللفظ على أصله وحركته الأصلية.
- اللغات العربية القديمة، كانت ذات توافق لغوي في بعض الظواهر اللغوية، وكانت على تخالف في ظواهر لغوية أخرى، مما يجعل تحديد لغة خاصة بقبيلة ما أمراً من الصعوبة بمكان.
- لغة قريش، ليست أفصح اللغات العربية، لأنها كانت أقرب ما تكون للحاضرة، والاختلاط بالأعاجم، وأبعد ما تكون عن البداوة التي هي شعار الفصاحة عند النحاة.
- يجب إلغاء نظرية العامل، وتحليل النصوص الفصيحة وصفياً
- تقسم الجملة العربية إلى قسمين إسنادي وغير إسنادي.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فالإسنادي ما كان المسند إليه متصفاً بالمسند، ومعرباً عن الحدث والزمان؛ فالفعل مسند، والوصف مسند، وما يتبعهما من مشتقاتهما، وغير الإسنادي ما لم تتصف المسند إليه فيه بالمسند.

- الجملة الفعلية، هي الجملة التي أحد ركنيها الأساسيين فعلٌ، أو أحد مشتقاته القائم مقامه، تقدم الفاعل أو تأخر.
- الجملة الاسمية هي الجملة التي تخلو من الفعل، أو أحد مشتقاته القائم مقامه.
- الأفعال الناقصة باب خارج عن أبواب النحو، ويجب إلغاء هذا المصطلح (الناقصة).
- الأفعال الناقصة – عدا (ليس) – أفعال تامة في الأصل، تطورت نتيجة الاستعمال، ولم تعد تكتف بمرفوعها، فأصبحت مفتقرة إلى منصوبها.
- الأفعال الناقصة – عدا (ليس) – أفعال متعدية، وتختلف عن غيرها من الأفعال المتعدية، أن الفاعل والمفعول فيها لشيء واحد.
- الأفعال الناقصة واسمها تشكل جملاً إسنادية قائمة بذاتها، منصوبها خارج عن طرفي الإسناد، فهو فضلة، كالمفعول والحال وغير ذلك.
- (ليس) أداة من أداة النفي، ويجب إلحاقها بباب النفي، وإخراجها من باب (كان وأخواتها).
- الفعل المبني للمجهول، قسم خاص من الأفعال، وبناء قائم بذاته، من أبنية الفعل العربي، ويجب إلغاء مصطلح (المبني للمجهول ونائب الفاعل).
- النائب عن الفاعل، هو فاعل في الاصطلاح النحوي، ويشكّل جملة إسنادية مع فعله، كتركيب الإسناد بين الفعل وفاعله حقيقة.
- الأفعال اللازمة المبنية للمجهول جمل فعلية غير إسنادية. لعدم اتصاف الفاعل بفعله.
- التعجب من الأساليب الإنشائية، التي يجب إخراجها من قيد الإعراب، واعتمادها باباً من أبواب الإفصاح وفنون القول، تحت مسمّى (الخالفة).
- التعجب بصيغة (أفعل به) باب من أبواب المدح والذم لاتصافه به.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- المدح والذم من الأساليب الإنشائية، التي يجب إخراجها من قيد الإعراب، واعتمادها باباً خاصاً من أبواب الإفصاح وفنون القول، تحت مسمى (الخالفة).
- النداء، أسلوب إنشائي، للتعبير عن طرق التنبيه، ويجب إخراجه من قيد الإعراب، ووصفه بما يتشكل منه، من أداة نداء ومنادى لا غير.
- الشرط يقع الحذف، في جوابه في الفاء الواقعة فيه. وفي المبتدأ أن كان جواب الشرط جملة اسمية، وفي الفاء والمبتدأ معاً أيضاً، وذلك ليس من باب الضرورة، وإنما من فصيح الكلام، لكثرة شواهده وصحتها.
- أسماء الأفعال لا إسناد فيها، وهي ألفاظ قديمة للتعبير عن معانٍ مخصوصة بإيجاز وبلاغة، ويجب أن تكون تحت مسمًّى (الخالفة).
- اللزوم في الأفعال هو الأصل، ثم يصار منه إلى المتعدي بالحذف والإيصال ونزع الخافض.
- الأفعال المتعدية تتعدى إلى مفعول واحد فعلاً، ولا يوجد هناك مفعولان، أو ثلاثة مفاعيل على الحقيقة.
- الضمير يظل مبهماً في الجملة، إلى أن يدلّ عليه اسم ظاهر في السياق، وقد يسبق الضمير ظاهره في تركيب (أيّهما)، وعندئذ فهو فصيح، وغير هذا التركيب ليس من الفصاحة بشيء، وإنما هذا من لغة الصحافة للتشويق وإثارة القارئ، وما ورد من فصيح القديم فهو من سعة العربية.
- الاشتغال، باب ليس من أبواب النحو، ويجب أن يفرق على المرفوعات، إن كان المشغول عنه مرفوعاً، وعلى المنصوبات، إن كان المشغول عنه منصوباً.
- الضمائر في أسلوب الاشتغال، ولغة "أكلوني البراغيث" ليست إلا إشارات دالة على عدد الظاهر وجنسه، وعناصر من باب التوكيد.
- الاستثناء باب خاص، جاء فيه المستثنى مرفوعاً ومنصوباً، إن كان الاستثناء تاماً موجباً، أو منفياً. ويكتفى بالقول : أداة استثناء، وما خرج من الحكم مستثنى منه.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- السامرائي يعتدّ بكل ما ورد من كلام العرب، ويعدّ كل ما خالف القواعد النحوية، صورة مقبولة للاستعمال ضمن إطار معين، لا يرقى إلى مستوى اللغة الأدبية.

- السامرائي تبع للمذهب الكوفي، في قبول كل ما ورد من كلام العرب الثقات، ولا يجيز القول بالندرة والشذوذ والخطأ، فيما خالف القاعدة النحوية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

# الفهارس

© Arabic Digital Library Yarmouk University

# فهرس الآيات القرآنية الكريمة

| السورة ورقم الآية | رقم الصفحة |
|---|---|
| البقرة | |
| ٤١ | ١٤٦ |
| ٦٧ | ٥٥ |
| ٩٠ | ١٣٠ |
| ١٠٢ | ١٠١ |
| ١٣٦ | ١١٤ |
| ١٤٨ | ١٨٥ |
| ١٧٥ | ١١٩ |
| ١٨٠ | ١٥١ |
| ١٨٥ | ٦٤ |
| ٢١٠ | ١٠٧ |
| ٢١٣ | ٧٠ |
| ٢٣٥ | ١٨٢ |
| ٢٤٩ | ٢٠٣ |
| ٢٤٩ | ٢٠٣ |
| ٢٧١ | ١٣١ |
| آل عمران | |
| ١١٠ | ١١٤ |
| ١٣٩ | ٣٧ |
| ١٥٦ | ١٧٧ |
| ١٨٧ | ١٢٧ |
| ١٨٧ | ١٣٠ |
| ١٩٥ | ١١٤ |
| النساء | |
| ٣ | ١٨٠ |
| ١١ | ١٨٧ |
| ٢٣ | ١٥٩ |

| السورة ورقم الآية | رقم الصفحة |
|---|---|
| ٥٨ | ١٣٠ |
| ٧٨ | ١٥٠ |
| المائدة | |
| ٨ | ١٨٧ |
| ١٦ | ٧٠ |
| ٢٤ | ٧٧ |
| ٩٥ | ١٥٢ |
| ٩٥ | ١٥٢ |
| ١٠٥ | ١٧١ |
| الأنعام | |
| ٤ | ٣٧ |
| ٤٦ | ١٥١ |
| ٧٨ | ١٨٢ |
| الأعراف | |
| ٥٦ | ٦٦ |
| ١٤٩ | ١٠٦ |
| ١٥٥ | ١٥٩ |
| الأنفال | |
| ٢٦ | ١٧٥ |
| ٣٢ | ١٤٣ |
| التوبة | |
| ٣ | ٥٣ |
| ٦ | ٧٣ |
| ١٨ | ١٥٦ |
| ٢٧ | ١٥٦ |
| | |
| | |

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

| السورة ورقم الآية | رقم الصفحة |
|---|---|
| يونس | |
| ٢٥ | ٦٧ |
| هود | |
| ٤٤ | ١٠٩ |
| ٦٣ | ١٥١ |
| ٨١ | ٢٠٤ |
| يوسف | |
| ٢٣ | ٤٣ |
| ٢٣ | ١٧٠ |
| ٩٠ | ١٤٨ |
| الرعد | |
| ٢٤ | ١٢٧ |
| الحجر | |
| ١١ | ٣٧ |
| النحل | |
| ٥ | ١٩١ |
| ٨ | ١٦٢ |
| الإسراء | |
| ١ | ١٧٨ |
| ١٠١ | ١٦٠ |
| الكهف | |
| ٢٦ | ١٢٥ |
| ٢٩ | ١٢٧ |
| ٣١ | ١٧٨ |
| ٣٣ | ١٣٥ |
| ٤٦ | ٧٦ |
| ٥٠ | ١٣٤ |
| | |

| السورة ورقم الآية | رقم الصفحة |
|---|---|
| مريم | |
| ١٢ | ١٤٣ |
| ١٤ | ٩٥ |
| ٢٠ | ٩٤ |
| ٣٩ | ٨٨ |
| ٣٩ | ١٧٦ |
| طه | |
| ١٧ | ١٤١ |
| الأنبياء | |
| ٣ | |
| المؤمنون | |
| ٢٣ | ١٧٨ |
| الفرقان | |
| ٣٢ | ٤٣ |
| ٣٢ | ١٠٨ |
| الشعراء | |
| ٤ | ١٥٣ |
| النمل | |
| ٤٤ | ١٥٧ |
| الجاثية | |
| ١٤ | ١٠٨ |
| القصص | |
| ١٢ | ٣٧ |
| ٢٦ | ١٤٥ |
| ٣١ | ١٣٥ |
| ٣٣ | |
| ٨٨ | ٢٠٣ |
| ٨٨ | ٢٠٣ |

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

| السورة ورقم الآية | رقم الصفحة |
|---|---|
| العنكبوت | |
| ٦٥ | ١٦٢ |
| الروم | |
| ٤٠ | ١٥٧ |
| الأحزاب | |
| ١٤ | ١٥٩ |
| ٣٧ | ١٧٢ |
| يس | |
| ٦٦ | ١٨٥ |
| ص | |
| ٤٤ | ١٣٢ |
| الزمر | |
| ٤٦ | ١٤٤ |
| ٧٣ | ١٤٩ |
| غافر | |
| ١٨ | ١٧٦ |
| ٦٨ | ٨٦ |
| ٧١،٧٠ | ١٧٦ |
| الدخان | |
| ٢٥ | ١٧٨ |
| الجاثية | |
| ١٤ | ١٠٨ |
| الحجرات | |
| ٦ | ٧٣ |
| ١١ | ٤٣ |
| ١١ | ١٣٢ |
| | |
| | |

| السورة ورقم الآية | رقم الصفحة |
|---|---|
| ق | |
| ٧ | ١٩١ |
| ٣٦ | ٩٠ |
| الذاريات | |
| ١٠ | ١٠٦ |
| الرحمن | |
| ٧ | ١٩١ |
| ٢٧ | ٢٠٣ |
| التحريم | |
| ٤ | ٦٦ |
| ٦ | ١٨٠ |
| الملك | |
| ٣ | ١٧٨ |
| ٢٧ | ١٦٠ |
| الحاقة | |
| ١٣ | ١٠٦ |
| ١٣ | ١١٥ |
| نوح | |
| ٤ | ١٧٨ |
| الإنسان | |
| ٦ | ١٨٢ |
| الحاقة | |
| ١٣ | ١٠٦ |
| ١٣ | ١١٥ |
| المزمل | |
| ٢ | ٧٦ |
| ٢ | ٢٠١ |
| | |

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

| السورة ورقم الآية | رقم الصفحة |
|---|---|
| الانسان | |
| ٦ | ١٨٢ |
| التكوير | |
| ١٠ | ٧٣ |
| ٢٤ | ١٠١ |
| الانفطار | |
| ١،٢،٣،٤،٥ | ١١٣ |
| الانشقاق | |
| ١ | ٧٣ |
| الفجر | |
| ٣٠ | ١٥٩ |
| البينة | |
| ١ | ٩٤ |
| الزلزلة | |
| ٤ | ١٧٦ |
| العصر | ٠ |
| ٢ | ١٥٩ |
| الإخلاص | |
| ٤ | ٩٥ |


© Arabic Digital Library-Yarmouk University

## فهرس الحديث الشريف

| الحديث | الصفحة |
|---|---|
| اثبت أحد، فما عليك إلا نبي أو صديق أو شهيدان | ١٨٠ |
| إن أبا بكر رجل أسيف، متى يقم مقامك رق | ١٥٤ |
| فان جاء صاحبها، وإلا استمتع بها | ١٥١ |
| كل أمتي معافىً إلا المجاهرون | ٢٠٤ |
| كل ما شئت، والبس ما شئت، ما أخطاتك اثنتان، : سرف أو مخيلة | ١٨٠ |
| نعم الرجل من رجل لم يطأ لنا فراشاً، ولم يفتش لنا كنفاً منذ أتيناه | ١٣٥،٤٦ |
| نعم المنيحة اللقحة الصفي منحةً | ١٣٥،٤٦،٤٥ |
| وانك إن تركت ولدك أغنياء، خير من إن تتركهم عالة | ١٥٠ |
| ومن يقم ليلة القدر، غفر له ما تقدم من ذنبه | ١٥٤ |
| أما بعد، ما بال رجال يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله | ٤٩ |
| ذُئرن النساء على أزواجهن | ١٩٥ |

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

## فهرس الأشعار


| القافية | البحر | الشاعر | الصفحة |
|---|---|---|---|
| **الهمزة :** | | | |
| إيماء | البسيط | | ١٣٦ |
| الشتاء | الوافر | الربيع بن ضبع الفزاري | ١٣٦ |
| القضاء | الخفيف | ابن الرومي | ٨٦ |
| إتلائها | مشطور الرجز | بلا نسبة | ١٠٦ |
| **الباء :** | | | ٩٠ |
| مواكب | الطويل | الحرث بن خالد المخزومي | |
| مضاربها | الكامل | إبراهيم الصولي | ٤٨، ١٥١ |
| الذهب | مجزوء الوافر | إبراهيم بن القاسم | ١٥٦ |
| ذهاب | مجزوء الكامل | أبو فراس الحمداني | ١٥٦ |
| طلب | المتقارب | المتنبي | ١٤٣ |
| أحبب | المتقارب | أحمد شوقي | ١٢٥ |
| شطب | البسيط | أبو تمام | ١٢٥ |
| أشهب | الطويل | مقاس العائذي | ٨٦ |
| العراب | الوافر | | ٨٧ |
| الأدبُ | البسيط | منسوب إلى بعض الفزاريين | ١٠٢ |
| كتابٌ | الطويل | المتـنبي | ٦٧ |
| الكلابا | الوافر | جرير | ١٠٨ |
| **التاء :** | | | |
| مرت | الطويل | | ٦٦ |
| **الحاء :** | | | |
| تستريحي | الوافر | عمرو بن الإطنابة | ١٧١ |
| **الدال :** | | | |
| نجدُ | الكامل | علي بن جبلة | ٧٣ |
| بعداً | الطويل | | ١٧٠ |
| زادا | الوافر | جرير | ١٣٤ |
| زادا | الوافر | جرير | ٤٦ |


© Arabic Digital Library-Yarmouk University

| القافية | البحر | الشاعر | الصفحة |
|---|---|---|---|
| زادا | الوافر | جرير | ٤٤ |
| الوتد | البسيط | الأخطل التغلبي | ٢٠٥ |
| بعيدُ | الكامل | عبدالله بن عنمة الضبي | ١٥٠ |
| الوريدِ | الخفيف | أبو زبيد الطائي | ١٥٣ |
| الوريدِ | الخفيف | أبو زبيد الطائي | ١٥٤ |
| **الراء :** | | | |
| ينتصرِ | البسيط | | ١٩٠ |
| فتعتذرِ | الطويل | زهير | ١٩٥ |
| يضرُ | المتقارب | عمر بن أبي ربيعة | ١٧٩ |
| تهجيرِ | البسيط | جرير | ١٧٩ |
| عقرُ | الطويل | | ١٥٠ |
| وزرا | البسيط | زهير بن أبي سلمى | ٣٨ |
| فأنظورُ | البسيط | ابن هرمة | ١٤٦ |
| الدبورِ | الخفيف | | ٢٠٤ |
| السرر | الرمل | حسيل بن عرفطة | ٩٥ |
| **السين :** | | | |
| تأسّي | الوافر | إبراهيم القيرواني | ١٥٧ |
| **العين :** | | | |
| اجزعي | الكامل | النمر بن تولب | ١٩١ |
| الضبع | البسيط | العباس بن مرداس | ٩٠ |
| الضبع | البسيط | العباس بن مرداس | ٩٢ |
| الضبع | البسيط | العباس بن مرداس | ٩٢ |
| أقاطع | الطويل | – | ٦٥ |
| **الفاء :** | | | |
| الصيارِيف | البسيط | الفرزدق | ١٤٦ |
| **القاف :** | | | |
| تخلق | الكامل | كعب بن مالك | ١٧٣ |
| منطيق | البسيط | جرير | ١٣٦ |

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

| القافية | البحر | الشاعر | الصفحة |
|---|---|---|---|
| الكاف : | | | |
| ذكراك | الخفيف | العباس بن الأحنف | ١١٠ |
| قبلكا | مجزوء الرجز | عبدالله بن الأعلى القرشي | ٩٥ |
| اللام : | | | |
| مشمول | البسيط | كعب بن زهير | ٨٥ |
| بليل | مجزوء الرجز | أم عقيل بن أبي طالب | ٨٦،٨٧ |
| سهلا | المنسرح | الأعشى | ١٧٥ |
| معجل | الطويل | امرؤ القيس | ١٨١ |
| نواصله | الطويل | جرير | ١٦٩ |
| مطافل | الطويل | أبو ذؤيب الهذلي | ٣٧ |
| فاجملي | الطويل | امرؤ القيس | ١٤١ |
| القتل | الطويل | عبد الله بن الزبير الاسدي | ٩٦ |
| فعل | الطويل | | ١٨٨ |
| الميم : | | | |
| حلُما | المنسرح | أبو نواس | ٨٦ |
| كرامِ | الوافر | الفرزدق | ٨٧ |
| ضيغم | الطويل | الخنجر بن صخر الاسدي | ٩٥ |
| جارم | الطويل | عمرو بن براقة الهمذاني | ١٨٠ |
| الدوم | الرجز | لقيط بن زرارة | ١٦٩ |
| حرامٌ | الوافر | جرير | ٤٥ |
| نُقُم | البسيط | زياد بن منقذ | ١٣٧ |
| ظالمٌ | المتقارب | رجل من أسد | ١٤٨ |
| ظالمٌ | المتقارب | رجل من أسد | ١٥٠ |
| حرامُ | الوافر | جرير | ١٥٨ |
| تطهيم | الخفيف | ابن زيدون | ١٦٢ |
| اللهما | الطويل | أبو خراش الهذلي | ١٤٤ |
| مسلما | السريع | بلا نسبة | ١٤٤ |
| النون : | | | |

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

| القافية | البحر | الشاعر | الصفحة |
|---|---|---|---|
| لبانها | الطويل | أبو الأسود الذؤلي | ٩٤ |
| العيون | مجزوء الرجز | أبو بكر الصنوبري | ٦٧ |
| آمينا | البسيط | منسوب لأكثر من شاعر | ١٧٠ |
| متماينْ | الطويل | المعطل الهذلي | ١٧٢ |
| عفانا | البسيط | كثير بن عبدالله النهشلي | ١٢٧ |
| كانا | البسيط | جرير | ١٣٧ |
| الحزن | المنسرح | أبو تمام الطائي | ١٤٨ |
| مثلان | البسيط | حسان بن ثابت | ١٤٩ |
| دفنوا | البسيط | قعنب بن أم صاحب | ١٥٤ |
| **الهاء :** | | | |
| كراها | الوافر | أبو تمام | ٦٤ |
| **الياء :** | | | |
| تلاقيا | الطويل | عبد يغوث بن وقاص | ١٤٢ |


© Arabic Digital Library-Yarmouk University

# المصادر والمراجع


- القرآن الكريم

أبو ذؤيب الهذلي، حياته وشعره: نورة الشملان: ط١. شركة الطباعة العربية السعودية ١٩٨٠. إحياء النحو: إبراهيم مصطفى، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة ١٩٣٧.

آراء في الضمير العائد، ولغة أكلوني البراغيث: د. خليل عمايرة، ط١، دار البشير، عمان، الأردن ١٩٨٩.

الأساليب الإنشائية في النحو العربي: عبد السلام هارون ط٢. مكتبة الخانجي بمصر ١٩٧٩.

أسرار العربية: أبو البركات الأنباري تحقيق محمد بهجة البيطار. مطبعة الترقي بدمشق ١٩٥٧.

أسلوب (إذْ) في ضوء الدراسات القرآنية والنحوية: عبد العال سالم مكرم حوليات كلية الآداب- جامعة الكويت، الحولية الرابعة، الرسالة الخامسة عشرة ١٩٨٣.

أسلوب التوكيد اللغوي في منهج وصفي في التحليل اللغوي: خليل عمايرة دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان. الاردن.

أسماء الأفعال وأسماء الأصوات في اللغة العربية: محمد عبدالله جبر دار المعارف ١٩٨٠.

الأشباه والنظائر في النحو: جلال الدين السيوطي تحقيق غازي مختار طليمات، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

الأصول: تمام حسان، نشر مشترك. الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، دار الشؤون الثقافية العامة، العراق، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد ١٩٨٨.

الإعراب في جدل الأعراب ولمع الأدلة: أبو البركات الأنباري تقديم وتحقيق سعيد الأفغاني. مطبعة الجامعة السورية ١٩٥٧.

- أمالي ابن الشجري، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.


© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الإنصاف في مسائل الخلاف: أبو البركات الأنباري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل ١٩٨٢.

أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٥، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

الإيضاح في علل النحو، الزجاجي، تحقيق مازن المبارك، ط٣، دار النفائس، بيروت ١٩٧٩.

ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان الأندلسي تحقيق مصطفى أحمد النحاس، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٨٤.

الاشتقاق، ابن دريد، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، الناشر مكتبة الخانجي. مصر.

الاقتراح في علم أصول النحو: السيوطي، قدم له، وضبطه وصححه أحمد سليم الحمصي وزميله ط١، جروس برس ١٩٨٨.

بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب الغريز: محيي الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي تحقيق عبد العليم الطحاوي، المكتبة العلمية، بيروت.

بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: السيوطي، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، ط٢، دار الفكر ١٩٧٩.

بنية الجملة العربية بين التحليل والنظرية: المنصف عاشور، جامعة تونس، منشورات كلية الآداب بمنوبة، سلسلة اللسانيات، مجلد ٢، ١٩٩١.

تاج العروس: السيد محمد مرتضي الزبيدي،ط١. المطبعة الخيرية المنشأة بجمالية مصر- المحمية ١٣٠٦هـ.

- تجديد النحو: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة ١٩٨٢.

التطبيق النحوي، عبده الراجحي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت ١٩٨٨.

تطور الدرس النحوي: حسن عون، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم البحوث والدراسات الأدبية واللغوية، ١٩٧٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

التطور اللغوي التاريخي: إبراهيم السامرائي، ط٢، دار الأندلس، بيروت ١٩٨١.

التطور النحوي للغة العربية: بيرجستراسر، المركز العربي للبحث والنشر، القاهرة ١٩٨١، طبعة مصورة مصغرة عن طبعة سنة ١٩٢٩.

التعدية والتضمين في الأفعال في العربية: عبد الجبار توامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ١٩٩٤.

التعليل اللغوي عند الكوفيين: جلال شمس الدين، توزيع مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية ١٩٩٤.

تفسير البحر المحيط: أبو حيان الأندلسي، دراسة وتحقيق وتعليق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وأحمد النجولي الجمل قرظة عبد الحي الغرماوي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ١٩٩٣.

تفسير القرطبي: القرطبي، أبو عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري الأندلسي مصورة عن طبعة دار الكتب، الناشر، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٦٧.

تناوب حروف الجر في لغة القرآن: محمد حسن عواد، ط١، دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمان ١٩٨٢.

جامع الدروس العربية: مصطفى الغلاييني، راجعه ونقحه عبد المنعم خفاجة، ط ١٨، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، بيروت ١٩٨٦.

- الجامع الصحيح: البخاري: أبو عبدالله محمد بن اسماعيل، ط١، مصر

الجامع لأحكام القرآن: القرطبي: أبو عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري، تحقيق أبي إسحاق إبراهيم اطفيش، ط٣، ١٩٨٧.

الجنى الداني في حروف المعاني: الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ١٩٩٢.

حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح شواهد العيني: دار إحياء الكتب العربية- عيسى البابي الحلبي وشركاه.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الحجة في النحو: عبد المنعم فائز مسعد، ط٢، مطبعة روان التجارية، القدس ١٩٨٧.

حروف المعاني، كتاب حروف المعاني: أبو القاسم الزجاجي، تحقيق وتقديم علي توفيق الحمد، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٤، دار الأمل، إربد، ١٩٨٤.

الحروف: الإمام أبو الحسين المزني، تحقيق وتعليق وتقديم محمود وحسني محمود، محمد حسن عواد، ط١، دار الفرقان للنشر والتوزيع ١٩٨٣.

خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٦٧.

الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية.

دراسات وآراء في ضوء علم اللغة المعاصر: خليل عمايرة عالم/المعرفة، جدة ١٩٨٤.

دراسة اللجهات العربية القديمة، داود سلوم: عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط١، بيروت، ١٩٨٦.

الدرر اللوامع على همع الهوامع، شرح جمع الجوامع في العلوم العربية: أحمد بن الأمين الشنقيطي ط٢، دار المعرفة للطباعة والنشر، ١٩٧٣.

دروس في المذاهب النحوية: عبده الراجحي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية ١٩٩٢.

دلائل الإعجاز: عبد القاهر الجرجاني، تعليق وشرح محمد عبد المنعم خفاجي، ط١، الناشر مكتبة القاهرة ١٩٦٩.

ديوان ابن زيدون: ابن زيدون، شرح يوسف فرحان، ط١، الناشر دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٩١.

ديوان الشعر العربي: علي أحمد سعيد (أدونيس) ط١. منشورات المكتبة العصرية، صيدا، بيروت ١٩٦٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ديوان امرىء القيس: تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، ط٤، دار المعارف، القاهرة.

ديوان جرير: دار صادر للطباعة والنشر، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت ١٩٦٤.

الرد على النحاة: ابن مضاء القرطبي، تحقيق شوقي ضيف. دار المعارف. القاهرة ١٩٨٢.

شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. ط١، دار إحياء التراث العربي. بيروت. لبنان.

شرح التصريح على التوضيح: الشيخ خالد الأزهري: صححت هذه الطبعة وروجعت بمعرفة لجنة من العلماء. دار الفكر.

- شرح المفصل: ابن يعيش النحوي، عالم الكتب، بيروت.

شرح ديوان كعب بن زهير: صنعة الإمام أبي سعيد الحسن بن الحسين السكري، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب ١٩٥٠.

شرح شذور الذهب: ابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت. لبنان.

شرح قطر الندى وبلّ الصدى: ابن هشام الأنصاري، ومعه كتاب (سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى). محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١١. مطبعة السعادة بمصر ١٩٦٣.

شواهد التوضيح والتصحيح: ابن مالك الأندلسي، تحقيق طه محسن، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، إحياء التراث الإسلامي، العراق ١٩٨٥.

الشوقيات، أحمد شوقي: ط ١، المكتبة التجارية الكبرى، طباعة دار الكتاب العربي، بيروت.

صحيح البخاري بشرح الكرماني: تطبعه مؤسسة المطبوعات الإسلامية مكتبة ومطبعة عبد الرحمن محمد لنشر القرآن الكريم والكتب الإسلامية.

طبقات فحول الشعراء، ابن سلاّم الجمحي: قراءة وشرح محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ظاهرة الشذوذ في النحو العربي: فتحي الدجني، ط١. وكالة المطبوعات، الكويت ١٩٧٤.

العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه، ودوره في التحليل اللغوي: خليل عمايرة، إربد ١٩٨٥.

العربية بين أمسها وحاضرها: إبراهيم السامرائي، وزارة الثقافة والفنون، بغداد ١٩٧٨.

العربية تاريخ وتطور: إبراهيم السامرائي، ط١، مكتبة المعارف، بيروت، لبنان. ١٩٩٣.

علم اللغة العام: فردنيان دي سوسير، ترجمة يوئيل يوسف عزيز. مراجعة النص العربي مالك يوسف المطلبي بيت الموصل ١٩٨٨.

فتح الباري بشرح صحيح البخاري: الإمام أحمد بن علي بن حجر العسقلاني رقّمه محمد فؤاد عبد الباقي، وأخرجه وأشرف على طبعه محب الدين الخطيب، المكتبة السلفية.

- الفعل زمانه وأبنيته: إبراهيم السامرائي، ط٣، مؤسسة الرسالة، بروت ١٩٨٣.

فقه اللغة العربية: كاصد الزيدي، وزارة التعليم العالي، جامعة الموصل ١٩٨٧.

- فقه اللغة المقارن: إبراهيم السامرائي، دار العلم، بيروت، ١٩٦٨.
- فقه اللغة وخصائص العربية: محمد المبارك ط٤، دار الفكر ١٩٧٠.

فقه اللغة: علي عبد الواحد وافي، ط٧، ملتزم الطبع والنشر دار نهضة مصر للطبع والنشر، الفجالة، القاهرة ١٩٤٥.

- في أصول النحو: سعيد الأفغاني، ط٣، مطبعة جامعة دمشق ١٩٦٤.

في التحليل اللغوي: خليل عمايرة، تقديم سلمان العاني، ط١. مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن،١٩٨٧.

- في اللهجات العربية: إبراهيم أنيس، ط٥، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
- في النحو العربي، قواعد وتطبيق: مهدي المخزومي، ط٣، ١٩٨٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

في نحو اللغة وتراكيبها: خليل عمايرة، ط١، عالم المعرفة، جدة، السعودية ١٩٨٤.

قصيدة (بانت سعاد) لكعب بن زهير، وأثرها في التراث العربي: السيد إبراهيم محمد، ط١، المكتب الإسلامي، دمشق ١٩٨٦.

قضايا نحوية وصرفية: ناصر حسين علي، المطبعة التعاونية بدمشق ١٩٨٧/٨٦.

الكافية في النحو: ابن الحاجب، شرح رضي الدين الاستراباذي، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٨٥،١٩٧٩.

الكتاب: سيبويه، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، ط١، دار الجيل، بيروت ١٩٩١.

لسان العرب: ابن منظور، ط١، ط٢، ط٣، دار صادر، بيروت ١٩٩٠، ١٩٩٢، ١٩٩٤.

اللغة العربية معناها ومبناها: تمام حسان، ط٢. الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٩.

اللغة والحضارة: إبراهيم السامرائي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٧٧.

- اللغة والنحو بين القديم والحديث: عباس حسن، دار المعارف، مصر ١٩٦٦.
- مباحث لغوية: إبراهيم السامرائي، مطبعة الآداب، النجف ١٩٧١.

مجالس ثعلب: أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب، تحقيق عبد السلام هارون، النشرة الثانية، دار المعارف، مصر.

- المدارس النحوية: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة ١٩٦٨.

مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: مهدي المخزومي، ط٢، طبع ونشر مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر ١٩٥٨.

مراتب النحويين: أبو الطيب اللغوي، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، مكتبة نهضة مصر ومطبعتها، الفجالة، القاهرة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المزهر في علوم اللغة وأنواعها: السيوطي، شرح وضبط وتصحيح وعنونة وتعليق: محمد أحمد جاد المولى، علي محمد البجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم. دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.

مصطفى حواد وجهوده اللغوية: محمد البكار، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، سلسلة دراسات ٣٢٢، دار الرشيد للنشر، العراق.

المطالع السعيدة: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق وشرح طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، اسكندرية.

- معاني القرآن: الأخفش سعيد بن مسعدة، ط١، دراسة وتحقيق عبد الأمير محمد أمين الورد، عالم الكتب، بيروت ١٩٨٥.

معاني القرآن: الأخفش، سعيد بن سعدة، تحقيق فايز فارس الحمد، المطبعة العصرية، الكويت ١٩٧٩.

معاني القرآن: الغراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، تحقيق محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي، ط١، ١٩٥٥، ط٢، ١٩٨٠، عالم الكتب، بيروت.

معاني القرآن: الغراء، تحقيق عبد الفتاح إسماعيل شلبي، راجعه علي النجدي ناصف، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٢.

معجم الأدباء: ياقوت الحموي، مطبوعات دار المأمون، مكتبة عيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ١٩٩١.

معجم المصطلحات النحوية والصرفية: محمد اللبدي، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٨٥.

المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم: وضعه محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ١٩٨٧.

المعجم الوافي في النحو العربي: صنّفه علي الحمد ويوسف الزعبي، منشورات دائرة الثقافة والفنون، عمان، الأردن ١٩٨٤.

معجم شواهد النحو الشعرية: حنا حداد، ط١، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض، السعودية ١٩٨٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت ١٩٨٧، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمدالله، مراجعة سعيد الأفغاني، دار الفكر، ط٢.

المفصل في صنعة الأعراب: الزمخشري، تقديم وتبويب علي بوملحم، دار ومكتبة الهلال، بيروت، لبنان.

المفضليات: المفضّل بن محمد الضبيّ، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر، عبد السلام هارون، ط٦، بيروت، لبنان.

المقتضب: المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي الجمهورية العربية المتحدة.

مقدمة ابن خلدون: عبد الرحمن بن عمر أبن خلدون، تحقيق درويش الجويدي ط١، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت ١٩٩٥.

من أساليب القرآن: إبراهيم السامرائي، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان . دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ١٩٨٣.

- من أسرار اللغة: إبراهيم أنيس، ط٥، مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٧٥.
- من سعة العربية: إبراهيم السامرائي، ط١. دار الجيل، بيروت ١٩٩٤.
- من معجم المتنبي: إبراهيم السامرائي، وزارة الإعلام، بغداد ١٩٧٧.
- مناهج البحث في اللغة: تمام حسان، ط٢، دار الثقافة ١٩٧٤.

الموفي في النحو الكوفي: الكنغراوي، صدر الدين الكنغراوي الاستنبولي، شرح محمد بهجة البيطار، مطبعة الترقي، دمشق ١٩٥٠.

موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف: خديجة الحديثي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، سلسلة دراسات ٢٦٥، العراق ١٩٨١.

- الناشر الدار القومي للطباعة والنشر، القاهرة، الجمهورية العربية المتحدة.

النحو العربي في مواجهة العصر: إبراهيم السامرائي ط١. دار الجيل، بيروت ١٩٩٥.

النحو العربي والعلة النحوية، نشأتها وتطورها: مازن المبارك، ط٢، دار الفكر ١٩٧١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- النحو العربي، نقد وبناء: إبراهيم السامرائي، دار الصادق، بغداد ١٩٦٨.
- النحو الوافي: عباس حسن، ط٢، دار المعارف بمصر ١٩٦٤.
- النحو في مجالس قعلرب: أحمد الليثي، القاهرة. ١٩٩١.

نظام الجملة عند اللغويين العرب في القرنين الثاني والثالث للهجرة: مصطفى جلل جامعة حلب، كلية الآداب.

نظرات في التراث اللغوي العربي: عبد القادر المهيري، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان ١٩٩٣.

نقائض جرير والفرزدق: أعادت طبعه بالأوفست، مكتبة المثنى ببغداد، قاسم محمد الرجب، طبع في مدينة ليدن المحروسة، بمطبعة بريل ١٩٠٥.

- النواسخ في كتاب سيبويه: حسام النعيمي، دار الرسالة للطباعة، بغداد، ١٩٧٧.

همع الهوامع: السيوطي، تحقيق عبد السلام هارون، وعبد العال سالم مكرم ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٨٧.


© Arabic Digital Library-Yarmouk University

## الدوريات


١- الإسناد في لغة أكلوني البراغيث، تحليل بنيوي ومقاربة في المراحل الزمنية للإسناد الفعلي، د. عبد الحميد الأقطش، مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة الآداب واللغويات، المجلد ١٣، العدد ٢، السنة ١٩٩٥.

٢- ألنا مدارس نحوية؟ إبراهيم السامرائي، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، المجلد ٦. العدد ٢١-٢٢، (تموز- كانون الاول ١٩٨٣).

٣- الذاهب من مواد النحو القديم في اللغة الحديثة: إبراهيم السامرائي مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، المجلد ١٤، العدد ٣٩ (تموز- كانون الأول ١٩٩٠).

٤- لو أخذ القوس غير باريها: إبراهيم السامرائي، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، المجلد ٢، العدد ٧-٨ (كانون الثاني- تموز ١٩٨٠).

٥- أشتات من فوضى الكلم: إبراهيم السامرائي مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، المجلد ١٤، العدد ٣٨، (كانون الثاني- حزيران ١٩٩٠).

٦- قبيلة بني تميم في الجاهلية وصدر الإسلام حتى مطلع العهد الأموي: زياد أبو سنينة (رسالة ماجستير) الجامعة الأردنية. مجمع اللغة العربية الأردني- مجلة كلية الآداب، العدد ١٢. ١٩٨٨.


© Arabic Digital Library-Yarmouk University

# Abstract

The focus of this dissertation is to study the grammatical side in the works of Ibrahim AL- samara'e, stating his grammatical attitudes, opinions, directions coucerning the attributional construct, grammatical approaches and some issues in the grammatical constructs.

Ibrahim AL-Samara'e is a linguist. He has many works concerning verification translation, of the categories of language, he also deals with grammatical issues according to the modern weys in the linguistic analysis such according to the modern weys in the developmental historical method and the comparative method.

AL-Samara'e classifies the sentences in Arab in to two types: attributional and non. Attributional. The first one is that which the noun is described by the adjective in a complement sentence. The second one is that in which the noun is not described by the exclamation, calling praise and satire and the request sentence, where these sentences are taught without the constráint of grammal.

The study concluded that AL-Samara'e appreciates all what comes from the Arab intellects. He does not allow the claims of ratrety, divergance, and error because Arabic is flexible and in contains what agrees the criteria of the grammarian and disagrees. In this he follows AL- Kufeen.


© Arabic Digital Library Yarmouk University